

العمل

AL AMAL

السنة الأربعون - العدد ٤٧٠

يوليو ٢٠٠٢ -



عدد خاص بمناسبة

اليوبيل الذهبي

لثورة يوليو

المجيدة



مع العدد كتاب العمل
الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية
لسوق العمل
في مصر

مصر للتأمين

حصن الأمان للملايين



وثائق المختلط مع الإستدراك في الأرباح



المختلط علي حياة شخص
المختلط علي حياة شخصين
وثيقة الوالد والطفل
وثيقة المعلم الجديدة
وثيقة مصر الثلاثية

مفصلة الأمان

مبنى الإدارات المركزية: ٤٤ شارع الدقي-الجيزة. ت: ٣٣٥٥٣٥٠ (٢٠٢) (عشرون خطا)
مبنى منطقتي القاهرة، ٧ شارع طلعت حرب-القاهرة. ت: ٣٩٣٢٦٠٠٠

Email : misrins2@egyfit.com.eg
Website : www.egyfit.com.eg/mic



شركة سيد الأدوية



تؤكد ريادتها الدوائية استعدادا لمرحلة (الجات)

بصفتها الرائدة لجميع شركات الدواء المصرية، ولاهتمامها بأن تكون دائما جديدة ومتجددة، فإن "سيد" تركز على تجديد نفسها بصفة مستمرة وفيما يلي بعض معالم التجديد والتجديد الأخيرين،

أولا: مصنع خاص للمستحضرات البينسلينية

نظرا لحساسيتها .. قامت الشركة ببصل إنتاج المستحضرات البينسلينية "بودرات وكبسولات" حيث خصص لها مصنع منفصل عن باقي المصانع الإنتاجية الأخرى مجهز بكافة الأجهزة والعدات والأشتراطات .. اللازمة والمخصصة لإنتاج هذه المستحضرات دون غيرها من المستحضرات، وقد تم تصميم هذا المصنع وفقا لأحدث المواصفات العالمية لتصميم مصانع الأدوية .. وقد تم تجهيزه بأحدث نظم تكييف الهواء المزودة بأدق الفلاتر .. بما يضمن عدم تلوث البيئة ..

ثانيا: تعديل مدخل ومخارج مصنع المستحضرات الصلبة

تحقيقا لأحدث مواصفات واشترطات الممارسة الصناعية الجيدة "G.M.P" وتأكيد الجودة - Quality Assurance - تم عمل تصميمات جديدة لجميع مدخل ومخارج مصنع المستحضرات الصلبة مع مراعاة تعديل مواصفات غرف تغيير ملابس العاملين بالإنتاج .. بما يتفق مع هذه المواصفات والأشتراطات .. وبما يتناسب مع أحدث المواصفات العالمية في هذا المجال، وبما يحقق التصنيف والتوصيف لدرجات نظافة ونقاء المناطق المخصصة للإنتاج ..

ثالثا: تطوير مناطق تصنيع وتعبئة الهرمونات

أما بالنسبة للهرمونات .. فقد قامت الشركة بتطوير مناطق إنتاج وتعبئة مستحضراتها .. بما يتوافق مع أحدث مواصفات التعبئة المعقمة .. من ناحية الإنشاءات ونظم التهوية والإضاءة والألات والعدات المستخدمة .. وذلك بما يضمن أقصى درجات السلامة والجودة للمنتجات .. وأعلى درجات الأمان للعاملين في إنتاجها ..

رابعا: إعادة تصميم وإنشاء مصنع الخلاصات

ولأن إنتاج الخلاصات الطبية كان دائما علامة على طريق "سيد" على مدى تاريخها الطويل والحافل .. فقد اهتم المسئولون بالشركة بتطوير إنتاج الخلاصات الطبية، لذا فإنه يتم الآن إعادة تصميم وإنشاء مصنع جديد للخلاصات الطبية في مكان جديد تتوافر فيه جميع الأشتراطات والمواصفات الخاصة بالمباني والتجهيزات والتهوية والتكييف والإنارة .. وذلك وفقا لأحدث مواصفات إنشاء وتجهيز مصانع الدواء العالمية .. وبما يحقق جميع مواصفات تأكيد الجودة وبما يتوافق مع مواصفات أيزو ١٤٠٠٠ "١٤٠٠٠".

خامسا: إنتاج مستحضرات جديدة من الأقراص الفوارة

هذا .. ونظرا للنجاح الرائع الذي حققته وتحققه مستحضرات الأقراص الفوارة بكل مميزاتها وتميزاتها عن كافة الأشكال الصيدلانية الأخرى من حيث الشكل والطعم والرائحة وسرعة الامتصاص فضلا عن ارتفاع نسبة الإتاحة الحيوية لها .. فإن "سيد" تطرح قريبا في سوق الدواء المصرية والخارجية أربعة مستحضرات جديدة من الأقراص الفوارة .. ذات نكهات مختلفة وطعم الفواكه المتنوعة ..

وهي أقراص فوارة مضادة للحساسية، أقراص فوارة مضادة للالتهابات، أقراص فوارة لعلاج هشاشة العظام، وأقراص فوارة لتنشيط الكبد.

وهكذا نؤكد ريادتها الدوائية دائما .. يوما بعد يوم .. ومعا بعد عام .. هواجفة لمرحلة العولمة .. واستعدادا لمرحلة الجان

قطاع التسويق:

المركز الرئيسي بالطالبة - الهرم - الجيزة: ٥٨٥١٣٣٩ فاكس: ٧٧٩٨١٧٠

فرع الأسكندرية: ت: ٤٨٧٤٠٣٦ - ٠٣ فرع المنصورة: ت: ٢٣١٢٤١٢ - ٠٥٠

فرع الدلتا: ت: ٢٢٤٠٨٧٩ - ٠٥٠ فرع أسيوط: ت: ٣٣٢٢٨٨ - ٠٨٨

مع تقيات جهاز النشر والإعلام بالشركة

العمل

مجلة متخصصة في قضايا
العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوي

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير

السيد الطاهري

سكرتير التحرير

فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة

السيد راشد خالد طاهر
بحمود دبور وحيد حماد
أحمد خلف الله د. عواد حسن
نبلى الحريزى د. محمد علي عمران
سيدة محمود كامل

قائمة الاشتراك السنوي

اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك أو بحوالة
بريدية عسادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

تلفين: ٣٩١٩٠٣ - ٣٩١٦٨٥

فاكس: ٣٩١٩٢١

تصدر عن

جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة

١١٦ شارع محمد فريد

٤٢ شارع الجمهورية

القاهرة

ص. ب: ١٨٢٤

الرمز البريدي: ١١٥١١

في هذا العدد :

● في الثالث والعشرين من هذا الشهر-يوليو ٢٠٠٢- يمكن قد مضى خمسون عاماً، منذ أن قامت ثورة يوليو الجديدة .. هذا هو اليوميل الذهبي للثورة.. إن الأجيال المخضمة، التي قدر لها أن تعاني شظف الحياة، من العصر الملكي قبل الثورة .. أتت لها أن تتجمع حول الثورة في فجر ميلادها وأن تبارك وثبتها ، وضطأها .. حالة معها ، بالزمن الجديد القادم.

ومجلة "العمل" في هذه المناسبة المباركة .. وفي هذا الملف الخاص داخل العدد تتصنع وثائق



الإنجازات الكبرى على مدى نصف قرن من مسيرة الثورة. وفي إنجازات ، حري بالشباب أن يستذكروا ، وأن تحتل ذاكرتهم ، وهم الذين يعيشون في كنفها- ريمادون- على تفرغوا على منطلقاتها ، وبواعثها، وتضحيات صناعي الثورة ، من أجل هذا الشعب ، وأجياله الجديدة، ومن أجل مصر ، ومستقبلها المرموق، بين الدول الكبرى.

(ص ٢٥-٦١)

● في الفترة من ٤ إلى ٢٦ يونيو ، الشهر الذي انتهى .. عقدت البيرة التسمعون المؤتمر العمل الدولي في جنيف ، شارك فيها وزراء العمل من كافة أنحاء العالم ، إلى جانب وفود ثلاثية تضم ممثلين للحكومات والأصحاب الأعمال والعمال.. الكلمة الأولى في هذه الدورة .. كانت لمصر .. إذ كان أول المتحدثين -على مستوى كافة الوفود المشاركة- السيد أحمد العماوي وزير القوى العاملة والهجرة ، وذلك عقب كلمتي رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام لمكتب العمل الدولي، وقد عبرت الكلمة التي ألقاها "العماوي" عن موقف مصر الحقيقي، سواء فيما يتعلق بالقضايا الفنية المطروحة على جدول أعمال المؤتمر أو بالنسبة لموقف مصر من العدوان الإجرامي الصهيوني ، الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني المناضل ، ضد الهجمة الإسرائيلية الشرسة.. أقر داخل العدد كل ما دار في هذا المؤتمر العمالي الدولي من مناقشات حول الجائز والمقوق الأساسية في العمل وما تمخض عنه المؤتمر من التوصيات . (ص ٩-١٩)



● بعد مفاوضات ومشاورات أمريكية ، امتدت عدة أشهر ، مع عدد القادة العرب ، حول الشرق الأوسط، وترقب المشروع الأمريكي لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل .. خرج علينا الرئيس الأمريكي بوش ، منذ أيام بحديث مكر ومعاد ، ورفوف ، وكان قائله هو السفاح الصهيوني "شمارون" وليس بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، "أعياة السلام" المزعوم، في منطقة الشرق الأوسط !!



ذلك أن النص الأمريكي ، لم يخرج عن النص الإسرائيلي إلا قليلا ، وهذا "القليل" لا يقدم ولايخبر في "عملية السلام" ولهذا هلك إسرائيل للمشروع الأمريكي ، بينما وقع العرب في مشاعر الإحساس بالمهانة وخيبة الأمل.. المشروع الأمريكي "الصهيوني" تطلعه في الفتاحية رئيس التحرير في هذا العدد (ص ٢-٨)

اليوبيل الذهبى .. فى عديدین

هل يمكن لمواطن عربى أن ينسى أو يتناسى ثورة يبايوى المجيدة التى رفعت رأس العرب عالياً؟ وحارات بكل الوسائل المشروعة تحقيق الحلم العربى باقيام الوحدة العربية الشاملة ١٩ والتف حول هذا الهدف كل الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج ، لكن الحكام العرب كان لهم رأى آخر ، وللأسف لم يضعوا المصلحة القومية فوق المصالح الذاتية الضيقة ، ولديهم كانوا قد أدركوا ما أدركه القادة الأيوبيين من أهمية الاتحاد، حيث أصبح اليوم "الاتحاد الأيوبي" قوة وتكتلا اقتصاديا وسياسيا له وزنه وتأثيره العالمى، وفى الوقت الذى مازالت فيه المراجز والجوازات بين الدول العربية قائمة برغم صدور العديد من الاتفاقيات والقرارات من الجامعة العربية ومنظماتها بحق العرب فى الانتقال من دولة عربية لأخرى بلق ضوابط معينة ، إلا أن الشك والريبة يحلان دون تحقيق هذه القرارات والاتفاقيات، وهذا للأسف قدر سيم للامة العربية، ولديهم ينتظرون إلى مايجرى أمامنا فى دول الاتحاد الأيوبي فالمعلمة موحدة بين اثنتى عشرة دولة من دول الاتحاد والحدود فتمت ، وتشتريات السفر ألغيت ، ويستطيع حتى الأجانب الذى يحمل تأشيرة لإحدى دول الاتحاد أن يستخدمها فى التنقل بين كل الدول أعضاء الاتحاد، والسبب أن أوروبا أدركت أهمية التوحيد، وأن طبيعة هذا العصر تقوم على الكيانات الكبيرة لا الصغيرة ، وبالتالي فإن الاتحاد قوة والتفرقة ضعف وهذا هو ما أطلت ثورة يبايوى المجيدة منذ أول يوم لانطلاقتها، وحاولت بكل قوة تحقيق هذا الهدف .. لكن للأسف لم يتحقق الهدف لطروف خارجة عن إرادتها ..

هذا وتتعدد ممر حكمة وشعبا للاحتفال بهذه المناسبة التاريخية على نطاق واسع، ومنذ أيام استعرض الرئيس مبارك الضغوط الرئيسية التى انقضت إياها اللجنة الوزارية المكلفة بالإعداد لاحتفالات مصر بمرور خمسين عاما على ثورة ٢٣ يبايوى، وقد عرض هذه الخطة الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء ومن المقرر أن تشمل هذه الخطة إقامة احتفالات شعبية على مستوى المحافظات إلى جانب احتفال كبير يحضره الرئيس حسنى مبارك، وعلى صعيدنا هذا العدد ملف لجانب من الإنجازات التى حققتها الثورة على مدى خمسين عاما .. وسوف نواصل فى العدد القادم بإذن الله استكمال هذا الملف، وذلك بهدف تذكير الشباب بما حققته ثورة يبايوى المجيدة، وما واجهته من عقبات، وصلت إلى حد شن معركتين حرييتين على مصر فى عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ثم تستمر مصر فى العرب الثالثة حرب أكتوبر ١٩٧٣ الفالدة.. والمجلة ترحب بهذه المناسبة بمن يرغب فى المساهمة فى العدد القادم بملء مادة تحريرية تتناول منجزات الثورة على مدى خمسين عاما .. وعقبال المائة سنة.

عزیزى القارئ

بجانب تخصيص معظم مواد هذا العدد الحديث عن اليوبيل الذهبى للثورة، فقد خصصت المجلة ملزمة خاصة بالدورة الـ ٩٠ لمؤتمر العمل الدولى الذى عقد ببينيف (سويسرا) فى الفترة من ٣ إلى ٢٠٠٢/٧/٢١ والنور المشرف الذى أسهمت به مصر فى أعماله، وما توصل إليه من نتائج .. وإلى اللقاء

س. ط

- كلمة التحرير .. اليوبيل الذهبى لثورة يبايوى ٥٠-٤٩
- المجيدة..والدورة ٩٠ مؤتمر العمل الدولى .. ومشروع ٥٣-٥١
- السلام الأمريكى لإسرائيل..... ٨-٦
- المعايير يلقي بيانين مهمين أمام مؤتمر العمل الدولى ١٢-٩
- أضاء على الدورة الـ ٩٠ مؤتمر العمل الدولى ١٥-١٢
- القضية الفلسطينية والدورة الـ ٩٠ مؤتمر العمل الدولى ١٦
- موجز التقرير العالمى "مستقبل خال من عمل الأطفال " ١٩-١٧
- بانوراما العمل ٢٣-٢٠
- بدء العمل بالخطة والموازنة الجديدة ٢٤
- مصر قبل يبايوى ١٩٥٢ ..والبحث عن حكومة تخدم ٣٠-٢٥
- الشعب ٣٠-٢٥
- أسرار جديدة من أوراق قديمة عن الحركة العمالية ٣٣-٢١
- والثورة ٣٣-٢١
- من ذاكرة شهود عيان .. قانون الإصلاح الزراعى..... ٣٧-٣٤
- التشريعات العمالية وتطورها مقابل وبعد ثورة يبايوى ٣٩-٣٨
- ١٩٥٢..... ٣٩-٣٨
- مظلة التأمينات الاجتماعية .. أحد المكاسب التاريخية ٤٣-٤٠
- تطور قوانين العاملين ورعايتهم فى نصف قرن ٤٥-٤٤
- الإدارة فى مصر فى ٥٠ عاما ٤٨-٤٦
- ثورة يبايوى وشريط الذكريات .. مسيرة التعليم وتطوره.. ٥٠-٤٩
- المرأة .. من ثورة يبايوى وحتى اليوم ٥٣-٥١
- سيناء .. عبر حروب أربع والتنمية ٥٦-٥٤
- أوراق ثقافية .. الطائر الذى أجهده التحليل ٥٧
- الثقافة فى مصر .. من ثروت عكاشة إلى فاروق ٦١-٥٨
- حسنى ٦٣-٦٢
- نقابات .. ثورة يبايوى تذكى تحرير الإنسان ٦٣-٦٢
- حول تعديل قانون التأمينات الاجتماعية ٦٥-٦٤
- سؤال يبحث عن إجابة .. كيف تحسب الزيادة فى ٦٧-٦٦
- معاشرة؟ ٦٧-٦٦
- شت من الاقتصاد .. التصدير حقائق وأباطيل ٦٩-٦٨
- وحلول ٦٩-٦٨
- موسوعة العاملين ٧١-٧٠
- اطلالة على المكتبة .. تنمية الموارد البشرية والقدرات ٧٣-٧٢
- التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية ٧٣-٧٢
- العمل من أربعين سنة ٧٥-٧٤
- هنا تلقى ٧٧-٧٦
- أخبار النقابات ٧٨-٧٨
- مهرجان نواى المسرح على مركز المهاجر للفنون ٨٠



بقلم السيد الظاهري

اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة والدورة ٩٠ لمؤتمر العمل الدولي .. ومشروع السلام الأمريكي الإسرائيلي

تجرى مناقشة مشروع قانون العمل الجديد في مجلس الشعب ، والذي يصدر في ظل تغيرات اقتصادية وعالمية جديدة ، لكن الرؤية المصرية مرتبطة بحماية العامل والعمل من ناحية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى ، نفس الأمر بالنسبة لقوانين التأمين الاجتماعي والتي أنظر إليها -كمواطن عادي- باعتبارها من أعظم المنجزات الاجتماعية للثورة لأنها وفرت الرعاية والحماية للإنسان العامل في حياته ولأسرته بعد وفاته ، وحققت الأمن والاستقرار النفسي لعشرات الملايين من المواطنين ، وهو سالم يكن مطمئناً قبل الثورة ، إلا في أضيق نطاق ولغات محدودة بالطبع لا يدخل فيها العمال ولا الفلاحون ولا العاملون عامة .

أما النقطة الثالثة التي يهمني التركيز عليها ، وهي أنه لا يمكن لثورة تستمر خمسين عاماً ، دون أن تواجه بل وتستغل تواجدها ضغوطاً من الخارج ومن الداخل أحياناً ، ولابد من أن تلعب في بعض أخطاء التطبيق ، لكن المهم أن تحاول تصحيح المسيرة من داخلها وبفلسفتها ، أولاً بأول ، ويدخل في هذه النقطة التصدي لبعض الذين يحاولون التريخ من وراء الثورة ، وكثيرون منهم يتم كشفهم وازالتهم من الطريق ، كذلك فإن المبدأ السادس من مبادئ الثورة والخاص بإقامة حياة ديمقراطية سليمة ، قد قطعنا فيه والحمد لله مرحلة لا بأس بها خاصة في المرحلة الأخيرة ، والأمل في أن تشهد قريباً حياة ديمقراطية كاملة يتأكد فيها الشعب من قدرة الأحزاب المختلفة على تبني مشاكله وطموحاته ، وعلى حماية أمن مصر وسيادتها ، وهو ما نأدي به الرئيس مبارك مراراً وتكراراً ، ذلك أن أحزابنا جميعاً ولا استثناء قاهرة المولد والانتماء ، وكأن باقي محافظات ومدن وقرى مصري لاتدخل في اختصاصها ، ولذلك فإن الأمل أن تشهد قريباً تحركاً حزبياً واعياً يضع مصلحة مصر فوق كل اعتبار ، ويعمل على دفع العناصر القيادية الواعية للمشاركة في العمل السياسي ، حتى لا يقلل حركاً على مجموعة من محترفي العمل السياسي . ولعل من أبرز ما اهتمت به ثورة يوليو المجيدة البعد

كان لا يمكن لمجلة العمل أن تمر مناسبة الاحتفال بالعيد الخمسين لثورة يوليو المجيدة أو ما اصطلح عليه باليوبيل الذهبي ، دون أن تحاول التذكير بأبرز منجزات الثورة منذ فجرها ابن مصر البار الزعيم جمال عبد الناصر ورفاقه الأحرار وحتى الآن ، وبداية لابد من التركيز والتذكير بعدد من الحقائق ، أولها أنه لا يمكن إطلاقاً تناول منجزات الثورة دون الرجوع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهو ما حاول المفكر الكبير دكتور عاصم الدسوقي أن يذكرنا به من خلال دراسته القيمة المنشورة على صفحات هذا العدد ، كذلك لماذا أعلنت الثورة مبادئها الستة التي تعكس أيضاً فلسفة الثورة من ناحية ، والثورة على الأوضاع السيئة واللاإنسانية التي كانت ترزح فيها مصر في فترة ما قبل الثورة من ناحية أخرى ، وذلك حتى يتضح للأجيال الجديدة والتي لم تعاصر مرحلة ما قبل ومابعد الثورة حجم ماتحقق بل وحجم التغيير الذي حدث على أرض مصر .

كذلك لابد من التأكيد على حقيقة مهمة للغاية ، وهي أن الثورة متمثلة ومتواصلة .. بصرف النظر عن تتابع من تولوا قيادتها بدءاً بالزعيم الراحل جمال عبد الناصر ومروراً بالرئيس الراحل أنور السادات وصولاً للرئيس القائد محمد حسني مبارك ، إذ لا يمكن فصل مرحلة عن مرحلة ، برغم حدوث بعض التغيرات والتغييرات في أسلوب كل زعيم من الزعماء الثلاثة ، طبقاً للمتغيرات التي صاحبت كل مرحلة ، وكذلك في ضوء رؤية كل زعيم لأسلوب مواجهة القضايا التي يتصدى لها ، بشرط أن تكون كل الرؤى مرتبطة بمصلحة الشعب أولاً وأخيراً وبمبادئ الثورة ، وخاصة مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية .. وعلى سبيل المثال لا الحصر فلو أخذنا تشريعات العمل كنموذج لذلك ، فسنجد أنها بدأت تأخذ حلقها من اهتمام الدولة بعد أقل من ثلاثة أشهر من انطلاق الثورة ، وظلت تواصل مسيرتها بنفس المنهج حتى الآن ، حيث تحرص الدولة على توفير الرعاية والحماية لعمال مصر ، وحالياً



مبارك



السادات



عبد الناصر

العربي، حيث أبقيت لدى الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج الروح القومية، التي حاول الاستعمار البريطاني والفرنسي طمسها وإخمادها بكل الوسائل ، وقاموا بكل الطرق ، حتي نزل الأمة العربية مجزأة ، وبشكل يخدم مصالحه ، لكن العرب التي أعلنها جمال عبد الناصر علي الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وقلوبه المشهور علي الاستعمار أن يحمل عصاه علي كاهله ويرحل لقيت استجابة عربية واسعة فتحررت كل الدول العربية ، وخرج الاستعمار من كل المنطقة، وإن كان قد عاد مؤخرًا بشكل أضعف ويوجه أمريكي بشع بحجة حماية أمن دول الخليج . وأقصد هنا الاستعمار الأمريكي الجديد ، ولقد وصل مد القومية العربية في تلك الفترة إلى تحقيق أول وحدة كاملة في تاريخ العرب المعاصر بين مصر وسوريا بإقامة الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٨ لكنها أمام مناورات ومؤامرات القوى المعادية ضربت هذه الوحدة في عام ١٩٦١ ، ذلك أن الاستعمار أدرك أن نجاح هذه التجربة سيجمع العرب بإمكاناتهم الضخمة خاصة البترولية، وبموقعهم المتميز عالميا ، ليكونوا قوة اقتصادية وسياسية لها وزنها، وهو ما يعني من وجهة نظرهم خطرا يهدد مصالح الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة ، الشيء الغريب أنهم في نفس الوقت الذي حاربوا فيه الوحدة العربية، دعموا قيام نفس الشيء في أوروبا فبيدات في التجمع تحت مسمى السوق الأوروبية المشتركة، ثم تطورت هذه السوق التي كانت تهتم بالجوانب الاقتصادية لأوروبا، إلى الاتحاد الأوروبي الذي وحد بين الدول (الخمس عشرة عضو) فيه، لدرجة تتناول اثنتي عشرة دولة عن أهم مظاهر سيادتها وهي العملة الوطنية، لكي تصدر عملة أوروبية موحدة وهي اليورو الذي يقف اليوم وجها لوجه أمام الدولار الأمريكي، وذلك في الوقت الذي تراجع فيه المد القومي العربي الوندسوي، ورغم محاولات عدد من القادة العرب للاتفاق علي قيام السوق العربية المشتركة، كأضعف الإيمان، إلا أن التشردم العربي وسير العديد من الدول العربية في ركاب السياسة الأمريكية التي تحارب إقامة مثل هذه السوق يحول دون ذلك ، لأن أمريكا ومعها حلفاؤها الغربيون يدرسون أن قيامها يعني الوصول إلى ماوصلت إليه دول الاتحاد الأوروبي ، وهو أمر في غير صالح أمريكا علي الإطلاق . ويكفي مقارنتها علي كل من العراق والكويت في عام ١٩٩٠ ، حيث أوعزت عن طريق السفارة الأمريكية في

بغداد في ذلك الوقت للعراق بضم الكويت، ثم قامت بحاربة العراق، بل واحتلال الخليج بحجة حمايته من أخطار العراق الذي تدعي أنه يملك أسلحة دمار شامل.

وما أريد أن أقوله إن الثورة كانت تدرك بصيرتها أهمية تحقيق الوحدة العربية ، لكي تستطيع أن تكون تكتلا دوليا سياسيا واقتصاديا يصعب النيل منه أو التصدي له ، لكن المصالح الشخصية أعمت بصيرة معظم الحكام العرب للأسف الذين ينظرون للأمر من خلال الرؤية الأمريكية، وهي بالطبع في غير صالح الأمة العربية، ولعل أبرز مثال علي ذلك - بخلاف احتلالها لمنطقة الخليج- مايجري الآن علي أرض فلسطين والتجزئ الأمريكي الصارخ لإسرائيل، ومساندتها للثأرية الإسرائيلية في تدمير المؤسسات والعياني الفلسطينية وقتل الأبرياء واعتقال الأطفال والشباب ، وبتهريف الأراضي ومحاصرة مدن والفري، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فبعد مجزئة مخيم جنين ومجزرة المدينة القديمة في نابلس، وباقي المدن والقرى الفلسطينية، وإدانة المجتمع الدولي كله لم يستطع مجلس الأمن أن يفلح قرارا واحدا فيه إدانة أو مطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من أراضي الضفة الغربية وغزة بفعل الفيتو الأمريكي .

ونفس الأمر بالنسبة لرفض إسرائيل استقبال لجنة تقصي الحقائق ولو أن أية دولة فعلت ما فعلته إسرائيل لتقامت قيادة أمريكا وتحركت أساطيلها لفرض الأمر الواقع عليها بالقوة المسلحة.

إلا أن العالم بأسى للصالة المزرية التي وصلت إليها الأمم المتحدة ومجلس أمنها وأمينها العام الذي لايمك من أمره شيئا ولا يفعل إلا ما تليه عليه وزارة الخارجية الأمريكية ، وبالنسبة فإن كل الاحقاد الأمريكية موجهة ضد العرب والمسلمين، والتي ظهرت بشكل سافر عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، والتي مازلت أشك أنها بتدبير من المخابرات الأمريكية ، حتي وإن كان بعض المنكذرين -كما يدعون- من غير الأمريكيين ، لأن أمريكا نجحت من خلال تداعيات هذا الحادث في السيطرة علي العالم، ولم يعد هناك من يعصي لها أمرا ، لكنها في الوقت نفسه كسبت كراهية شعوب العالم أجمع، حتي الدول التي تسير حكوماتها في ركاب السياسة الأمريكية، فإن شعوبها لاتجاري هذه الحكومات تعاطفها مع أمريكا، وأقرب مثال لذلك مايمسته عن قرب ومنذ أيام في اجتماعات الدورة



عرفات



شارون



بوش

إسرائيل، وخاصة بين فلسطين وإسرائيل، خرج علينا الرئيس بوش منذ أيام بحديث مكر ومعاد ورفوض . وكان الذي كان يلقي البيان ليس بوش وإنما شارون فلم يخرج الرئيس الأمريكي إلا قليلا عن النص الإسرائيلي ، لذلك رحبت إسرائيل على الفور بالمبادرة الأمريكية ، أما العرب فقد شعروا بالهانة وخيبة الأمل ، خاصة وأن بوش ربط موافقة أمريكا على قيام دولة فلسطينية بتغيير القيادات الفلسطينية بالطبع وعلى رأسها عرفات الذي للأسف، عبر على الفور وقبل أن يقرأ البيان جيدا عن تأييده لما ورد في بيان بوش . وهو أمر مضحك ومبكي في نفس الوقت ، خاصة وأن عددا من مساعدي عرفات عبروا عن رفضهم للتدخل الأمريكي في شئون داخلية تخص الفلسطينيين وحدهم وهو اختيار قيادتهم المنتخبة ديموقراطيا من الشعب الفلسطيني .. المهم أن المبادرة لم تقدم جديدا عن مبادرة كلينتون ، وإن كانت مبادرة كلينتون أفضل لكن المبادرتين يصبان في دعم المصالح الإسرائيلية وعلى حساب الشعب الفلسطيني .. لماذا سوف يفعل العرب بعد كل الاستجداء الذي مارسوه مع أمريكا والتي لم تطلب من إسرائيل مجرد وقف غزوها من جديد لأراضي الضفة الغربية ، حيث استكملت منذ أيام احتلال كافة المدن الفلسطينية باستثناء أريحا .. وصاحب ذلك قتل الأبرياء واعتقال الشباب حتى الأطفال . . فهل يمكن أن يتحقق السلام في ظل هذا التواطؤ والانحياز الأمريكي السافر؟؟ . . وأين مبادرة السلام العربية ، التي لم يتم حتى الإشارة إليها من قريب أو بعيد، كحفظ لئام وجهه القادة العرب؟؟

وفي تصورنا أن أمريكا هي إسرائيل وإسرائيل هي أمريكا ، وأنه لا بد وأن تتخذ الشعوب العربية -لا الحكومات العربية- خطوات فعالة من جانبها لإرغام أمريكا على احترام الحقوق العربية، وتأتي أولى هذه الخطوات في دعم سياسة المقاطعة لكل ماهو أمريكي وكل ماهو بريطاني وكل ماهو إسرائيلي . وأفضل أن نموت جوعا ولا نستسلم لهذا الفحل الأمريكي الوقح . . أما مسئولية الشعب الفلسطيني فهو أن يواصل انتفاضته بكل الوسائل وأفضل له أن يموت شهيدا من أجل يعيش ذليلا، يستجدي الحياة من ألد أعدائه اليهود الصبانية الذين لا خلاق لهم والذين لا يعرفون إلا لغة القوة . . والله معهم جميعا.

٩٠ لمؤتمر العمل الدولي جنيف، حيث شهدت هذه الدورة انتخابات دورة جديدة لمجلس إدارة المنظمة الدولية مدتها ثلاث سنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٥) والمعروف أن منظمة العمل الدولية تقوم على أساس التمثيل الثلاثي، أي الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال . . وبالتالي فإن للحكومات نصف عضوية المجلس ولأصحاب الأعمال ربع العضوية وللعمال الربع الآخر، وحتى لا أدخل في تفاصيل كيفية اختيار الأعضاء وهي منشورة في مكان آخر من هذا العدد، إلا أن ما يجدر الإشارة إليه ، هي أن العدماء لأمريكا وإسرائيل كان واضحا كل الوضوح في هذه الدورة، وبالطبع ليس بفضل الإعلام العربي القاصر والعاجز، وإنما بفضل الفضاليات المختلفة غير الأمريكية والبريطانية التي مكنت العالم أجمع من مشاهدة ومشاهدة المذابح والجرائم التي ترتكبها القوات الإسرائيلية المجرمة في حق الشعب الفلسطيني الصامد ، وقد انعكس ذلك في انتخابات مجلس الإدارة خاصة في فريق العمال بالنسبة للمرشحين الأمريكيين والإسرائيليين ، ذلك أن الحكومات لديها حساباتها في ضوء الضغوط التي تمارسها عليها الولايات المتحدة ، كما أن أصحاب الأعمال ، تحركهم المصالح قبل المبادئ، وبالتالي فإنه بالنسبة لهذين الفريقين يمكن للولايات المتحدة أن تظلمن إلى مساندتهما ، أما العمال فهم صوت الشعوب ، وليس هناك ما يعوق حركتهم وبالتالي فإن فريق العمال في المؤتمر والممثل لصوي ١٨٠ دولة عضوا في المنظمة الدولية ، وقف ضد مرشح الولايات المتحدة ومرشح إسرائيل عن العمال ، وبعد جهد جهيد نجح ممثل أمريكا حيث جاء ترتيبه الثالث عشر من جملة الناجحين وعددهم أربعة عشر ، أما مرشح إسرائيل فقد سقط بجداره مرتين الأولى عندما تقدم للترشح كعضو منابى ولم يحصل على التصاب ، فعاد ورشح نفسه كعضو احتياطي ولم يحصل أيضا على التصاب ، بفضل موقف العمال العرب وأشقائهم في الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز والدول الأفريقية ، وهكذا عبر عمال العالم في هذا المحفل الدولي الكثير عن كراهيتهم للسياسات الانتحارية الأمريكية والسياسات النازية الإسرائيلية وهناك مظاهر أخرى كثيرة في نفس هذا السياق لاداعي لتناولها الآن.

أما النقطة الأخيرة، فبعد مناورات ومشاورات أمريكية امتدت عدة أشهر مع عدد من القادة العرب حول الشرق الأوسط ، وترقب المشروع الأمريكي لتحقيق السلام بين العرب



العمادى يلقى بيانين مهمين أمام الدورة الـ ٩٠ لمؤتمر العمل الدولى



■ الأول: حول تقريرى رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمكتب العمل الدولى
■ الثانى: مداخلة حول متابعة إعلان المبادئ والحقائق الأساسية فى العمل وتحقيق هدف (مستقبل بدون عمل الطفل)
ويطالب بـ:

- مزيد من التركيز فى برنامج التعاون الفنى لدعم برنامج وظائف من أجل أفريقيا
- وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية البشعة ضد الشعب الفلسطينى .. وإقرار حق الشعب الفلسطينى الثابت والدائم فى تقرير المصير
- تقديم المساعدات العاجلة للشعب الفلسطينى لإعانتة لمواجهة الأوضاع المتدهورة والمتروكة التى تسيطر به

■ جنىف :

السيد الطاهرى

الذي لاشك فيه أن الدورة التسعين لمؤتمر العمل الدولي بجنيف والتي عقدت في الفترة من ٤ إلى ٢١ يونيو ٢٠٠٢، وشارك فيها وزراء العمل من كافة أنحاء العالم بجانب وفود ثلاثية تضم ممثلين الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال، وبالطبع يدخل في ذلك المشاركة العربية في هذه الدورة التي تضم ممثلين ثلاثين لاثنتين وعشرين دولة عربية، أقول إنه يمكن القول أنها كانت دورة القضية الفلسطينية برغم كل مشاهدته من مناورات سيتم تناولها في مكان آخر على صفحات هذا العدد، ويرغم أيضا أنها دورة انتخابات لتشكيل مجلس إدارة جديد للمنظمة يمتد ثلاث سنوات، ومايصحب هذه الانتخابات عادة من إعطاء اهتمام ملحوظ لعمليات الترشيع والاتصالات... إلخ، إلا ويرغم من نجاح مشروع القرار العربي بخصوص فلسطين في مرحلة، والتصدي له من جانب القوى المعادية للعرب في مرحلة أخرى حتى لايصدر قرار بإدانة إسرائيل ودعم النضال الفلسطيني، إلا أن كل هذه المناورات تحطمت أمام وحدة العمل العربي، من خلال كلمات الوفود المشاركة في المؤتمر، ومن خلال التضامن العالمي الذي شهده يوم التضامن مع شعب فلسطين، والذي عقد بقر المؤتمر بقصر الأمم بجنيف. وكانت البداية في أن يكون السيد/أحمد العماد وزير القوى العاملة والهجرة في جمهورية مصر العربية، هو أول المتحدثين على مستوى كافة الوفود المشاركة، وذلك عقب كلمتي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمكتب العمل الدولي، ويحضر كافة المشاركين في المؤتمر وقد عبرت الكلمة عن موقف مصر الحقيقي سواء بالنسبة للقضايا الفنية المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، أو بالنسبة لموقف مصر من العنوان المجرم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الصاعد ضد الهجمة الإسرائيلية الشرسة... ولها يلي نص البيان الأول:

السيد الرئيس أصحاب المعالي الوزراء السيد المدير العام السيدات والسادة

يسعدني أن أقدم لكم ولبلدكم الصديق بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة وأجيا لكم ولأعضاء هيئة المكتب التوفيق في حسن تدبير أعمالها وهي دورة تتعد في مرحلة تتسم بالكثير من المتغيرات والأحداث الدولية والإقليمية المتلاحقة مما يستوجب تبني سياسات فعالة لتدعيم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا، وأريد أن أعبر عن تقدير مصر للسيد المدير العام خوان سونافيا والمستولين على العمل الدولي لما بذلوه من جهد كبير في مجال التشغيل، وللنتائج الإيجابية التي توصل إليها منتدى العمالة العالمي الذي عقد في نوفمبر الماضي، وتطلع إلى تحسين البرنامج الذي توصل إليه المنتدى من مستوى الإنكار إلى مرتبة الأفعال وأكد في هذا الصدد على ضرورة إيلاء أولوية قصوى لخلق فرص العمل والتوظيف من جهة الفقر.

وإسطنبول قائلا:

ترحب مصر بإنشاء اللجنة العالمية المعنية بالأبعاد الاجتماعية للعمل التي تم تشكيلها من ساسة وخبراء ومفكرين يمثلون مختلف الثقافات والمعارف ليناقشوا ويتدارسوا تأثير العولمة على مجتمعاتنا ويهمن أن يأتي تناول اللجنة للموضوع بطريقة شاملة لكافة الأبعاد التي تهم الدول للتنمية، وخاصة أثر العولمة على عملية التنمية وعلى السعي الدائب لاجتماعنا لمواجهة الفقر والحد منه ونؤثر هنا على ضرورة عدم استخدام المعايير كإجراءات حماية وأهمية عدم

المساس بالمزايا النسبية للدول النامية.

ثم عقب سيادته على تقرير المدير العام العمل الدولي قائلا:

لقد أطلعنا باهتمام بالغ على تقرير المدير العام بشأن تنفيذ برنامج وميزانية المنظمة خلال عامي ٢٠٠٠/٢٠٠١، ولعل من أهم إنجازات هذه الفترة تأثير المنظمة في كثير من المناقشات العالمية الهامة وإحراز التقدم في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة ولكن هناك مجالات في التعاون الفني تحتاج إلى قدر أكبر من التركيز مثل "برنامج وخائف من أجل أفريقيا" وتعزيز نشاط المنظمة في مجال برامج الضمان الاجتماعي التي تمثل أهمية قصوى للبلدان النامية وذلك من طريق تقديم المزيد من الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، كما أؤكد على أهمية إيلاء مزيد من الاهتمام بالمكاتب الإقليمية والفرق متعددة التخصصات وتزويدها بالخبراء المتخصصين في المجالات المختلفة.

كما أن مصر ترحب بمناقشة موضوع الاقتصاد غير النظم فهو من القطاعات التي توليها الوزارة اهتماما بالغا نظرا لأن هذا القطاع في نمو مستمر ويستوجب أعدادا كبيرة من القوى العاملة التي تصل إلى نسبة ٤٠٪ من قوة العمل في مصر-كما أنه يساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي وخاصة في مجال الزراعة والخدمات بالإضافة إلى مجالات الصناعة والتجارة-وتعمل الوزارة حاليا على تقليل أوجه العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير النظم ومد التنظيم والحماية الاجتماعية له.

كذلك فإن موضوع تعزيز التعاونيات من أهم الحلول التي تناسب الدول النامية التي تمر

بمرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي.

فهي تخدم التنمية مع مراعاة البعد الاجتماعي وأن وضع صك جديد سوف يمكن التعاونيات من تطوير إمكانياتها الذاتية والالتزام بالمبادئ التعاونية المعترف بها دوليا.

ثم ربط الوزير بين تجسيد المنظمة الدولية لإرادة الشعوب في الحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية وبين مايجري على أرض فلسطين على أيدي العصابات الصهيونية قائلا:

إن هذه المنظمة تجسد إرادة الشعوب والمجتمع الدولي في الحرية والتنمية والنير والعدالة الاجتماعية، وإذا كنا نجتمع في هذا المؤتمر كل عام لكي نناقش تطبيق المستويات الدولية والمخالفات التي تقع بشأنها في حق جماعات أو أفراد فكيف يكون الحال عندما يتعرض شعب بأسره في فلسطين والأراضي العربية المحتلة لظلم فادح حيث يمارس القهر عليه من قوة محتلته مدججة بأحدث الأسلحة

تحت سمع وبصر العالم أجمع دون حياة إن الحرية العاليتين من الظلم والقهر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني توشك أن تدمر ثقة الشعوب في كفاءة النظام الدولي وقرته على فرض الحق والعدل والسلام.

لقد تجاوزت إسرائيل جميع الحدود بمارستها للإنسانية الهادفة لإرهاب الشعب الفلسطيني والتي شكاها خرقا وأغصبا لانتراساتها الدولية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ولانتراساتها في مجال حقوق الإنسان بصقة عامة وتملت إسرائيل في اعتدائها الأخير بأنها تدافع عن نفسها في مواجهة خطر الإرهاب، ولكن أي نفع هذا الذي يبرر قتل

الوفود
العربية
تلتف حول
الوزير عقب
إلقاء بيانه
أمس
الجلسة
العامة
مهتنة بما
تضمنه
البيان من
مساويف
مصرية
مبدئية



الفلسطيني، ويطالب الحكومة والأطراف المعنية الإسرائيلية بالإفراج الفوري عن جميع الحقوق التمييزية للعمال العرب الذين عملوا أو مازالوا يعملون في إسرائيل، وتعرض العمال الفلسطينيين الذين منعو بالقوة من الالتحاق بأعمالهم بسبب الحصار الاقتصادي والانتهاكات العسكرية وظل المايور، كما يطالب بإنشاء لجنة دائمة تتبش من المؤتمر لبحث أوضاع أطراف العمل الثلاثة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وإقتراح التدابير والوسائل اللازمة لمصالحاتهم وتمتية قدراتهم اقتصاديا واجتماعيا.

ويطعن فإن الهدف الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجلول السورية ومزارع شعبا وإقرار حق الشعب الفلسطيني الثابت والدائم في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

وشكر أسيادة الرئيس
محفوظة: عقب إلقاء السيد أحمد العماوي لبيانه السابق الإشارة إليه ، جمعت الوفود العربية أمام المكان المخصص لوفد مصر بقاعة المؤتمر لتحتي وتهنئة الوزير على ما تضمنه بيانه من قضايا أساسية تم طرحها بصراحة ووضوح أمام هذا التجمع العالمي، وخاصة ما يتعلق بموقف مصر من قضية فلسطين ، والعنوان الوحشي الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني البطل.

إسرائيل.
وقال الوزير تطبيقا على ماورد في تقرير المدير العام حول النتائج التي أسفرت عنها لجنة تقصي الحقائق التي أرسلتها المنظمة للأراضي المحتلة وبهذه المناسبة ، فقد أعلننا باهتمام بالغ على تقرير المدير العام عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة ، وقد سرد التقرير المراسمات الإسرائيلية من إشلاق للندن الفلسطينية وتمتير المنازل وأبنية الأساسية وعمليات قتل المدنيين ونهب لممتلكاتهم الخاصة من قبل القوات الإسرائيلية وكذلك مصادرة الأراضي الفلسطينية لإقامة مستوطنات عليها ، كما أورد التقرير عددا من المقترحات لتقديم المساعدات العاجلة للشعب الفلسطيني لإعانتة لمواجهة الأوضاع المتدهورة والمتردية التي تحيط به.

وأوضح الوزير في بيانه مخمسون مشروع القرار العربي الذي تكلت به المجموعة العربية في المؤتمر، قائلا:

لقد تقدمت المجموعة العربية بمشروع قرار لمؤتمرا في دورته الحالية بشأن دور منظمة العمل الدولية في مواجهة الآثار للدمرة لأوضاع العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية. يتخمين مشروع القرار مطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس والجلول المحتل ومزارع شعبا وإزالة جميع مستوطناتها القائمة على تلك الأراضي .

ويطالب مشروع القرار مجلس إدارة منظمة العمل الدولية بإعداد وتنفيذ برنامج تقني شامل متكامل وبشكل عاجل لمصالح أطراف العمل

الأطفال والمدنيين الأبرياء في بيوتهم دون تمييز ، وصفت الأحياء السكنية والمدارس وتمتير البنية الأساسية بالديابات والطائرات المحتلة. أي دفاع هذا الذي تمنع فيه سياسات الإسعاف من الوصول للجرحى والمرفى ، إن هذه السياسة هي الإرهاب بعينه تمارسه دولة تمتلك قوة عسكرية ضخمة تستخدمها في تكريس احتلالها للأراضي العربية وتسعى إلى قهر عزيمة الشعب الفلسطيني الأعزل الذي لا يهفي سوى حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

واستطرد العماوي قائلا:
إن الضائكات الاقتصادية والهرسية والمادية ضخمة من جراء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، فلقد تم إشلاق آلاف المؤسسات الإنتاجية بسبب الحصار والتي كان يعمل بها آلاف العمال .. مما أدى إلى فقدان العمال لولائفهم وأصبح أكثر من ٢ مليون مواطن فلسطيني يعيشون الآن تحت خط الفقر ونجم من هذا العدوان وهذا الحصار المشدد والذي تزامن مع تصعيد العمليات العسكرية الإسرائيلية المدمرة واتساع نطاق اعتداءات المستوطنين على المواطنين وأراضيهم وممتلكاتهم، توجيه ضربة قاسية للاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى إلحاق أقدح الصائير المباشرة وغير المباشرة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والاستثمارات والنتاج القومي وبخل الفرد وإنتاجية الوحدات الاقتصادية.

وحركة تصدير المنتجات الفلسطينية ومعدلات الانخار والاستهلاك للأسرة إضافة إلى زيادة البطالة وتآكل الأجور وتعطيل الخدمات وشل المرافق العامة بالإضافة إلى السطو على المستحققات المالية المشتركة للفلسطينيين لدى

خلال مناقشة التقرير العالمي لتابعة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية

في الثاني عشر من يونيو ٢٠٠٢ وفي جلسة عامة خصصها المؤتمر لمناقشة التقرير العالمي ، لتابعة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وهوائه مستقبل بدون عمل الأطفال ، وذلك في إطار الاتفاقية الدولية رقم ١٨٢ التي صبغت عليها مصر مؤخراً ، والخاصة بمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال ، تحدث السيد أحمد العماوي وزير القوى العاملة والهجرة معبراً عن وجهة نظر مصر بخصوص ما ورد في التقرير العالمي "متشاوراً" لمصلحة له في هذا الصدد" ويؤمنان في الوقت نفسه الجهود التي تبذلها مصر لحماية الأطفال في مختلف الأنشطة والمجالات ، إيماناً من مصر بأن أطفال اليوم هم النواة التي تعتمد عليهم الدولة في تقدمها وإزدهارها التي المستقبل ، وبهذا إلى نص مداخلة مصر التي ألقاها الوزير أحمد العماوي

السيد الرئيس : بداية إسمحوا لي أن أحيي وأبني هذا التقرير المهم لأن ظاهرة عمل الأطفال تعد تدنياً خطيراً أمام متخذي القرار في مختلف دول العالم - خاصة دول العالم النامي - وذلك لارتباطها بأبعاد اقتصادية واجتماعية متشابكة مما يتطلب تضاهي الجهود على الصعيدين المحلي والدولي من أجل التغلب على هذه المشكلة التي لها آثار مدمرة على النمو البشري والنفس للطفل وإعدار كرامته وأمنه .

ومن هذا المنطلق فقد حرصت مصر على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية الطفل ، ولا تضرر الحكومة وسعاً للتأكد من التنفيذ الكامل والفعال للقوانين المصرية المعنية بحماية الأطفال ، ومن هنا فليس غريباً أن تكون مصر قد صبغت على الاتفاقيتين رقم ١٨٢ و ١٨٢ ، وهما الاتفاقيتان الأساسيتان في مجال عمل الأطفال حيث إنهما تؤيدان الصياغة لغنة ضعيفة لاتملك كل اعتراض على مسألتها من غير أن يحد الكسار ولا تستطيع النفاذ عن حقها في حياة كريمة ، وبهذا تكون مصر من بين الدول التي صبغت على الاتفاقيات الثماني الأساسية لمنظمة العمل الدولية .

ويأتي اهتمام الحكومة المصرية - وعلى أعلى مستوى - بحماية الطفل المصري ، من إيمانها بأن أطفال اليوم هم النواة التي تعتمد عليهم الدولة في تقدمها وإزدهارها في المستقبل ، ومن هنا فقد أعلن السيد الرئيس محمد حسني مبارك فترة العشر سنوات ١٩٨٩-١٩٩٩ عقداً لحماية الطفل المصري ورعايته ، كما أعلن أن فترة العشر سنوات ٢٠٠٠-٢٠١٠ ستكون عقداً ثانياً لحماية الطفل المصري وتعزيز الجهود الوطنية لرعاية حقوقه وفي ضوء الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة المصرية للقضاء على عمل الأطفال بدأ بأسوأ أشكاله فقد حرصت السيدة قرينة السيد رئيس الجمهورية - مؤكدة بحضورها التزام مصر الجاد - على المشاركة في الاحتفالية التي أقيمت في مصر للمنطقة العربية للإعلان عن التقرير العالمي عن عمل الأطفال الذي تناقشه اليوم .

ومن المعروف أن مصر دورها الريادي إقليمياً ودولياً في مجال حماية الطفولة بدأ من انضمامها للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٨٩ ، وبتبنيها الصيغة لقمة الطفولة العالمية عام ١٩٩٠ ، وإصدارها قانون الطفولة عام ١٩٩٦ ، ومساهمتها الإيجابية في تنظيم مؤتمر الطفل العربي ومؤتمر الطفل الإفريقي في القاهرة ، ومشاركة السيدة قرينة السيد رئيس الجمهورية بتبنيها بارز في المؤتمرات والجمعيات العالمية الرئيسية في هذا المجال وأخيراً التمسك بالخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفل والتي عالجت في الشهر الماضي في نيويورك .

ثم تحدث الوزير معنياً بما ورد في التقرير العالمي من نقاط مهمة ، قائلاً :

يشير تقرير هذا العام إلى وجود حوالي ٢٤٦ مليون طفل عام - معظمهم في الدول النامية - ، مما يعد دون شك أمر مثير للقلق وحفز للعمل الجاد والفعال في نفس الوقت للحد من هذه الظاهرة التي تهدد المجتمعات النامية وتقلص من فرصها للتقدم والتنمية .

ويشير إلى أن من بين هؤلاء الأطفال عدد ضخم يعملون في أعمال تعد من أسوأ أشكال عمل الأطفال التي حظرتها الاتفاقية ١٨٢ ، وكما أشرت ، فقد قامت مصر بالتصديق على

الاتفاقية المذكورة مؤخراً إيماناً منها بأن الأعمال والتي تمنع أيغض الأعمال التي يمكن للأطفال القيام بها ولا سيما الأطفال ، ومن بينها أعمال حرمتها الأديان السماوية قبل أن ترجمها الاتفاقيات والقوانين والأعراف والتقاليد ، ويوضح الجزء الأول من التقرير والذي يتناول المشاكل الأساسية التي تواجه جهود القضاء على عمل الأطفال ، والقطاعات المختلفة التي يعملون فيها والبيئات الأساسية الخاصة بهذه الظاهرة وأشكالها ، إن مشكلة عمل الأطفال مشكلة متشعبة وتتأثر مباشرة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية في كل منطقة من مناطق العالم وتختلف مظاهرها من دولة إلى دولة .

وعلى ذلك يجب مراعاة مثل هذه الظروف المختلفة عندما نحاول التعرض لهذه الظاهرة ، إذ إن حل واحد لا يمكن تطبيقه بالنسبة لمشكلة لها أسباب وأشكال مختلفة ، وعلى كل حكومة أن تتسعى مع الشركاء الاجتماعيين ومنظمة العمل الدولية من أجل إعداد دراسات عن أحوال عمل الأطفال في الدولة وأسبابها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ، والتحرك العاجل نحو الحد منها بغرض القضاء عليها نهائياً طبقاً للظروف القائمة في تلك الدولة .

ويتبر الجزء الثاني من التقرير -والذي يشير إلى الجهود الدولية وتلك التي تتم على المستوى الوطني للقضاء على عمل الأطفال - جميعاً جيداً الخبرات والمشروعات التي تم تنفيذها في الدول المختلفة لمواجهة هذه الظاهرة . ولاشك أننا جميعاً يمكننا الاستفادة من هذه الخبرات الواسعة ودراسة إمكانية تطبيق مثل تلك المشروعات في دولنا . وقد قامت مصر بالفعل بتنفيذ عدد من السياسات بمشاركة أطراف العمل المختلفة لتحرك نحو القضاء الفعلي على عمل الأطفال ومنها على سبيل المثال وليس الحصر .

- تكوين لجنة توجيهية قومية لمكافحة عمل الأطفال

- تنظيم حملات تفتيشية مشتركة بين مفتشي وزارة القوى العاملة والهجرة والمديرية لمتابعة تطبيق قوانين عمل الأطفال .

- تنظيم برامج إعلام وتوعية خاصة بمكافحة

أضواء على الدورة الـ ٩٠ لمؤتمر العمل الدولي



■ متابعة : نزار العفيفي

ومن بين المدعوين الحكوميين الـ (٧٨) تعين الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية الدائمة العضوية (المانيا-البرازيل-الصين-الولايات المتحدة الأمريكية-فرنسا-الهند-إيطاليا-اليابان-المملكة المتحدة-روسيا). وقد أقر مؤتمر العمل الدولي في ختام أعماله توصية لتعزيز التعاونيات وتقوية دورها في التنمية الاقتصادية وطلب بضرورة اتخاذ التدابير لدعم ذلك الدور في كل الدول للمساعدة في خلق وتنمية الأنشطة المواتية للدخل والعمالة الثلاثة المستدامة والقدرة البشرية والمعارف بـقيم الحركة التعاونية والحصول على التمويل اللازم للوصول بالمنتجات التعاونية للأسواق بما يساهم في زيادة الانتاج والاستثمار وتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مع القضاء على كافة أشكال التمييز وتمتية دور التعاونيات متعددة الأهداف بتأسيس جمعيات نوعية متخصصة .

وثائق عزة خاطر ممثلة الحكومة في لجنة التعاونيات ، إن الاتفاقية الدولية تطالب الحكومات بوضع تنفيذ أطر قانونية لدعم التعاونيات من خلال إطار مؤسسي يسمح بتسجيلها بطريقة سريعة وبمبسطة وفعالة واتخاذ تدابير مراقبة التعاونيات مع احترام استقلالها ووظيفتها في المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية "وأضافت أن الاتفاقية تركز على ضرورة التعامل مع التعاونيات بشكل لا يقل عن التيسيرات الممنوحة للمنشآت والنظم الاجتماعية بمزايا ضريبية وقروض ومنح وتسهيلات للوصول لبرامج الأشغال العامة ودعم مشاركة الشباب والطلاب في الحركة التعاونية

تضمن جدول أعمال الدورة الـ ٩٠ لمؤتمر العمل الدولي عددا من البنود المهمة
أولا ١- تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام
ب- التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان المنظمة حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (مستقبل خال من عمل الأطفال)
٢- البرنامج والميزانية ومسائل أخرى
٣- مطومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات
ثانيا بنود أدرجت على جدول الأعمال (من قبل المؤتمر أو مجلس الإدارة)
٤- تعزيز التعاونيات (مناقشة ثانية)
٥- تسجيل الصوائت والأراضي المهنية والأطوار بها وقائمة مكتب العمل الدولي بشأن الأمراض المهنية (مناقشة متفرقة من أجل اعتماد بروتوكول وتوصية)
٦- الاقتصاد غير النظم (مناقشة عامة)
٧- سحب عشرين توصية
ومن ناحية أخرى فقد شهدت هذه الدورة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥
وقد عقدت الانتخابات بعد ظهر يوم الاثنين ١٠ يونيو ٢٠٠٢ ويتألف المجلس من ٥٦ شخصا.
٢٨- يمثلون الحكومات كأعضاء أصليين ٢٨ أعضاء متايين
٤٤- يمثلون أصحاب الأعمال كأعضاء أصليين ١٩ أعضاء متايين
١٤- يمثلون العمال كأعضاء أصليين ١٩ أعضاء متايين .

أساسة في العمل

عمل الأطفال .
- توعية العناصر الفاعلة في المجتمع كرجال الدين والتعليم والأخصائيين الاجتماعيين فيما يخص عمل الأطفال .
- توعية الأطفال العاملين وأسره .
- التوسع في إنشاء مراكز التثريب المهني وتطوير القوائم منها لتقديم برامج تدريبية للأطفال .
وفيما يتعلق بالتوصيات والمقترحات التي يتناولها الجزء الثالث من التقرير وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بوضع خطة دولية بالتعاون مع المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني لمكافحة ظاهرة عمل الأطفال سواء على المستوى الداخلي أو الدولي ، فإن تلك التوصيات تتضمن بعض الأفكار التي يمكن الأخذ بها والبناء عليها في حين تتضمن أفكارا أخرى ذات تبعات خطيرة حيث إنها قد توقي بفرض مشروطيات جديدة استنادا إلى موضوع عمل الأطفال . وهي مشروطيات رفضتها مصر كما ترفضها العديد من الدول النامية ، لأنها لا تساعد على إيجاد الحلول لشككة مسعقة لها إصهارا الاجتماعية والاقتصادية وإنما يترتب عليها نتائجها .
واختتم السيد أحمد المعاري حديثه قائلا :
ولاشك أن التقرير العالمي لهذا العام يعد خطوة إلى الأمام في جهودنا جميعا للحد من ظاهرة عمل الأطفال والقضاء التام عليها من خلال تحريك تدريجي ومنظم ، بما يحويه من معلومات حول هذه الظاهرة وأفكار لمواجهتها ، ويعتمد في تنفيذه على مدى اقتناع كافة الدول والشعوب بخطورة الظاهرة التي يناقشها وما جاء به من توصيات ومقترحات والتي يتطلب تنفيذهها توفير الموارد الإضافية في مجال مساعدات التنمية والتعاون الفني الذي يحتاجه الدول الخلفة لترسيم احترام معايير العمل بها ، ولخمة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولذا على يقين من أن تصافر جهودنا جميعا سواء على صعيد الحكومات أو أصحاب الأعمال أو العمال وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية سوف يكون له الأثر المرجو في القضاء التام على عمل الأطفال في المستقبل القريب .
وشكرا السيد الرئيس .

وضع الآلية المناسبة للتنفيذ كما أن منظمة العمل الدولية أعدت برنامجاً للتعاون الفني مع أطراف العمل في فلسطين وتوقيع وتطوير الاتفاقية والتأمينية لهم ولإعداد بناء النشاط الاقتصادي ودعم أطراف العمل الفلسطينيين وإقامة مشروعات صغيرة لمساعدة العمال ولاستدامة عافية الاقتصاد الفلسطيني .

كما طالب سومايا بسرعة تلبية الاحتياجات الإنسانية للسواطين الفلسطينيين وتوفير الضمان الاجتماعي لهم مشدداً على ضرورة تعزيز الحوار والتفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لاستئناف المفاوضات السلمية بينهما تمهيدا لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة .

كما أعرب المدير العام لمنظمة العمل الدولية عن استيائه من تزايد الوضع في فلسطين من جراء الممارسات الإسرائيلية والإغلاق المستمر للمؤسسات العمل ما أدى لانخفاض الدخل الخاص في الضفة الغربية وقرعة وتراجع دخل الأسرة الفلسطينية ما أدى لتحول المساعدة الدولية للأسر الفلسطينية من الدول المانحة إلى معونة إنسانية طارئة وتتحول من الاستثمار إلى الاستهلاك الجاري .

وأشار المدير العام للمنظمة إلى صعوبة وضع الشباب الباحث عن عمل في فلسطين والذي لا يجد حلاً أمامه سوى الشهادة دفاعاً عن وطنه حيث يحتاج الاقتصاد الفلسطيني إلى نمو العمالة بنسبة ٦,٥ ٪ سنوياً لاستيعاب النمو في قوة العمل وقوة البطالة وهو ما يصعب تحقيقه حيث تصل قوة العمل حالياً أكثر من ٧٦ ألفاً تصل عام ٢٠١٠ أكثر من مليون و١١٠ ألف حيث يدخل ٤٥ ألف والحد جديد لسوق العمل .

وطالب منظمة العمل الدولية بنظام الضمان الاجتماعي لحماية الأسر الفلسطينية من الأضرار التي لحقت بها بسبب الممارسات الإسرائيلية حيث لتساعدكم الإمدادات الطارئة التي تقدم لهم حالياً حيث تقف ٤٨ ٪ من الأسر بحاجة واحتياج ٢٦ ٪ من الأسر بالضفة لمساعدات ولم تحصل عليها وتم منع ٥٩ ٪ من الأسر التي تلقت معونة أقل من ٢٥ دولاراً أمريكياً وكانت معظم المعونات مواد غذائية . وتكررت المنظمة أن الأجور الحقيقية للفلسطينيين في الضفة الغربية هبطت بنسبة ١٠ ٪ خلال الربع الأخير من العام الماضي والمنتصف الأول من العام الحالي وبنسبة ٢٠ ٪ في غزة و ٣ ٪ العمال الفلسطيني في إسرائيل كما تسببت الأسعار كثيراً بسبب آثار الحصار والفقر الإسرائيلي للمؤسسات الفلسطينية وفرض القيود على حركة الأشخاص والبضائع والمركبات .

وأوضح المدير العام لمنظمة العمل الدولية أن عمليات الإغلاق أحدثت صدمات على الطب

السيدة **سهير العريان** ، إن مصر لم يرد نكرها على الإطلاق ضمن الدول الـ ٢٤ التي ذكرتها اللجنة لمخالفاتها لاتفاقيات العمل الدولية ومنهم ٤ دولة عربية وكذلك الولايات المتحدة فيما جاءت مصر ضمن الدول الأكثر التزاماً بهذه الاتفاقيات **كما أنها صنعت مؤشراً على الاتفاقية ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال** .

وأوضحت سهير العريان ، أن مصر طالبت اللجنة بضرورة تقديم العون الفني للدول التي لم تلتزم بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها لتمكينها من تنفيذها في تشريعاتها بدلاً من حرمانها من أنشطة المنظمة وحتى لا يتراجع عدد الدول المصنفة على الاتفاقيات خوفاً من مراجعة المنظمة لها مع ضرورة مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول التي لا تلتزم بالاتفاقيات وعدم معاملتها لها بأسلوب واحد حيث تترك ظروف الدول النامية أحياناً تصنيفها على الاتفاقيات ، وأوضحت أن معظم مخالفات الدول الـ ٢٤ جاءت من عدم تطبيقها لاتفاقيات العمل الأساسية الثمانية لمنظمة العمل الدولية والخاصة بحظر العمل الجبري وعاملة الأطفال والخطرة وبالحرية النقابية ومنع العمل الجبري وفي الاتفاقيات التي صنفت عليها مصر كاملة .

وأوضحت سهير العريان بأن قائمة الدول التي اعتبرتها منظمة العمل الدولية - من طريق لجنة المايير - مخالفة لاتفاقيات الموقعة عليها هي كولومبيا وكوستاريكا وكوت ديفوار وإثيوبيا وفيجي وألمانيا وجواتيمالا واليابان وموريتانيا ومولدوفا وميتمار وباكستان وبنجالي وبيرو وقطر والسودان وسورلانند وتركيا والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي وفنزويلا وزيمبابوي . وأوصت أن اللجنة تطالب هذه الدول بالالتزام بالاتفاقيات التي وقعت عليها وتقوم في بعض الحالات مثل فيمار بإرسال بعثة تغطي حقائق لتقرير على أوضاع الاتفاقيات المخالفة .

صندوق فلسطيني للتشغيل
كما يصحت مؤتمر العمل الدولي اقتراح المدير العام للمنظمة الدولية الذي ورد في تقديمه عن تزايد أوضاع العمال في فلسطين ، والمانحة إلي مساعدتهم بإنشاء صندوق فلسطيني للعمال والحماية الاجتماعية تشارك فيه مؤسسات التنمية والدول والهيئات الدولية المانحة لتحويل عمليات تشغيل العمال الفلسطينيين وتدريبهم لعدد من الآثار الاقتصادية البالغة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني من جراء الممارسات الإسرائيلية والتقصية ضد عمال وشباب فلسطين مما أدى لارتفاع معدلات البطالة بينهم إلى أكثر من ٧٠ بالمائة .

وأوضح السيد خزان سومايا المدير العام للمنظمة الدولية في تقريره الذي ناقشه المؤتمر ووافق عليه أن الدول المانحة أبدت استعدادها للمساهمة في الصندوق المقترح لتخفيف حدة الحنة فوراً عن الفلسطينيين بعد

وتعزيز معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية الخاصة بالتأمينات وعدم مخالفة قوانين العمل عند إقامة التعاونيات ومراعاة مشاركتها في حظر عمالة الأطفال والتخفيف من حدة الفقر وتنمية المهارات التقنية والمهنية والإدارية للعمال بها ، والتمهيز بالتعليم والتدريب وتوفير نظم السلامة والصحة في مكان العمل .

ويوضح الدكتور عبد الظاهر رئيس الاتحاد التصانوي العربي وأتاب رئيس اتحاد عمال مصر وممثل في اللجنة قائماً بأن المشاركين في اللجنة أخذوا بالتعديلات التي طلبها الجانب العربي على مشروع التوصية الدولية لتعاونيات حيث أكدوا على تشجيع إنشاء بنوك تعاونية متخصصة لإقراض الجمعيات التعاونية وعلى دور التعاونيات للحد من الفقر والبطالة وتسهيل وصولها إلى الأسواق وقامة معلومات عنها ومساعدة التعاونيات لتكوين اتجاهاً للمساعدة في تغطية الأضرار التي تسببت الجمعيات والتركيز على التعاونيات الزراعية ذات الحجم الكبير وتنشيط العلاقات الدولية بين التعاونيات والتوسع فيها .

وقال الدكتور أحمد عبد الظاهر إن التوصية **تطالب أصحاب الأعمال** وأعمال بأقصى اتسيع عضوية التعاونيات للحصول على السلع والخدمات وتمكين الإنتاجية والمشاركة في الجوانب وفرق العمل على المستويين المحلي والوطني وتوفر التعليم والتدريب للمركبة التعاونية والتعاون مع الحركة النقابية لإدارة خدمات الدعم الفني للتعاونيات والخدمات التجارية والمالية والاستثمار في تنمية الموارد البشرية .

وأضاف أن التوصية تطالب باتخاذ تدابير للحصول التعاونيات على تمويل الاستثمار والالتزام بالحصول على القروض وتيسير الإجراءات الإدارية في التعاونيات ووضع نظام مستقل لتمويلها بما في ذلك تعاونيات الإبحار والائتمان والمصارف التعاونية وتعاونيات التأمين.

لجنة تطبيق الاتفاقيات
كالمادة معنئة عدة سنوات خلت قائمة الدول غير الملتزمة باتفاقيات العمل الدولية خاصة الاتفاقيات الثمانية الأساسية من مصر ولم يرد نكرها في هذا مطلقاً بل كانت ضمن الدول الملتزمة بمعايير العمل الدولية . فقد أضافت منظمة العمل الدولية بالالتزام مصر الكامل باتفاقيات ومعايير العمل الدولية وجهودها المستمرة لتطوير تشريعات العمل حيث صدقت مصر على ٦٢ اتفاقية دولية منها الاتفاقيات الثمانية الأساسية للعمل والتي أصدرتها المنظمة حيث تعتبر مصر من أكثر الدول العربية والإفريقية التي صدقت والتزمت بالاتفاقيات الدولية الصادرة عن المنظمة . وقالت ممثلة الحكومة المصرية في لجنة تطبيق المعايير والاتفاقيات الدولية المبنقة عن المؤتمر

والعرض في الاقتصاد الأراضي المحتلة تتمثل في فقدان الناتج من الخبز والأجور وتدني الصادرات من الأراضي والواردات إليها وهبط مجموع الدخل السنوي للجزر الحقيقية للعمال الفلسطينيين بنسبة ٤٦٪ نهاية العام الماضي كما توقف هذا العام توافد العمال لإسرائيل مع بدء الاجتياح للأراضي الفلسطينية.

ويشي إلى هبوط الصادرات الزراعية الفلسطينية بنسبة ٥٢٪ ومن المصنوعات بنسبة ٥٠٪ وتدني الواردات بنسب بين ١٠ و ٢٠٪ والمبيعات بنسبة ٤٧٪ كما هبط الاستثمار الكلي بنسبة ٣٠ و ٢٠٪ والفلسطيني العام بنسبة ٥٪. بعد أن زاد المانحون من نقل ميزانيات المعونة إلى المساعدات الطارئة للطاوية وإعاق الاستثمار الخاص ارتفعت التكاليف وهبطت رسملة الفلسطينيين في سوق الأوراق المالية الفلسطينية بنسبة تقدر بربع قيمتها .

وأوضحت المنظمة في تقريرها أمام الدورة ٩٠ لؤتمر العمل الدولي هبوط الإيرادات للسلطة الفلسطينية هبوطا حادا العام الماضي بنسبة أكثر من ٧٠٪ و٨٠٪ منها من الضرائب وقد ساهمت المساعدات الدولية الطارئة في التخفيف من الأزمات وتشير إلى أن الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى ديسمبر ٢٠٠١ ألحق خسرا بلغ ٢٠٥ ملايين دولار أمريكي بنسبة ١٢٪ في غزة و ٢٧٪ في الضفة والأضرار تركزت في الزراعة بنسبة ٥٨٪ والبنية الأساسية والعمارة بنسبة ٢٦٪ والمساكن والمتاجر الخاصة بنسبة ١٦٪.

اتحاد عمال مصر يطالب بجمالية أطفال فلسطين.

كما أكد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر على ضرورة حماية أطفال فلسطين من الممارسات الإسرائيلية التمييزية والتي أدت لارتفاع معدلات البطالة والفقر واختار الأسر الفلسطينية للدفع بأطفالها لسوق العمل بعد فقد عائلهم أو لطلبه أو لاستشهاده طالبا للمنظمات الدولية المصرية للسلام يدفع العدوان على الفلسطينيين ويوقف سياسة إرهاب دولة التي تمارسها إسرائيل ضدهم .

وفي كلمة الاتحاد في الجلسة المخصصة لؤتمر العمل الدولي حول عمالة الأطفال التي ألقاها عائشة عبد الهادي سكرتير المرأة والطفل باتحاد عمال مصر وعضو أيضا عن العمال .

أشارت إلى أن مصر في مقدمة الدول النامية التي تصدت مبكرا لظاهرة عمالة الأطفال واتخذت الإجراءات التشريعية والتنموية والمؤسسية لحد منها للتحكيمات السلبية اقتصاديا واجتماعيا تلك الظاهرة على أوضاع الدول المطالبة بمزيد من الجهد والتصديق على المستويين الرسمي والأهلي للاستمرار في

مواجهة الظاهرة .

وأوضحت أن هناك تعاونا بين اتحاد عمال مصر وكافة الجهات المعنية بحظر عمالة الأطفال لمواجهة مشكلة الفقر بين الأسر التي تنفع أبنائها لسوق العمل مبكرا بتوفير القروض الميسرة لها لإقامة المشروعات الريفيه وعقد دورات تدريبية للعمالين وأسرهم لتوفيرهم وتقديم الرعاية الشاملة للطفل العامل ومنع تشغيله بالجنس الضارة ونشر الوعي بين العاملين بخطر الظاهرة وحصر البيانات عن عمالة الأطفال وتقريب صغار الفلاحين وأبنائهم علي تشغيل وإدارة مشروعات إنتاجية والتعاون مع منظمة العمل الدولية لكافة الظاهرة بين العمال وطالبت بمزيد من الدعم الدولي لدول النامية لإقامة مشروعات تنمية للأسر الفقيرة وعدم استخدام معايير العمل الدولية كذريعة لإعاقه نمو الدول وممارسة الضغوط عليها

اتحاد الصناعات يدين ممارسات إسرائيل
كما أعلن اتحاد الصناعات المصرية إدانته للممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ودعا المجتمع الدولي للوقوف في وجه هذه الممارسات وإيقاف إرهاب الدولة الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وتشريد العمال وتدمير مؤسسات العمل الفلسطينية والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.

وأكد الدكتور عبد المنعم بخيت مستشار اتحاد الصناعات المصرية في كلمته أمام مؤتمر العمل الدولي ، التزام مصر بمعايير العمل الدولية وتشريعات عمل الأطفال وتحقيق المساواة في العمل بين الرجل والمرأة ومفهوم العمالة الكاملة كقانونية لاهتمامات أصحاب الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والصمود على فرص العمل المنتج مع التركيز على تنمية مهارات العمال وإقامة الاستثمارات كثيفة العمالة . كما جدد الدكتور بخيت التزام اتحاد الصناعات المصرية بمعايير العمل الدولية في مجال الحماية الاجتماعية والتي صقلت عليها مصر وتتخذ إجراءات لإزالة ظروف العمل النخرة وتحسينها ومد مظلة التلمين الاجتماعي على كل العاملين . من جهة أخرى تم انتخاب المهندس سمير حلام رئيس وفد اتحاد الصناعات المصرية للامتحان تأهلا لرئيس منظمة أصحاب الأعمال الأفارقة للسنوات الثلاث القادمة تقديرا لدور مصر لخدمة القضايا الإفريقية .

فريق العمال ومجلس إدارة المنظمة نجحت الجبهة المصرية والعربية بالتعاون مع المجموعات الأوروبية الأخرى المشاركة في مؤتمر العمل الدولي للمتعهد حاليا بجنتيف في منع إسرائيل من الفوز بعضوية مجلس إدارة العمل الدولية للسنوات الثلاث القادمة عن فريق العمال سواء كعضو أصلي أو مندوب ضمن الأعضاء بالمجلس وذلك ضمن الانتخابات التي جرت بالأمم اليم .

وقال عبد المنعم الغزالي رئيس وفد اتحاد عمال مصر بالأمم إن الانتخابات في فريق العمال عن فوز ١٤ عضوا أصليا بمجلس إدارة المنظمة في مقعدهم روسيا فاسويدي والبرازيل وجاءت الولايات المتحدة في المركز الثالث عشر بزيادة إلى فوز ١٩ عضوا مناولا ولم تحصل إسرائيل على أي مقعد في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية وفازت الصين بولا منها

والنسبة لفريق الحكومات في المجلس فازت جنوب إفريقيا واليابان ومالي وبنجربيا وإيبيا والسودان عن إفريقيا والسعودية وأندونيسيا وكوريا وباكستان عن آسيا وبنل عن الأمريكتين و٢ عن أوروبا كعضاء أصليين بالمجلس شيما فازت الكويت وكينيا والمغرب وفانا وما لوي وأثيوبيا والنيجر ورواندي كعضاء مندوبين .

كما تم انتخاب ١٤ عضوا من مختلف دول العالم كممثلين أصليين بمجلس إدارة منظمة العمل الدولية للسنوات الثلاث القادمة عن أصحاب الأعمال .

اتحاد عمال مصر والفضية الفلسطينية تاجية أخرى جدد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر دعمه وتأييده للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة في ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف . وقال عبد المنعم الغزالي رئيس وفد الاتحاد المؤتمر ونائب رئيس الاتحاد العام لعمال مصر أن إقامة السلام والعمال والشامل في المنطقة يرتبط بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة من فلسطين والجنوب السورية ومزارع شيما اللبنانية .

وأشار الغزالي إلى دور التعاونيات في تحقيق التنمية الشاملة والحد من البطالة والفقر وإلى التعاون في مصر بين الحركة العمالية والتعاونية لخدمة المواطن .

وأكد الغزالي التزام مصر بالاتفاقيات الدولية الخاصة بعمالة الأطفال وعدم تشغيلها فيما يضر صحتهم ومراقبتها التشريعات بالتعاون مع الجهات المعنية . وقال إن مصر تتعاون مع منظمة العمل الدولية في مجالات التدريب وحظر عمالة الأطفال ونظم العمل الدولية والمعار الاجتماعي مطالبا بتطوير ذلك التعاون .

وقد كانت الدورة ٩٠ لؤتمر العمل الدولي مليئة بالأحداث الدولية وما يتعلق بالقضية الفلسطينية وإن كانت الظروف لم تخدم مشروع القرار المرئي ليحظى بالناقضة في هذه الدورة بعد أن كان ثالث قرار حيث تم مناقشة قرارا واحدا من الخمسة قرارات التي تم التصويت عليها فإن تقرير المدير العام خوان سوماغا يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني قد ضمما القضية الفلسطينية الاعتماد الحقول يساهم في فض الممارسات الإسرائيلية وتوسيع دائرة الإدانة ضدها وهو ما سعي المؤتمر لتوصيله للرأي العام العالمي ولأطراف الإنتاج في العالم.

والدورة الـ ٩٠ لمؤتمر العمل الدولي

وفي مقدمة ذلك أطراف الإنتاج من حكومات وأصحاب أعمال وعمال لتقديم مختلف أشكال الدعم ماديًا ومعنويًا وفيما لعمال فلسطين وأصحاب الأعمال ولشعب فلسطين القيام بدورهم لخدمة التنمية كما دعت الدول منظمة العمل الدولية للعمل الفوري تطبيق البرنامج المعزز للمنظمة في مجال التعاون التقني الذي وود في تقرير مديرها العام أمام الدورة الـ ٩٠ لمؤتمر العمل الدولي حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى المقدم للدورة الحالية.

وطالبت الوفد بالمساهمة الفاعلة في إنشاء صندوق للتشغيل والصحابة الاجتماعية في فلسطين والعمل على حماية عمال فلسطين وتفسير العمل اللائق والكرام لهم والسعي لتأمين أوضاعهم الاقتصادية والصحية من البطالة بينهم والتخفيف من الآثار المدمرة الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمالية الفلسطينية ورفع سياسة الحصار والإغلاق والمقاييس المعايير وتدمير بنية الاقتصاد الفلسطيني.

كما جندت الوفود العربية والأوروبية والأفريقية المشاركة في يوم التضامن مع فلسطين خلال مؤتمر العمل الدولي استنصاحها لما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من انتهاكات صارخة للقانون الدولي وعدم التزامها بالوفاق والاتفاقيات الدولية وعدم استصحابها من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى وتعريض المواطنين للخطر وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بينهم وتدنى مستوى معيشتهم.

وعربياً في يرقية للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من دعمهم القضية الفلسطينية وتمسكهم بالدعمية الفلسطينية وضرورة إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وقد أيدت كلمات الوفود العربية والأوروبية والأفريقية والأسبوية القضية الفلسطينية وجندت دعمها لإقامة الدولة المستقلة للفلسطينيين وقد أكد وزير العمل الفلسطيني رفيق النتشة (قبل التحديد الوزاري الفلسطيني الآخرين) في بداية الاحتفال التضامني أنه لا سلام إلا بإقرار حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

وأن انتفاضة الفلسطينيين مستمرة حتى تحقيق هذه الغاية الشروعة مشيراً إلى أن

اللهجات من عربية لإفريقية إيرانية لباكستانية لأوروبية ودواية مختلفة وكلها تدن تلك الممارسات الهجينة مطالبة الممارسات الدولية بمحاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون وعصايته المجرمة على جرائمهم ضد الأطفال والنساء والشيوخ قبل العمال واستمرار الحصار والغلق والاعتداء على المؤسسات الفلسطينية.

وطالبت الوفود المشاركة في يوم التضامن مع فلسطين المجتمع الدولي لتخصيص لجنة لتقصي الحقائق فيما واقع في فلسطين حيث أظهرت الصورة العروضة بشاعة الممارسات الإسرائيلية وصوت الجميع في نداء واحد إلى الرئيس عرفات باسم المشاركين .. نحن معكم حتى النصر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني في حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧.

وامتدت المساعدة الدولية للقضية الفلسطينية إلى انتخابات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية لسنوات الثلاث القادمة (٢٠٠٢-٢٠٠٥) حيث فشل ممثل إسرائيل رغم مساندة أمريكا والدول الغربية له في الحصول على مقعد في المجلس عن فريق العمال بعد أن تساوى مع مندوب الصين وأعيد التصويت ليحصل الفلسطيني على عدد كبير من الأصوات ويفوز بالمقعد ويفشل ثانية المنوب الإسرائيلي في الفوز حتى عن المقعد المناوب وفي لجنة التعاونيات حاول ممثل إسرائيل ادخال تعديل على الصك الدولي ولم يستجبه له المشاركون.

إعلان التضامن العربي والأفريقي والأوروبي مع القضية الفلسطينية

طالبات الدول العربية والأفريقية والأوروبية المشاركة في يوم التضامن مع عمال وشعب فلسطين المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لانسحابها الفوري والتكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجزيرة السورية وجنوب لبنان إلى حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية وإزالة المستوطنات والدخول في عملية السلام وفق مرجعية مؤتمر مدريد وقرارات مجلس الأمن ٢٤٤٢ و٢٤٢٣ و١٣٩٧. كما جندت تلك الدول في بيان لها عقب اجتماعها في هامش مؤتمر العمل الدولي بجنيف دعمها وتضامنها مع عمال وشعب فلسطين في مواجهة العدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي ودعت المجتمع الدولي

مما لاشك فيه أن القضية الفلسطينية والأوضاع المساوية التي يعيشها عمال وشعب فلسطين في ظل الممارسات التمييزية الإسرائيلية وأثار ذلك على قضايا العمل والعمال في ظل تعثر جهود السلام في المنطقة .. كان الحدث الهام الذي ألقى بظلاله على أجواء الدورة التسعين لمؤتمر العمل الدولي التي اختتمت قبل أيام بمشاركة ممثل أطراف العمل في مصر و١٧٤ دولة من دول العالم .

كما أن السمة الغالبة على كلمات معظم المتحدثين في المؤتمر كانت تلك الأوضاع المساوية للشعب الفلسطيني وقد كانت مصر وكعادتها دائماً في مقدمة المدافعين عن حقوق الشعب الفلسطيني والداعية لإقرار سلام عادل وشامل يقوم على قرارات الشرعية الدولية ، بحيث يتم الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وهو ما أكدته رئيس وفد مصر للمؤتمر أحمد اللقائري في كلمته من أن الانتهاكات الإسرائيلية فاحشة بالاعتداء على حقوق الإنسان أثقت خسائر باهظة وزاد عدد المواطنين تحت خط الفقر لأكثر من مليوني شخص مطالبة بتعزيز التعاون التقني الذي تقدمه المنظمة الدولية لدعم أطراف الإنتاج في فلسطين.

كما فرخت القضية الفلسطينية وأوضاع الشعب الفلسطيني نفسها على كل أجواء المؤتمر ولجانة المتخصصة بداية من لجنة القرارات حيث تم طرح مشروع قرار عربي بإدانة الاستيطان والممارسات الإسرائيلية وإنشاء صندوق لدعم فلسطين تم محادثات اللورد بريت رئيس فريق العمال لترشيح إسرائيل على حساب الحقوق الشروعة للشعب فلسطين، وتصدى المندوبون العرب في فريق العمال لماورته وإلصاقه وسعوا لإحداث نوع من التوازن-الهلش غير العادل- بعد الإجابة العاتية من الانتقادات التي تعرضت لها إسرائيل بسبب إجراءاتها العنصرية ضد الفلسطينيين .. ثم كان يوم التضامن مع عمال وشعب فلسطين الذي عقد على هامش مؤتمر المؤتمر يوم ١٣ يونيو بمقر المؤتمر، حيث اتحدت الكلمة مع الصورة مع الالتفات والمطبوعات لإعلان الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني وإدانة للممارسات الإسرائيلية ، وتعددت

موجز التقرير العالمي لمتابعة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

مستقبل خال من عمل الأطفال

موجز تهديد

يشترك ملايين الأطفال على مستوى العالم في عمل يعوق تعليمهم ونموهم وميشتهم مستقبلهم، ويخاطر الكثيرون منهم في أسوأ أشكال عمل الأطفال الذي يسبب أضرارا بدنية أو نفسية يتعذر علاجها، أو حتى يهدد حياتهم ذاتها، ويمثل هذا الوضع انتهاكا لا محتمل لحقوق الطفل الفرد، ويؤثر إلى إدامة الفقر ويعرض النمو الاقتصادي والتنمية العادلة للخطر. إن القضاء الفعلي على عمل الأطفال هو عنصر أساسي من عناصر تحقيق هدف منظمة العمل الدولية المتمثل في توفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال.

ويوضح التقرير العالمي الثالث المكون "مستقبل خال من عمل الأطفال" المدعوم بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٨ بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وكيف أصبح القضاء على عمل الأطفال قضية عالمية للولاية الجديدة، ويستكشف التقرير المظاهر المتغيرة دائما لعمل الأطفال عبر العالم وكيف يتأثر الفتيات والأولاد بشكل مختلف، ويعرض بياتر جديدة من حجم هذه المشكلة المستعصية ووسط ضوئها الجديدة على أسبابها المعقدة والمتراعبة، ويرسم التقرير ملامح نمو حركة عالمية لمناهضة عمل الأطفال، مستعرضا مختلف أنواع الإجراءات التي تخطط بها منظمة العمل الدولية وميشتاتها الثلاثية المكونة الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والهيئات الأخرى على المستويات الدولية والوطنية والمحلية، ويخلص التقرير إلى اقتراحات للأخذ بنهج من ثلاث دعائم لتدعيم عمل المنظمة في هذا الميدان، مستفيدا من ثروة الخبرات التي اكتسبتها البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في العقد الذي مر على إنشائه.

ويوضح تقرير "مستقبل خال من عمل الأطفال" مشارق منظمة العمل الدولية التاريخية بشأن القضاء على عمل الأطفال، فاعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته الأولى اتفاقية المد الأدنى للصناعة (١٩١٩ رقم ٥) وامتد مفهوم الحد الأدنى لمن العمل، خلال الأعوام التي تلت ذلك، ليشمل

الإرهاب هو استمراره إسرائيل ضد أبناء وأطفال شعب فلسطين وحرمان الصبايين من العلاج والعمل من الذهاب لمعلمهم وهدم المنازل ودور العبادة وقال إن المعركة طويلة وسيصمد خلالها شعب فلسطين .

وأضاف أن الإسرائيليين تضرروا من جراء ممارساتهم التعسفية حيث تأثر ٢٧٠ ألف عامل إسرائيلي وأصيبوا عاطلين عن العمل وهرب نحو ثلاث أضعاف الإسرائيليين الخارج مؤكدا على ضرورة استمرار الموقف العربي الموحد لتحرير كامل الأراضي العربية المحتلة وإن يخيف الفلسطينيين الانحياز الأمريكي لإسرائيل.

كما أكد حسن سيهون الأمين العام لخمسة الوحدة النقابية الأفريقية حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعودة اللاجئين وطالب بمحاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي كجورج حرب لما ارتكبه بحق الشعب الفلسطيني .

وقال إنه رفض دعوة اتحاد عمال إسرائيل (الهستدروت) لزيارة إسرائيل حتى يتم إقامة الدولة الفلسطينية وللتسحاب من الأراضي المحتلة وطالب الأمم المتحدة بعدم انحيازها لإسرائيل.

من جانبها طالب جيوكوف الكسندر الأمين العام للاتحاد العالمي لنقابات العمال بطرد إسرائيل من المنظمات الدولية للمدابع التي ترتكبتها ضد الفلسطينيين وقتل الأبرياء وطالب مؤتمر العمل الدولي بإصدار بيان إدانة تلك الممارسات ومساعدة شعب فلسطين مجددا بتأييد عمال العالم لإقامة دولة فلسطين وباصمتها القدس ، وطالب بتشكيل لجنة دائمة دولية لمراقبة أوضاع العمال الفلسطينيين وتحسين أوضاعهم المعيشية.

كما أيد رئيس اتحاد عمال الصين ليجو دعم بلاده للقضية الفلسطينية واتسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة ورفض الاعتداءات الصارخة عليهم والخالفة للقوانين الدولية.

وطالب رئيس اتحاد عمال إيران في كلمته بمقاطعة إسرائيل اقتصاديا وسياسيا وهدم الاتفاقية الفلسطينية وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في الانتهاكات الإسرائيلية ومحاكمة رئيس وزراء إسرائيل عليا.

وأكّد ولي ويش رئيس الاتحاد العالمي العمال على ضرورة تنظيم حملة دولية لمساعدة الشعب الفلسطيني وإقامة مشروعات تنمية تساعد على مواجهة أعباء الممارسات الإسرائيلية ضدّه. كما استنكرت بعض الوفود العربية التي شاركت الاعتداءات الإسرائيلية وطالبت بدعم دولي لفلسطينيين وشارك في الاحتفال كل الوفود العربية والأفريقية بالمؤتمر بعض ممثلي الدول الأوروبية.

قطاعات اقتصادية مختلفة، بلغ ذروته باعتماد الاتفاقية الشاملة للحد الأدنى للسنة ١٩٧٢ رقم ١٣٨ .

إن إدراج القضاء الفعلي على عمل الأطفال باعتباره إحدى الفئات الأربع للمبادئ والحقائق الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقائق الأساسية في العمل المعتمد في عام ١٩٩٨ أبرز التوافق التام في الرأي عبر العالم بأن عمل الأطفال يمثل تهديدا خطيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في كل مكان ، إن اعتماد اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال ١٩٩٩ رقم ١٨٢ بإجماع في العام التالي وما أعقبه من التصديق عليها بمعدل لم يسبق له مثيل، يدل على مدى قوة الإرادة السياسية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية للتصديق على منظمة أصحاب العمل ومنظمات العمل وشراكاتها في المجتمع المدني، لئلا أسوأ أشكال عمل الأطفال هذه كمشكلة تتطلب أكبر قدر من الاستعجال، وقد دعمت الاتفاقية رقم ١٨٢ العزم بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراء فوري لمكافحة أسوأ أشكال العمل الأطفال، تراخيا فيما يتعلق بالاستئصال كل عمل الأقال ومنعه على المدى الطويل.

ويوضح التقرير حدود عمل الأطفال من أجل القضاء عليه، ولا يشمل تمهيد عمل الأطفال كل العمل الذي يؤديه الأطفال دون سن ١٨ سنة ، فهناك أطفال كثيرون ، في ظروف وخلفية شديدة الاختلاف ، يؤدون عملا يتفق كليا مع تعليمهم ونموهم البدني والذهني والاعتماد ، واستنادا إلى أحكام الاتفاقية رقم ١٣٨ و١٨٢ بعد التقرير ثلاث فئات من عمل الأطفال يتعين القضاء عليها :

-عمل يؤديه طفل دون الحد الأدنى للسنة الذي يحدده التشريع الوطني لأداء ذلك النوع من العمل .

-عمل يعرض الحالة البدنية أو النفسية أو الأخلاقية للطفل للخطر، ويعرف باسم العمل الخطر .

-أسوأ الأشكال المطلقة لعمل الأطفال ، المعرفة دوليا بالرق، والاتجار ، وإساءة البدن، وسائر أشكال العمل الجبري، والتجنيد الجبري للاستخدام في نزاع مسلح، والعبادة والتصوير الإباحي والأنشطة المحرمة.

إن عمل الأطفال هو ظاهرة معقدة يصعب بحثها . وتشكل الانتقار إلى معلومات عن حجمه وطبيعته، لسنوات طويلة، عقبة خطيرة أمام اتخاذ إجراء فعال ضده، لكن الوضع يتحسن بسرعة، ففي متاح جديد يتسم بالانفتاح، تجري بلدان كثيرة استقصاءات شاملة لتقصي عمل الأطفال، ويعرض التقرير التقديرات والبيانات الجديدة التي أعدتها منظمة العمل الدولية لآعداد أطفال الذين يعملون ، وأعداد المدرجين في كل فئة من فئات عمل الأطفال المطلوب القضاء عليها، وتكشف التقديرات عن حقائق عديدة تثير الانزعاج.

ويعتقد الآن أن نحو ١٨٠ مليوناً من الأطفال تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٧ سنة أو (٧٢٪ من الأطفال العاملين) يشركون في أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما يشمل العمل الخطر وأساساً الأشكال الملموسة لعمل الأطفال، وهذا يقدر بطفل واحد من كل ثمانية أطفال في العالم ، ومن بين ١٧١ مليون طفل يمارسون عملاً صاعداً، يوجد نحو ثلثهم دون سن الخامسة عشرة، ومن ثم يقطنن الأمر سبعهم فورا من هذا العمل وإعادة تأهيلهم لعلاج آثاره.

ولأن كان ١٧ مليون طفل في الفئة العمرية ٥-١٤ سنة يمارسون عملًا خطراً للأطفال مكانا عليهم أن يمارسوه بسبب منهم، يمارس عدد أكبر من الأطفال (١١١ مليون طفلًا) عملاً يضرهم في حياتهم فنياً للخطر، ومن بين الأطفال الأكبر سناً في الفئة العمرية ١٥-١٧ (منهم ٤٠٪ من إجمالي الأيدي لسن الاستخدام) تشير التقديرات إلى ممارسته ٥٩ مليون طفل لعمل خطير، وهذا يمثل نسبة مثيرة للقلق تبلغ ٤٤٪ من كل الأطفال العاملين في هذه الفئة العمرية. وهناك ما يقدر بـ ٨٠ مليون طفل على الأقل في أنحاء العالم يقيمون في شركاء أسوأ الأشكال الملموسة لعمل الأطفال، غير أن التقرير يحد من هذا الرقم يجب معاملته بحذر كبير بالنظر إلى الصعوبة البالغة في جمع البيانات من هذه الأنشطة المستترة وغير القانونية.

وكذلك ، وبالرغم من زيادة التزام وجهود الحكومات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني للتصدي لعمل الأطفال، يظل عمل الأطفال يمثل مشكلة في نطاق ضخم، إن ظواهر مثل الاتجار بالأطفال وزيادة الهجرة من أجل العمل تعني أن جميع البلدان-النامية والانتقالية والمتقدمة على السواء- تتأثر بقدر أو آخر بعمل الأطفال، إلى أن عدد الأطفال المشاركين في عمل خطير هو أعلى كثيرا مما كان يعتقد من قبل ، ويرى التقرير أن الوقت قد حان لاعتبار أعداد ونسب العمال الأطفال في مجموع أطفال بلد ما ، وبخاصة أولئك الذين يمارسون أسوأ أشكال عمل الأطفال ، من المؤشرات الأساسية للتعمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالطبع، فإن أعداد العمال الأطفال تعطي جاناها واحدا فقط من الصورة الدينامية العالمية التي يحاول مستقيل خال من عمل الأطفال رسمها ، ومن أجل فهم هذه الظاهرة المعقدة، من الضروري أن يتم تفصيل دراسة طبيعة مشاركة الأوال والفتيات في العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، ومن شأن هذه الدراسة أن تسلط الضوء على أسباب وصوابع أنواع العمل المختلفة على مختلف مجموعات الأطفال (مثل اختلاف نوع الجنس والسن والعرق وحالة التخفيف والصحة الصحية والاجتماعية-الاقتصادية) ويطلع التقرير إلى أن بعض الأنشطة التي تبو عديبة الضرر الوالدة الأولى قد تكون ضارة في الواقع غير أن هناك حاجة إلى مزيد من البحوث في هذا المجال.

ويغش النظر عن القطاع الاقتصادي الذي يجري فيه عمل الأطفال، وبحسب تعريفه تقريبا فإنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد غير المنظم الذي يعتمد فيه التنظيم، والبعيد عن متناول المؤسسات الرسمية بما يشمل خدمات تلقيح الطفل، ورغم أن لغوية وسائل الإعلام تتهجت إلى تركيز اهتمام الجمهور على فئات معينة من العمال الأطفال، كـطفال الشوارع ، وأولئك العاملين في الصناعة التحويلية المتوجهة إلى التصدير وفي الاستغلال الجنسي التجاري ، قبل السائحين الأجانب، إلا أن هذه الفئات تشكل أقلية عديده.

أما غالبية الأطفال العاملين نمو ٧٠٪ فيعملون في الواقع في القطاع الزراعي ، في حيازات أسرهم صغيرة في أغلب الحالات لكن أيضا في المزارع التجارية الكبيرة، وقد يكون هذا العمل طبيعيا في بعض الحالات، إلا أن جوانب كثيرة منه قد تكون شديدة الضويرة ، كالمعمل ساعات طويلة أو استخدام المواد الكيميائية السامة أو معدات غير مناسبة أو خطرة.

فالأطفال في البلدان ليسوا الوحيدين الذين يتأثرون بالعمل الخطير في الزراعة، وبين التقرير أن هذا القطاع يشكل في بعض البلدان الصناعية العدد الأكبر من الإصابات المهنية القاتلة للأطفال دون سن الثامنة عشرة.

ويتنقل التقرير إلى استعراض عمل الأطفال في قطاعات اقتصادية أخرى، كصيد الأسماك، الصناعة التحويلية، السياحة، العمل المنزلي، التشييد، المناجم والمحاجر، وفي الاقتصاد غير المنظم في المناطق الحضرية، ويسلط التقرير الضوء على جوانب أساسية لعمل الأطفال ، مبرزاً تنوع الأنشطة التي يعملون فيها، وكيف أن الأوال والفتيات كثيرا ما يتأثرون بشكل مختلف وكيف تتورط في هذا العمل بلدان على

كل مستويات التنمية الاقتصادية ، ويستعرض الاهتمام إلى المخاطر الكثيرة المختلفة التي تواجه الأطفال من خلال عملهم.

أن بعض العمال الأطفال ظاهرون للعيان تماما، كطفال الشوارع العاملين في الاقتصاد الحضري غير المنظم، وهناك آخرون كالأطفال عامل المنزلي، يختبئون خفيا عن نظر الجمهور ومن ثم يصيحبون معرضين للمخاطر بصيغة خاصة، بما يشمل الإذابة البدني والعاطفي والجنسي، ويبدأ من العمل في منشآت القطاع المنظم التي تنتج من أجل التصدير، فإن غالبية العمال الأطفال في الصناعة التحويلية تكدر في سلسلة التوريد التي تنتج للسوق العالمية، وذلك مثلا في إنتاج الألبان الزائدة أو مطبوعة، والقطب أو أدوات البخور، إن إنتاج هذه السلع وغيرها في المنزل، استجابة للضغوط التنافسية المعادة، تأتي معها باحتمالات متزايدة لاستغلال عمل الأطفال، إن مجموعات الأطفال المستترة هذه تمثل تحديات خاصة أمام البحث والعمل الفعال.

ويعد استعراض مشاركة الأطفال في قطاعات مشروعة بوجه عام للنشاط الاقتصادي والتي يتحول فيها نوع العمل أو شروطه إلى عمل أطفال غير مقبول، يتصدى التقرير لأسوأ الأشكال الملموسة لعمل الأطفال التي تمثل في جميع الحالات انتهاكات صارخة لحقوق الأطفال ، والتي تروى بصيغ مختلفة مسؤولة ممارسات عمل مثل الاتجار بالأطفال ، وإسار الدين والتجنيد الجبري في النزاع المسلح، فضلا عن عمل الأطفال في الدعاية والتصوير الإباحي وفي أنشطة محرمة مثل تجارة المخدرات، ورغم أن يستحيل معرفة حجم هذه الأنشطة بأي قدر من الدقة، إلا أن آثارها المدمرة على ضحاياها والأطفال واضحة ويزداد استمرارية نظر العالم إليها.

وملما لا يوجد بلد مستثنى من عمل الأطفال ، لا يوجد أيضا بلد مضمّن من آثار سلبيات التنمية مثل وقوع أزمة مالية أو كارثة طبيعية أو نزاع مسلح أو جائحة فيروس العوز العالمي البشري-اللايين-وكذلك آثار الانتقال الاقتصادي والاجتماعي ورغم أن هذه الأزمات كثيرا ما تقع تحت بصمة الجمهور، إلا أن آثارها على الأطفال وخاصة في عمل الأطفال يظل غير مفهوم نسبيا ، وبين التقرير العالمي كيف أن حياة الأطفال تتعرض لمرض واضطراب حاد نتيجة هذه الأحداث، وكيف أنهم كثيرا ما يصيحبون أكثر تعرضا لعمل الأطفال كشباب ذلك.

ويختتم الجزء الأول باستكشاف السبب في حدوث عمل الأطفال في ضوء الفهم السابق لظواهره المختلفة-مبين بين أسبابه الفردية والأساسية والهيكليّة، ويوضح التقرير أن الفكر، وإن كان يرتبط ارتباطا لا فكاه منه بعمل

الأطفال ، إلا أنه لا يقدم تفسيراً مباشراً أو كاملاً له أن شتى أبعاد الفقر تتفاعل مع عوامل أخرى تبشر عملاً في كافة المستويات، من الفئات أو الصبي إلى الاقتصاد الوطني وحتى ما يتجاوزها ، لتقرير ما إذا كان الأطفال وأي الأطفال يعملون أو يذهبون إلى المدرسة أو يمارسون أو لا يمارسون كلا الأمرين، إن عدم كفاية الصعوبة الاجتماعية مقترنة بنظم تعليم قليل الموارد سيئة النوعية تمارس دوراً كبيراً في إدامة عمل الأطفال.

وتؤدى تناقصات السياسة العامة ، مثل وجود فجوة بين سن ترك المدرسة والحد الأدنى لسن العمل، على تفاقم الوضع في بلدان كثيرة ، إن وجود فهم أفضل للأسباب المتروكة لعمل الأطفال يعد الطريق أمام تصميم استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة، وهذه الاستراتيجيات تدخل الآن وتنفذ على نطاق غير مسبق.

الجزء الثاني

ويخصص الجزء الثاني من التقرير لاستعراض الاستجابة العالمية لعمل الأطفال ، من خلال العمل المضطلع به على المستويات المحلية والوطنية والدولية، مركزاً على عمل الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بدعم من المنظمات الدولية للقضاء على عمل الأطفال وبرامج المنظمة الأخرى، ولتشكّل أن الحكومات الوطنية تقوم بدور اللاب الرئيسي في القضاء على عمل الأطفال إن ترجمة الالتزام السياسي مفهوماً يحدّد توجيهات لموسى في السياسة العامة يساعدانه تخصيص الموارد لصالح الأطفال ، هي الخطوة التي لا غنى عنه للقضاء الفعال على عمل الأطفال ، وإضافة إلى توفير الإطار القانوني الصحيح، هناك مجالات أساسية أخرى يمكن فيها للحكومة أن تحدث فارقاً وتمثل في استراتيجيات الحد من الفقر، بما يشمل الاستثمارات في الصحة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والتعليم، وكذلك في دعم البرامج التي تستهدف استثمار عمل الأطفال.

ويعمل مع الحكومات في تعاون وثيق الشركاء الاجتماعيين-منظمات أصحاب العمل ومنظمات المعلم الذين هم في وضع جيد يسهم لهم بفهم الحقائق في مكان العمل وتبنيها لكي لا يكون لعمل الأطفال أي دور بسيطاً، ويوضح التقرير مجال المبادرات التي اتخذتها هذه المنظمات في الأرواح الأخيرة والتي استقيت منها تجريب العمل في المستقبل، ومن المبادرات الواعدة بوجه خاص تلك التي تضم شراكات ثلاثية قوية تمتد أيضاً إلى منظمات أخرى في المجتمع المدني وتعمل الشراكات أفقياً على المستوى الوطني كما تعمل وأساساً بين الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية الفاعلة، ويوضح التقرير كيف أن هذا التعاون يساعد على بناء إطار داعم يمكن فيه اتخاذ إجراء فعال لمكافحة عمل الأطفال داخل

البلدان وفيما بينها، فمثلاً يهدف مشروع بحثي مشترك بين البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي إلى تدعيم قاعدة المعلومات العالمية المتعلقة بعمل الأطفال واستثماره، فضلاً عن تعزيز القدرات الوطنية لتوليد المعلومات وتبليغها، إن التعاون الدولي واضح بشكل متزايد في ميدان حقوق الأطفال والتعليم والحد من الفقر، وبناءً على التعاون الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأطفال ومكافحة الظواهر الأخرى العابرة للحدود التي تؤثر عليهم، وتتجسد روح التعاون هذه على كافة المستويات في الاتفاقات الأخيرة للقضاء على عمل الأطفال عبر قطاعات بأكملها من النشاط الاقتصادي، وهي اتفاقات توصلت إليها منظمات دولية لأصحاب العمل والعمل مع أطراف فاعلة على المستوى الوطني، ومن المؤكّد أن هذه المساعي المشتركة تشير إلى طريق التقدم إلى الأمام.

وفي إطار منظمة العمل الدولية، تصدر البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال منذ إنشائه في عام ١٩٩٢ جهوداً مكثفة عمل الأطفال، ومنذ عام ٢٠٠٠ بصفة خاصة، فهد البرنامج توسعاً ملحوظاً فيعمل حالياً على ٧٥ بلداً مع ٢٦ من المانحين (والبلدان والمنظمات) أن البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال يحفز وييسر العمل القطعي في الميدان من جانب شركائه الكثرين داخل البلدان، على سبيل المثال في شكل التصديق على الاتفاقيات وما يعقبه من تغييرات في القوانين والسياسات، أو في التوعية والتعبئة المجتمعية، أو بناء القدرات على شتى المؤسسات التي تضطلع بمسؤولية عن الأطفال وعمل الأطفال، كما يقدم التدخلات المباشرة من الوكالات الحكومية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني الأخرى لمساعدة العمال الأطفال وأسرهم، وزاد البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال تدريجياً من أنشطته ببدایات البرنامج الصغيرة في الأرواح الأولى التي تم فيها اختيار وتجريب مختلف النهج المعنية بعمل الأطفال في صناعات ومواقع بعينها.

ومع مرور الوقت ، توسع البرنامج ليشمل السياسات التي تستهدف أعداداً أكبر من الأطفال والأشهر عبر مناطق جغرافية أرحمها أو عبر صناعات أو قطاعات اقتصادية ومن خلال مشاريع تعمل على المستويات دون الإقليمية والإقليمية.

وتمثل البرامج المحددة زمناً آخر خطوة في تطور البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال ، وتهدف هذه البرامج للصدقة زمناً إلى استثمار أسوأ أشكال عمل الأطفال في بلد ما في إطار فترة زمنية محددة وصغيرة نسبياً(إز-

١٠ أرواح) وهذه البرامج تمثل مشاريع طموحة، فهناك ١٠٠٠٠ طفل مستهدف في البلدان الثلاثة الأولى التي استضافت هذه البرامج- وهي جمهورية تنزانيا المتحدة والسلفادور وبنين.

ولا يمكن في هذا التقرير إيجاز الحجم الضخم من الخبرة بالمشاور التي اكتسبها البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال وشركاؤه خلال الأرواح العشرة الماضية، وبدلاً من ذلك، يتم إيراد أمثلة توضح مجال النهج المطبقة لتصدى لعمل الأطفال ، والتوسع في الدعوة والتعبئة الاجتماعية ، والتدريب والتعليم، والصحة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، وإثبات وإعادة التأهيل، والرصد والتفتيش، ويتم إبراز الدروس الهامة المستقاة-مثل الحاجة إلى فهم المشكلة بإجراء بحث وتشاور مستفيذين مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بمن فيهم الأطفال، والحاجة إلى الأخذ بنهج متكامل يجمع بين المنع وبين الإنقاذ وإعادة التأهيل، وضرورة تنفيذ بدائل اقتصادية قابلة للبقاء بالنسبة للأسر قبل انتشار الأطفال من العمل، وأهمية الملكية المحلية لجميع تدخلات المشاريع، والدور المركزي للتعليم في أية استراتيجية لمكافحة عمل الأطفال ، وضرورة ترسيخ جهود مكافحة عمل الأطفال في أطر السياسة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة.

الجزء الثالث

ويتتبع الجزء الثالث من التقرير إطار خطة عمل يمكن لخطّة العمل الدولية تنفيذها لمكافحة عمل الأطفال، لكي تنظر فيها الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية ومجلس الإدارة، ويقوم الإطار على ثلاث دعائم، تعزيز عمل البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في مجالات الدعوة، والبحث والسياسة العامة والتعاون التقني، وجمع القضاء القطعي على عمل الأطفال عبر منظمة العمل الدولية في تحقيق العمل اللائق للجميع والاحترام العالمي لجميع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإقامة شراكات أوثق بين منظمة العمل الدولية وسائر الأطراف الفاعلة لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في قيام عالم خال من عمل الأطفال.

ويوضح تقرير "مستقبل خال من عمل الأطفال" أن ركائز كثيرة من أجل تحقيق هدف القضاء القطعي على عمل الأطفال قد وضعت في موضعها، وأنه يجري إحراز تقدم وإن ظل يتعين عمل الكثير ، وتقع منظمة العمل الدولية جميع الشركاء في هذا السعي إلى مضاعفة جهودهم لنزع جميع الأطفال في كل مكان ما يستحقونه من طفولة ومستقبل.

العمال يراس اجتماع المجلس الاستشارى الأعلى للـ ويجتمع بالمجلس الأعلى لتنمية الـ

كتب - أحمد غالى :

عقد المجلس الاستشارى الأعلى للسلامة والصحة المهنية اجتماعا فى أواخر الشهر المنصرم، برئاسة السيد أحمد أحمد العماد وزير القوى العاملة والهجرة، حيث تمت مناقشة المعوقات التى حالت دون تعديل جدول الأمراض المهنية الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقصدت الموافقة على سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإضافة سبعة أمراض مهنية جديدة حيث أثبتت الدراسات التى قامت بها الأجهزة

المعنية ضرورة إدراجها بالجدول وعرض الموضوع على الدكتور وزير التأمينات الاجتماعية لإقرارها. ومن أهم هذه الأمراض المهنية الناتجة عن الاهتزازات والتسمم ببعض المواد الكيميائية الضارة والمبيدات الحشرية. كما قام المجلس الاستشارى للسلامة والصحة المهنية بمناقشة تضرر النقابات العمالية من قرار الدكتور وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠١ لضرورة عرض ملفات العمال المصابين المؤمن عليهم على مكاتب

التأمينات الاجتماعية قبل عرضها على التأمين الصحى مما ترتب عليه تعقيد وطول إجراءات العرض، وترتب عليه تأخير مستحققات المصابين أيضا. وقد قرر السيد الوزير تشكيل لجنة مفقطة بالإدارة المركزية لرعاية القوى العاملة بالوزارة تضم مسئولين من وزارتي القوى العاملة والهجرة والتأمينات الاجتماعية وممثلين من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لإعداد رؤية مشتركة لتبسيط إجراءات عرض ملفات العمال المصابين المؤمن عليهم وسرعة صرف مستحقاتهم.

كما تم بحث طلب نقابة النقل البرى بشأن ضمه تحت مظلة التأمين الصحى والذين لا تشملهم مظلة التأمين الحالية، وقد طالب المجلس بتعديل تشريعي لنظام التأمين الصحى حتى يشمل جميع الفئات غير المنظمة مع تبسيط إجراءات دخول السائق المصاب لدى مستشفيات التأمين الصحى بالأوراق الرسمية كخصخصة السائق سارية المفعول ومخضر الشرطة بعد وقوع الحادث باسم السائق. كما تم إعداد موسوعة للسلامة والصحة المهنية لتكون مرجعا للسلامة العاملين فى مجال السلامة

١٠ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ١٠ آلاف فرصة عمل جديدة. المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء والذين يهتمون عليهم للحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسخة منهم من مقر مجلة العمل ١١ شارع محمد فريد - كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

كتب- عبد الموجود شحاته :

صرح الدكتور إبراهيم محمود عوض وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بالقاهرة بأنه قد تم إعداد مشروع تشغيل الطلبة فى صفى هذا العام وفقا لى. ١- أن يقدم الطالب بطلب التشغيل على النموذج المعد بذاك إلى منطقة القوى العاملة الفرعية التابع لها محل إقامته. ٢- تقوم كل منطقة فرعية بتجميع فرص العمل الخاصة بتشغيل الطلبة من النشأت التى تقع فى دائرة اختصاصها. ٣- تقوم كل منطقة فرعية بتلقى

طلبات التشغيل من الطلبة وتسجل على النموذج المعد لذلك يوضح فيه الاسم والعنوان وتاريخ التسجيل والجهة التى يرغبتها وجهة وتاريخ الترشيح وتبجته. ٤- يتم الترشيح وفقا لأسبقية القيد وفقا للإشتراطات العامة لطلبات أصحاب الأعمال على كشوف ترشيح من أصل وصورة يرسل الأصل إلى المنشأة وتبقى الصورة بالمنطقة لتقايمة الترشيح على أن يخطر كل طالب مشروع العمل على عنوانه. ٥- تقوم كل منطقة فرعية بتحديد عدد الحينين وموافاة

المديرية المركزية بذلك للإشراف على هذه الترشيدات بمعرفة إدارة بحوث العمالة التى تتولى التنفيذ والتنسيق بين المناطق الفرعية وتسجيل كل المشاكل التى تصادف تنفيذ هذه التعيينات. ومن جهة أخرى صرح الدكتور إبراهيم محمود عوض وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بالقاهرة بأن المديرية قامت بترشيح عدد ٤٥٠ متطريا إلى جهات التعاون الإنتاجى التابع لمحافظة القاهرة وذلك لأماكن التدريب بإدارة التعاون بمبنى المجمع وذلك من ضمن المسجلين بمكاتب القوى العاملة ..



مشيرة خطاب

دورات تدريبية للأطفال العاملين وأصحاب العمل للتوعية بالسلامة المهنية

كثيث - أمل البرنس :

في إطار مبادرات المجلس القومي للطفولة والأمومة للتصدي للهاجرة عمالة الأطفال وتوفير الرعاية والحماية للطفل العامل، عقد المجلس سلسلة من الدورات التدريبية لتوعية الأطفال العاملين وأصحاب العمل بالإضافة إلى الأمهات بإجراءات السلامة المهنية غير المكلفة ، ومعالجة أسباب ومشاكل التأثيرات الصحية والمهنية، والتوعية بالإسعافات الأولية وسبل مواجهة حالات الطوارئ الناتجة عن الإصابات المهنية للطفل العامل.

وصرحَت السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس أن هذه الدورات والتي عقدها المجلس في محافظات (الفيوم -حمايط-الشرقية -المنيا) تأتي متتابعة لورش العمل التي عقدها المجلس في هذه المحافظات لتعريف أشكال العمالة الخطرة والانتهاكات الملحة التي تصيب الطفل العامل وقد تعرضه للخطر أحد أعضائه أو لحياته، وأشارت إلى أنه بناء على نتائج هذه الورش تم إعداد برنامج تدريبي لتوعية الصبية العاملين ومهاتهم وأرباب العمل والأطباء والممرضات بمخاطر كل مهنة وإعداد الكوادر المدربة منهم لتشر سبل السلامة المهنية خاصة في المهن الأكثر خطورة، وتذكرت الأمين العام للمجلس أن هذه الدورات يقوم بتنفيذها أساتذة متخصصون في طب الصناعات والأمراض المهنية والصحة البيئية وطب المجتمع.

وأشارت السفيرة مشيرة خطاب إلى أنه على هامش هذه الدورات تم عقد ورشة عمل خاصة بالتفتيشين والجمعيات الأهلية وربحال الأضال بكل محافظة من المحافظات الأربع، تم خلالها الاتفاق على خطوات العمل التفتيشية الكفيلة بتوفير الملابس الوقائية والتغذية الكاملة وبرامج محو الأمية والبرامج الترفيهية والأنشطة الرياضية للطفل العامل.

.. وإنشاء أول وحدة تدريب وتأهيل متعدد الإعاقات

يترأس المجلس القومي للطفولة والأمومة مشروعا رائدا لإعداد الكوادر العاملة في مجال التأهيل السعوي والبصري للأطفال متعددي الإعاقات وذلك بالتعاون مع جمعية الحق في الحياة ، وجمعية داء التأهيل ضفاف السمع. وصرحت السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس عقب اجتماعها بمجلسي الجمعيات أن المشروع سيخضع حيز التنفيذ اعتبارا من سبتمبر القادم ، ويشمل إنشاء أول وحدة لتأهيل وتدريب المتخصصين في التعامل مع مزيجي الإعاقات(صمعي وبصري) كما يشمل عقد دورات تدريبية لكل من الإخصائين ومعلمي التأهيل على إقامة تأهيل الأطفال متعددي الإعاقات ، وتستغرق الدورة التدريبية مدة ستة أشهر ويحاضر فيها خبراء من الترويج.

وأضافت أن التدريب سيخضع في البداية ٢٥ من المتعاملين مع الأطفال متعددي الإعاقات من القاهرة ثم يتم التوسع فيه ليشمل باقي المحافظات لخلق نواة بكل محافظة من المتخصصين في التعامل مع الأطفال من ذوي الإعاقات.

سلامة والصحة المهنية سوارد البشرية



أحمد الصاوي

والصحة المهنية بمديريات القوى العاملة والمنشآت تتضمن معلومات فنية وتشريعية .

كما عقد المجلس الأعلى لتعمية الموارد البشرية اجتماعا برئاسة السيد أحمد الصاوي وزير القوى العاملة والهجرة خلال شهر يونيو المنصرم.

وقد ناقش المجلس أعمال التدريب المهني والمشروعات الخاصة بتنمية المهارات والمشروعات القائمة في قطاعات السياحة والصناعة والقوى العاملة وكيفية استخدام أي قروض أو منح تخصص لتعمية الموارد البشرية في رفع مستوى المهارة وتطوير مراكز التدريب عن طريق هيئة تنفيذية مستقلة تحت إشراف المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية ومتابعة نشاطها عن طريق التقارير الربع سنوية للتأكد من استخدام هذه القروض والمنح.

مات تشغيل الطلبة في الصيف درب على الحرف غير التقليدية

السيارات والدوكو والسفكرة والالكترونيات وتكييف وتبريد وأنواع اللحم.

وعن قياس مستوى المهارة قال: تقوم بقياس مستوى مهارة العمالة على مختلف المهن الفنية على أن يتقدم طالب القياس بحالة بريدية بجلع عشرة جنيهات كرسوم قياس للمهنة ، ثم يتم تحويله إلى الشركة التي تم الاتفاق معها وبين مكتب العمل المخصص على قياس مستوى المهارة ثم يحصل طالب القياس على شهادة قياس مستوى المهارة يحدد بها المهنة ودرجة المهارة التي تحدد له وهي متوسط المهارة ، أو محدود المهارة.

على أن تقوم الإدارة العامة لجهاز التعاون الإنتاجي باستدعاء الذي يتم عليه الاختيار لترشيح للتدريب على المهنة التي يرغبها . . حيث يتم تدريبهم على مهن خان الخليلي والحرف البديعة وحرف الصدف والنقش والزخرفة .

وأضاف بأن المديرية تقوم بإعداد بعض مراكز التدريب بالقطاع الخاص المتعاقد مع الوزارة وذلك للصبية المتدربين وذلك من ناحية امتدادهم بالتدرب بعد التقدم إليها في هذا الشأن وقد تم تدريب حوالي ٢٢٢٢ متدربا على أنواع المهن مثل مهن ميكانيكا

زيادة المعاشات بنسبة ١٠٪ اعتباراً من أول يوليو الجارى ٨ ملايين من أصحاب المعاشات والمستحقين يستفيدون من الزيادة



د. أمينة الجندى

توزيع الزيادة بين المستحقين بنسبة مما يصرف لهم من المعاش بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ٢٠٠٦/٣٠

ندوة بالعين لتشجيع الاستثمار في مصر

قام مكتب التمثيل التجاري المصرى في بكين بعقد ندوة حول "تشجيع الاستثمار في مصر" في مدينة "دايان" التي تعد إحدى المدن الصناعية الكبرى بمحافظة "كياونينج" بشمال شرق الصين وذلك بدعوة من الحكومة المحلية للمدينة .. موضوع الندوة كان حول الاقتصاد المصرى ومناخ الاستثمار في مصر والصوافز والمزايا التي تقدمها الحكومة المصرية ؛ وتم توزيع عدد من المطبوعات حول الاقتصاد المصرى على ممثلى الشركات الصينية الحاضرين للندوة .. لوحظ خلال الندوة والمناقشات وجود اهتمام كبير من جانب مجتمع الأعمال الصينى بالتعامل التجاري والاستثمار مع مصر .

يستحقها في هذا التاريخ مع عدم التقيد بحدود الجمع بين المعاشات حتى لو تجاوزت مائة جنيه أى تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاشات التي يستحقها المواطن والزيادات والإعانات في ٢٠٠٦/٣٠ وتستحق الزيادة بالإضافة إلى الصود الدنيا للمعاش كما تستحق بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش.

ولاعتبار إعانة العجز الكامل أو إعانة المرافق التي تنقرر لأصحاب معاشات العجز الكامل جزءاً من المعاش الذي تحسب على أساسه الزيادة كما لا تسرى الزيادة على معاش العجز الجزئي الذي لم يؤد إلى إنهاء الخدمة .

وأوضحت الدكتور الزبارة أنه بالنسبة للمستحقين في المعاش يتم

من المعاش وتسرى في شأتها جميع الأحكام التي تسرى على المعاش .

وحددت الدكتور الزبارة الفئات التي ستستفيد من هذه الزيادة وهم أصحاب المعاشات من العاملين بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بسواء كانوا من القطاع الحكومي أو القطاعين العام أو الخاص وفئات العاملين بقانون أصحاب الأعمال رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والعاملون المبرورين في الخارج الذين حصلوا على معاشاتهم وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ، وتحسب الزيادة على أساس المعاش المستحق عن الأجر الأساسى فقط وفي حال استحقاق مواطن أو مواطنة لمعاشين أو أكثر في تاريخ الاستحقاق فإنه يستحق هذه الزيادة من كل المعاشات التي

كتب - عيده مصطفى :

تقرر زيادة المعاشات بنسبة ١٠٪ بعد أدنى عشرة جنيهات وحد أقصى ستون جنيها اعتباراً من أول يوليو الجارى صرحت بهذا الدكتور أمينة الجندى وزير التأمينات والشئون الاجتماعية وأضافت بأنه سيستفيد من هذه الزيادة حوالي ٨ ملايين مواطن من أصحاب المعاشات الذين يبلغ عددهم ٣٠ مليون مواطن والمستفيدين من عائلات أصحاب المعاشات وهم حوالي ٩ مليون مواطن .

وأشارت الوزيرة إلى أن هذه الزيادة تستحق لكل من استحق معاشاً حتى ٢٠٠٦/٣٠ وأضافت الدكتور الزبارة أن هذه الزيادة سوف تصبح جزءاً

تكريم العمال المشايين في شركة النيل للأدوية



الدكتور أحمد العدوى يسلم درع الشركة للفقابي عثمان عقل والزميل محمد محمد على

الدكتور أحمد العدوى رئيس مجلس إدارة شركة النيل للأدوية قام بتكريم ٤١ عاملاً في احتفال أقامته الشركة الشهر الماضي ، من بين المكرمين الفقابي عثمان عقل رئيس اللجنة التقابية السابق والذي منحه الرئيس حسنى مبارك وسام العمل من الدرجة الأولى في عيد العمال هذا العام ، كما منح سيادته "مجلة العمل" درع الشركة وشهادة تقدير في شخص الزميل محمد محمد على المحرر العمالي بالمجلة تقديراً لخدماته الصحفية.

تحذير من التعامل مع إحدى الشركات بدولة قطر ..

تحذر وزارة القوى العاملة والهجرة من التعامل مع الشركة العربية المحدودة للخدمات (فهد بن علي آل ثاني وشركاه) والتي نشرت إعلانا بحرية الأهرام عن إعدادها "ليل وليلي" ستقوم بنشره كل ثلاثة أشهر ويوزع مجاناً على مواطني شؤون الموظفين في دول الخليج العربي ، وطلبت الشركة المذكورة من الراغبين في نشر بياناتهم بالدليل تحويل مبلغ أربعين دولاراً أمريكياً للشركة .. وقد أهابت غرفة التجارة والصناعة بدولة قطر أن هذه الشركة لم تقم باستكمال إجراءات التسجيل التجاري والقيد لدى الغرفة .. ولذلك لزم التنبيه بعدم التعامل مع هذه الشركة .

البارودي أميناً عاماً لديوان عام الوزارة ومهران للمركز القومي للأمن الصناعي



مهران الفطري



البارودي

أصدر الوزير أحمد أحمد العماري قراراً بترشيح محمد علي البارودي رئيساً للإدارة المركزية للأمانة العامة لديوان عام الوزارة والذي كان يشغل مدير مديرية القوى العاملة والهجرة بالنيابة ، كما أصدر الوزير قراراً بتعيين أحمد محمد مهران الفطري أميناً عاماً بدرجة مدير عام بالمركز القومي لدراسات الأمن الصناعي . و "العمل" تنهين الزميلان وتتمنى لهما التوفيق.



محمد التوجري



د. زكي أبو عامر



د. عاطف عبيد

الدكتور عاطف عبيد وزكي أبو عامر يشهدان توقيع عقد تأسيس جمعية الإداريين العرب

كتبت - هويدا غنيم :

دعت المنظمة العربية للتنمية الإدارية - مساء الاثنين ٢٤ يونيو الماضي بفندق سميراميس- إلى توقيع عقد تأسيس جمعية الإداريين العرب ، وذلك بغية الحاق بالتطورات المشاركة التي تطلل العالم حالياً .

ونظراً لأهمية الحدث فقد شرف عقد التوقيع الأستاذ الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء ، والدكتور محمد زكي أبو عامر وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة ، والأستاذ عبد النبي الشطحة وزير العمل والشؤون الاجتماعية بمملكة البحرين، وسعادة سفراء الدول العربية المعتمدة لدى دولة قطر (مصر) ونخبه من كبار قادة الفكر الإداري على مستوى العالم العربي.

وقد بدأ حديث الأستاذ الدكتور محمد بن إبراهيم التوجري المدير العام للمنظمة بشرح مختصر لأهداف الجمعية وأسلوب عملها مشيراً إلى أنها جمعية مهنية أممية غير حكومية للإداريين العرب، تم إشهارها إيماناً منهم بأهمية الإدارة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وإدراكاً لواجباتهم ومستوياتهم الوطنية ولحجم ومغزى التحدي الذي تفرضه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، ولتحقيق تنمية إدارية أفضل وتأكيداً لدور الوطن العربي في دفع التقدم الإنساني والحضاري، وإدراكاً منهم كذلك لضرورة تنسيق جهودهم لخدمة المجتمع في تعزيز التطوير الإداري ونشر مبادئ العلوم الإدارية الحديثة والإفادة من البحوث المشتركة وتبادل الخبرات المكتسبة، تفعيلاً للعمل العربي المشترك وتوسيعاً لقاعدة المشاركة في مجال الإدارة.

واختتم الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء هذا الاجتماع الحافل بكلمات شددت انتباه الجميع لأنها صادرة من رجل الفكر والتفكير والخبرات وتسللت هذه الكلمات في رؤيته لأهمية التجمعات في عصر العولمة المفروض على الجميع لمواجهة التحديات البيئية الداخلية والمالية وأشد ما سيأتي هذه الخطوة اللازمة لتفعيل دور المجتمع المدني في المشاركة مع القطاع العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وقد تقرر أن تكون القائمة بدولة البحرين هي المقر الرئيسي للجمعية، وقد وجهت الدعوة لجميع أجهزة ومؤسسات التنمية الإدارية في الدول العربية ، وإلى المنظمات المهنية في مجال العلوم والتنمية الإدارية ، وإلى الأفراد الذين يمكن أن يكونوا أعضاء في هذه الجمعية.

الشرق للتامين

خدمة تأمينية متميزة

تقدم للأسرة المصرية منذ عام ١٩٨٥
وثيقة الشرق الثلاثية مع الأشرف كافي الأرياح
برنامج تأميني استثماري متطور يوفر لك
الحماية .. الاستثمار .. مواجهة التغيرات المستقبل

بدء العمل بالخطة والموازنة الجديدة

تقديرات الموازنة الجديدة ١٤١,٦ مليار جنيه بزيادة ١١,٧٪ عن الميزانية الماضية الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ستحصل على أعلى استثمارات بالخطة

كتب: عبد الوهاب محجوب

للتأمينات الاجتماعية والمعاشات والخدمات الشبابية والرياضية والثقافية وتشغيل شباب الخريجين تصل إلى ٥٧.٨ مليار جنيه بنسبة ٤١٪ من إجمالي الإنفاق العام وذلك مقابل ١٠.٢ مليار جنيه في موازنة العام الماضي.

خطة التنمية

وأعلن الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط أن أهداف الخطة الجديدة إعطاء دفعة كبيرة للصنادات وتمكين نسبة التصنيع المحلي وزيادة الرقعة المأهولة بالسكان إلى مايتراوح ٧٪ من المساحة الكلية مقابل ٥.٢٪ حاليا والقضاء على البطالة والاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وترشيد حوافز الاستثمار والتصدير وزيادة تنافسية المنتجات المصرية والتوزيع العادل لأبناء التنمية وشراها وتمتيع الديمقراطية وزيادة التنمية البشرية والارتفاع بنوعية الحياة وتحسين مستوى المعيشة.

وقال إن المشروعات الجديدة في خطة (٢٠٠٢-٢٠٠٣) تتركز في ٣ مجالات أساسية:

أولها: البرنامج القومي لبناء المدارس وذلك ببناء ألف مدرسة سنويا على الأقل ويمكن زيادتها في ضوء توفير هيئة الأبنية التعليمية للاراض اللازمة للبناء.

الثاني: يتمثل في البعثات الخارجية والتوسعات في مجال التعليم العالي.

الثالث: أهم المستغنيات والوحدات القروية في الريف والخدمات الريفية بصفة أساسية.

وحول القطاعات التي ستحصل على أعلى استثمارات أشار الوزير إلى أنه سبق أن ذكر أن وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة ستحصل على نحو ٢٧٪ من إجمالي استثمارات الخطة الجديدة.

وقال إن قطاع التعليم سواء قبل الجامعي أو الجامعي خصص له نحو ١٥٪ من إجمالي استثمارات الخطة ووزارة الموارد المائية والرى خصص لها نحو ١٢٪ لاستكمال مشروعات الرى وخاصة في جنوب الوادى وشرق الميئات وغيرها وترشيد استخدام المياه ، وأضاف أنه تم تخصيص ١١٪ للمشروعات وزارة التنمية المحلية لتوفير المرافق الأساسية في الريف وتطوير العشوائيات و٨٪ لمشروعات وزارة الصحة والسكان.

وحول توفير فرص عمل للشباب قال إن المشروعات الحكومية والقطاع الخاص تستهدف توفير مايقرب ٧٥٠ ألف فرصة عمل إلى نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل مشيرا إلى أهمية دور برامج تدريب الشباب التي تقوم الحكومة بتنفيذها في توفير فرص العمل المنشودة.

العائلة والتأمين ضد البطالة

وقال الدكتور عثمان محمد عثمان إن التشغيل والصحة والتأمين من البطالة تدخل في منظومة متكاملة لتنظيم سوق العمل وتنظيم قانون العمل الموحد والتدريب وصندوق إعانة البطالة الذى هو بمثابة صندوق تأمين ضد البطالة موضحا أن فكرة إنشاء الصندوق متمشية مع المرونة في سوق العمل.

وأشار إلى أن نسبة البطالة الاحتكاكية والخارجون الذين يعملون ثم يتركزون العمل تتراوح ما بين ٢٪ و٧٪ فقط من إجمالي المتطلعين.

وقال وزير التخطيط إنه ستكون هناك متابعة دورية لتنفيذ الخطة كل اشهر للوقوف على معدلات التنفيذ.

بعد مناقشات مستفيضة في مجلس الشعب والشورى يبدأ اليوم العمل بالموازنة الجديدة والسنة الأولى من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٣-٢٠٠٧) وتبلغ تقديراتها الإجمالية للسنة الجديدة نحو ١٤١,٦ مليار جنيه بزيادة ١١,٧٪ عن الموازنة الماضية (٢٠٠٢-٢٠٠٣) وتزيد نسبة الإيرادات في الموازنة الجديدة أيضا بنحو ٠,٨ ٪.

وأكد الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة حريصة على الاستجابة لاقتراعات نواب مجلس الشعب والشورى حول الخطة والموازنة الجديدة حيث تم تخصيص ١٢٨٨ مليون جنيه إضافية للقطاعات الأولى بالرعاية.

وقال إن الحكومة عازمة على توفير فرص عمل في قطاعات التعليم والصحة والمعلومات والخدمات الفنية بالإضافة إلى توفير المال اللازم لإقراض المشروعات الصغيرة ، كذلك إعادة تأهيل شباب الخريجين لسوق العمل ، وأشار إلى حرص الحكومة على حصر وتنمية الثروات الزراعية والبقولية والتدنيية.

تعميق البعد الاجتماعى

وأعلن الدكتور مدحت حسنين أن الموازنة العامة للسنة الجديدة أخذت بعين الاعتبار مراعاة البعد الاجتماعى كهدف أساسى لسياسة الحكومة.

وأشار إلى أنه تم تخصيص مبلغ ٥٧.٨ مليار جنيه أو ما نسبته ٤١٪ من إجمالى هذا الإنفاق لتوفير التطلبات الاجتماعية للمواطنين من تعليم وصحة ودم وإسهم تحت مظلة التأمينات الاجتماعية وخدمات الشباب والرياضة والثقافة والخدمات الاجتماعية إلى جانب توفير الاعتمادات اللازمة لتشغيل الخريجين.

٣٤,٨ مليار جنيه للأجور

وقال إنه تم في الموازنة الجديدة تخصيص مبلغ ٣٤,٨ مليار جنيه للأجور والزيادات والمعاشات العاملين في الدولة بزيادة قدرها ٩٪ عن العام الماضى وذلك في إطار خطة شاملة للإصلاح الإدارى وتحسين أحوال العاملين ومنح العاملين العلاوات الدورية والتشجيعية المستحق لهم.

وأضاف وزير المالية ، بأنه تم تخصيص مبلغ ١٩,٣ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية من مياه شرب وصرف صحى وطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات والوحدات الصحية ، وغيرها من متطلبات تنمية المجتمع فضلا عن المشروعات القومية العملاقة ، وذلك بخلاف مبلغ ٦,٧ مليار جنيه كاستثمارات من خلال موازنات الهيئات الاقتصادية.

الدمع

كما أوضح وزير المالية أن دمع السبع التوسيمية بمشروع الموازنة بلغ ٣٠٠ مليون جنيه . ودمع نقل الركاب ٣٧٢,٣ مليون جنيه ودمع فواتر القروض الميسرة للإسكان الشعبي في الموازنة الجديدة ١٤٧٢,٣ مليون جنيه وبلغ دمع الحاصلات الزراعية في مشروع الموازنة الجديدة مبلغ ٦١٢,٦ مليون جنيه ودمع الأدوية وآليات الأطفال والتأمين الصحى ٣٥٠ مليون جنيه كما تبلغ باقى عناصر الدمع ٥٥٠,٨ مليون جنيه.

وأوضح وزير المالية أن المخصصات الموجهة للخدمات التعليمية والصحية ودمع السلع والقروض الخاصة بالإسكان الميسر والمزارعين وتلك الموجهة



مصر قبل برلين ١٩١٩

حكومة تقدم الشعب

د. عاصم الدسوقي

النحاس ١٩٢٠ ، إسماعيل صدقي ١٩٢٢) .
 وأنداك كانت الحياة السياسية قد أصابها الانشقاق بعد أن كانت ثورة ١٩١٩ قد جمعت صفوف الأمة وراء راية الولد ، وكان الإنجليز قد نجحوا منذ بداية الثورة في شق الصفوف باستقطاب صفوف كبار الملاك وبعض ذوي الأصول التركية فحدثت الوقيعة بين سعد زغلول وهؤلاء ساعد على تفاقمها نزعات

(وزارة سعد زغلول) وحتى عام ١٩٢٦ في مفاوضات مع بريطانيا حول هذه المسائل الأربع دون التوصل إلى نتائج ملموسة بسبب إصرار بريطانيا على أن تبقى مصر قاعدة عسكرية ، وخلال تلك الفترة (١٢ سنة) ثارت الحكم سبع عشرة وزارة بخلت خمس منها في مفاوضات أخفقت جميعها (سعد زغلول سبتمبر - أكتوبر ١٩٢٤ ، عبد الخالق ثروت يوليو ١٩٢٧ ، محمد محمود ١٩٢٩ ، مصطفى

، وهذا معناه في أبسط الأحوال أن استقلال مصر في ١٩٢٢ وبعد ثورة ١٩١٩ كان ناقصا أو لم يكن باستقلال ، وأوضح دليل على ذلك أن وثيقة اللغوب السامي البريطاني التي تحدثت بعد إعلان الحماية في ١٩١٤ ظلت قائمة ، ومن يشغلها يسمى كذلك بالندوب السامي ، ولم تتغير وثيقته إلى سفير ، وداره إلى سفارة إلا بعد معاهدة ١٩٣٦ .
 وقد انقضت الفترة من ١٩٢٤

لم يكن إعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانب بريطانيا نهاية المطاف للحركة الوطنية ضد الإنجليز ، إذ كان الاستقلال مطلقا حين الاتفاق حول كيفية تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر ، والدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أو تدخل ، وحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات ، والحكم في السودان ، وهو ما كان يعرف في تاريخ مصر بالحفظات الأربعة



مصطفى النحاس



محمد محمود



عبدالحالقي ثروت



معد زغلول

والقاهرة ، وأكثر من هذا ألزمت مصر بمساعدة إنجلترا بتقديم جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعها إلى القوات البريطانية داخل حدود الأراضي المصرية في حالة الحرب أو خطر الحرب الفاعم أو قيام حالة دولية مفاجئة يفضي خطرهما " إلى إضارة والحسنة لخطر ألمانيا " ، ويكون القوات البريطانية استخدام موانئ مصر ومطاراتها وطرق المواصلات فيها وإعلان الأحكام العرفية لغرض الرقابة على الأنباء (ماد ٧٥) .

والإنسان ليجب من اتفاق ستة أشهر إلى التفاوض دون أن تتحقق أي مسالة لصالح الوطن من المسائل الأربع الملقة ، إلا إذا اعتبرنا إعادة انتشار القوات البريطانية وتسهيل تنقلاتها بواسطة طرق وكبار تحمل مصر إنشائها مكسبا ، لكن العجب سرعنا ما يزول عندما نعلم أن الفاض المصري وافق على هذه الشروط العسكرية مقابل وعد من إنجلترا بالمساعدة في إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وكانت قيادا ثقيل على نشاط الرأسماليين المصريين ثم الاتفاق بشأنه في الصالونات الخاصة قبل النص عليه ، إذ نصمت الماد ١٢ على أن بريطانيا تعترف بأن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد ، وكذا المادة ١٣ التي تعترف فيها

بريطانيا عن المفاوضات بما يدور في الساحة الأوربية حيث صعد هنر إلى الحكم (١٩٢٣) ونشام مع موسوليني في إيطاليا وقتا معا ضد القوى الأوربية الأساسية (إنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتي) في محاولة لإعادة تقسيم العالم بعد أن ضريت مصالح كل منهما بتسويات الحرب العظمى في فرساي (١٩١٩) ، وأذاك استشرت بريطانيا الفطر وأدركت أن تجدد الحرب احتمال قائم وأن مصالحها في الشرق العربي تصبح مهددة ، ومن هنا بدأت تعمل على مواجهة الموقف بإعادة تنظيم علاقاتها مع حكومات المنطقة بما يعمل على تهدئة الفساطر ، وفي هذا المذاق تم استئناف المفاوضات وحرصت بريطانيا على أن تشارك فيها كل الأحزاب القائمة لكن الحزب الوطني لم يشارك تسما بعينه . واستمرت المفاوضات حتى سبعة أشهر (مارس - أغسطس ١٩٢٣) انتهت بتوقيع المعاهدة في ٢٦ أغسطس ، ولكن المعاهدة التي عرفت بمعاهدة الصداقة والتحالف وصفت بمعاهدة الشرف والاستقلال نسبة إلى مصطفى النحاس الذي أنكر هذا ، لم تؤد إلى إخلاء الإنجليز عن البلاد ، وكل ما فعلته أنها أعادت تنظيم القوات البريطانية في البلاد أو كما يقال بالتعبير المعاصر " إعادة الانتشار " وتركزت في منطقة قناة السويس وسيناء والإسكندرية

السياسي القائم لم تكن مقنعة ، وأنها مشغولة بالصراع فيما بينها لاعتلاء كرسي الحكم ولا تعمل لصالح الجماهير العريضة ولا تحقق الاستقلال بطبيعة المال ، وأنها إما خاضعة للقصر الملكي أو للإنجليز ، وكانت حجة هذه الحكومات في تقصيرها لتحقيق مصالح الجماهير أنها مشغولة بإنهاء المسائل الملقة مع الإنجليز منذ ١٩٢٢ ، وبالطبعة أنها حكومات طرية متسقة مع مصالحها التي تتعارض بطبيعتها مع مصالح العمال والفلاحين والطبعة الوسطى من الموظفين ، ومن هنا لم تقسم على أية تشريعات لصالح هذه الطبقات المظهوة إلا لرد الشؤة الاجتماعية كما سوف نرى ، على كل حال كانت آخر مفاوضات بين مصر وبريطانيا قد تمت في ١٩٢٢ زمن حكومة إسماعيل صدقي وكانت أقرب إلى محادثات جس النبض والاختبار منها إلى المفاوضات ، بعدما انشغلت القوى السياسية بإزاحة إسماعيل صدقي الذي ألغى دستور ١٩٢٢ ووضع دستوراً يعطى للملك سلطات مطلقة أكثر (١٩٢٠) حتى تمت إقالته في ١٩٢٢ ، وقلته ثلاث وزارات (عبد الفتاح يحيى ١٩٢٢ ، وتوفيق نسيم ١٩٢٤ ، وعلى ماهر يناير ١٩٢٦) حتى تم توقيع معاهدة ١٩٢٣ في أغسطس ، وكلها وزارات قصر تتبع إرادة الملك . وفي الوقت نفسه انشغلت

الثقرد والتسلط باسم الأمة ، وما كان من تكون حزب جديد باسم " الأحرار الدستوريين " بزعامة عدلي يكن (أكتوبر ١٩٢٢) ، أي من أولئك الذين قبلوا فكرة المشاركة في الحكم بناء على الدستور مع بقاء الإنجليز ، وسرعان ما كون الملك فراد بدوره حزبا في ١٩٢٥ ينطق باسمه وهو " حزب الاتحاد " بزعامة يحيى إبراهيم ، ثم خرج إسماعيل صدقي بحزب عام ١٩٢٠ أسماه " حزب الشعب " وكان تخاذ اسما لحزب يرأسه إسماعيل صدقي من قبيل الانتحال ، أما الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل فقد ظل يحمل ضمير الأمة والنقاء الوطني في عدم التعامل مع الإنجليز تحت شعار " لا مفاوضة إلا بد الجلاء " وفي الوقت نفسه تكونت جماعة الإخوان المسلمين بزعامة حسن البنا (١٩٢٨) لتقوم المجتمع في طريق تقصير السلطات القائمة وتستعقب الناس على أساس العقيدة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويعلن زعيمها (مارس ١٩٤٦) أننا لا نسعى للحكم ولكنك هو الذي يسعى إلينا فيما نعتقد " والمعنى أن انتشار دعوته يؤدي إلى فرض شعبيته ، وتتكون جماعة جديدة باسم " مصر الفتاة " (١٩٢٣) بزعامة أحمد حسين على خطوط جماعة النازية الألمانية ترفع شعار " مصر فوق الجميع " ، ويؤكد تكوين كل هذه الجماعات المختلفة أن حكومات النظام



حسن النها



مصطفى كامل



عدلى يكن



إسماعيل صديقي

وهمعت الروح الوطنية التي كانت تهتف بدور الإنجليز واستقلال البلاد .

وعلى هذا تشكل تراث من الانتهازية والتبعية اكدت عليه دوما أساليب حكومات الأحزاب في سعيها لاستقطاب الجماهير حين تلجأ إلى الاستثناءات والمحسوبية واعتقال القصود ، فإذا ما حدث تغيير وزارى تقوم الحكومة الجديدة بالغاء الاستثناءات السابقة ، وتعمل أنصار خصوصها من الوظائف المهمة وتعين أتباعها ، وتطرح عن الذين تم اعتقالهم أثناء فترة الحكومة السابقة وتقوم باعتقال خصوصها ، وكمثال له معمرزا قامت حكومة الوفد فى ١٩٤٢ بإحالة عبد الرازق السنهورى وكيل وزارة المعارف إلى العاش لأنه لم يكن وطنيا ، وعندما عاد الوفد للحكم فى ١٩٥٠ طلب من السنهورى تقديم استقالته من رئاسة مجلس الدولة بصفة أنه كان وزيرا حزبيا (الهيئة السعدية) قبل توليه المنصب ، بل لقد أقصت الحكومة النائب العام محمد محمود عزمى لأنه طال موظفى السراى فى تحقيقاته عن الأسلحة الفاسدة فى حرب ١٩٤٨ .

وأصبح الاغتيال السياسى وسيلة التخلص من الخصوم ومن يخشون فى الرأى فقد تم اغتيال أحمد ماهر (فبراير ١٩٤٥) وأمين عثمان (يناير ١٩٤٦) وأحمد الخازندار وكيل محكمة الاستئناف (مارس ١٩٤٨) ، وسليم زكى

من الوفد فكانوا معا الهيئة السعدية ، ثم خرج مكرم عبيد (يوليو ١٩٤٢) وكون حزب الكتلة ، ثم تكونت مجموعة راديكالية داخل الوفد شكلت مجمعا باسم الطليعة الوفدية ، وتعرض الحزب الوطنى للانشقاق حين خرجت منه مجموعة بقيادة فتحي رضوان باسم الحزب الوطنى الجديد ، وجمعية مصر الفتاة تغير اسمها إلى الحزب الوطنى الإسلامى (١٩٤٠) ثم إلى الحزب الاشتراكى (١٩٤٧) فى مغالطة واضحة للتجمعات الشعبية فى مصر ، وتعرضت الحركة الشيوعية أيضا للانقسام بين تيارات مختلفة من ماركسية أصولية وإلينيئية وستالينية وثروتسكية .. إلخ .

وقد انعكست جميع هذه الانقسامات على كافة الطبقات الاجتماعية فى مصر أخذ الاستقطاب مجراه ، كل فريق يحاول أن ينفذ إلى وجدان أكبر قطاع من الجماهير ، وكان هذا أوضح ما يكون بين العمال والطلاب الذين صاروا يقودا لمركبة هذه التجمعات السياسية بل كانوا أجهبا لها فى المصانع وفى المدارس والجمعيات اتى أصبحت ساحة للتظاهر والمراك والتشابك بالأيدى ، واصطلحت بعض هذه التجمعات السياسية فريقا خاصة مسلحة من الشباب لإرهاب خصوصها مثل أصحاب القمصان الزرقاء لول ، والخضر لمر ، الفتاة والكلابى للإخوان المسلمين ،

بالغيان الشديد ، فالمعاهدة لم تحقق من الأمانى الوطنية شيئا ، والصراع بين الأحزاب السياسية حول كرسى الحكم يشتد ، والقوى السياسية الشعبية ممثلة فى الإخوان المسلمين والشيوعيين ومصر الفتاة تشدد الهجوم على الوضع السياسى العام ، والمملك يلعب بالأحزاب ويغرق صفوها ، والإنجليز يراقبون الجميع .

والحق أننا لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إن هذه الفترة وخاصة بعد انتهاء العرب العالية الثانية كانت فترة اختصار الثورة على كل هذه الأوضاع ، ولتأمل المجلد العام للحركة السياسية فى مصر آنذاك التى اتسمت بعدم الاستقرار والتقلبات الشديدة .

وأول ما يلفت النظر فى هذا الشأن عدم الاستقرار السياسى فقد بلغ عدد الوزارات التى تولت الحكم خلال ١٦ سنة حتى يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ثمان عشرة وزارة شغل منها الوفد خمس سنوات ونصفا

وباقى الوزارات تولتها أحزابا أقلية أو رجال القصر ، وازداد الانشقاق داخل صفوف الوفد حيث خرج النقراشى (سبتمبر ١٩٣٧) احتجاجا على تصرفات حكومة الوفد فى المحسوبية والاستثناءات فيما يتعلق بإجراء مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان على شركة إنجليزية معينة ، وتبعه خروج أحمد ماهر (يناير ١٩٣٨) تضامنا مع النقراشى وتم فصلهما

بريطانيا بأن نظام الامتيازات القائم لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر المعاصرة .

فإذا علمنا أن المفاوضات هم من صفوة ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب الشركات الصناعية والتجارية ، وأن الامتيازات الأجنبية تمثل قيذا كبيرا على نشاطهم ، أدركنا كيف بلغ هؤلاء الطعم وضحا بمصلحة الوطن فى تحقيق الجلاء مقابل حريتهم فى النشاط الاقتصادى بما يعود عليهم بأرباح ، مع أن جلاء الإنجليز أولا كان سيؤدى بالتداعى إلى التخلص من امتيازات الأجانب بزوال القوة التى تساندتهم ، ومع هذا فقد نصت اتفاقية مونتريه (مايو ١٩٣٧) الخاصة بإلغاء الامتيازات على فترة انتقالية مدتها ١٢ عاما (تنتهى فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩) تسقط الامتيازات بعدها ، وكذا المحاكم المخططة التى كانت تعتبر السلياح القانونى لحماية الأجانب ونشاطهم فى مصر ومحياتهم ، وكانت هذه المحاكم التى تكونت فى ١٨٧٥ أشبه محاكم أجنبية تفصل فى جميع المنازعات التى تمس أى صالح أجنبى وغالبية القضاة أجانب برئاسة الجلسات لهم ، ولم يكن للحكومة أن تصدر قانونا يمس الأجانب إلا إذا صحت عليه الجمعية العمومية لهذه المحاكم .

على كل حال فبتوقيع معاهدة ١٩٣٦ بدأت مرحلة أخرى فى تاريخ مصر السياسى اتسمت



علي ماهر

في تظلم الموظفين من القرارات الحكومية ، ولكن مهمة المجلس في الأول والأخير حماية قرارات الدولة ، إلا إذا كان التجاوز جسيما وفاضها ولا يمكن مداراته ، ثم تقرر إنشاء البنك الصناعي ، وإصدار قانون للشركات اشترط أن يكون للمصريين أكثر من نصف الأسهم على الأقل من أسهم كل شركة تكون ونسبة معينة من الموظفين المصريين ، وتم تأميم شركة النور (حكومة النقراشي ١٩٤٧ .

وعندما تقدم عضو مجلس الشيوخ محمد خطاب في يونيو ١٩٤٥ بمشروع بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً وتم رفضه في ١٩٤٧ بعد صامتين من تداوله في اللجان بادرت الحكومة (حكومة النقراشي) بإصدار قانون بزيادة حد الإغناء من الضريبة على صفار الملك الزراعيين ، ثم تقرر الأخذ بالضريبة التصاعدية على الإيراد العام (حكومة إبراهيم عبد الهادي ١٩٤٩) ، وفيما بعد تم إنشاء مدينة العمال في إسماعيلية وواجهت الحكومة الفشل بزيادة مقررات الجاز والسكر والزيت في بطاقات التموين مما أثار كبراء الرأسماليين ضد الحكومة .

وهذه التشريعات الشعبية إن صيحت التغيير كانت تمسك تلقائياً بالمشكلات الاجتماعية كما الحكومات بطبيعة تكوينها كما سبقت الإشارة لم يكن باستطاعتها تجاوز حدود



توفيق تميم

وفرض رسم أبيلوة على الشركات (حكومة محمد محمود ١٩٢٩) وكانت الضرائب من قبل مقتصرة على المقاربات دون النقولات والإيرادات وكان إنشاء وزارة للشئون الاجتماعية (وزارة علي ماهر ١٩٣٩) ثم وزارة الشؤون البلدية والقروية (حكومة النحاس ١٩٥٠) دليلا على تفاقم المشكلات الاجتماعية ومحاولة المواجهة والاستيعاب كتهجد للطل .

ومن ذلك أيضا تفضيخ الضريبة على صفار الملك الزراعيين ، وإنشاء المجموعات الصحية في الريف وفي الأحياء الشعبية كعيادات طبية شاملة ، وإقرار مجانية التعليم الابتدائي ، وإصدار قانون عقد العمل الفردي ، وقانون الاعتراف بحق العمال في تكوين النقابات (حكومة النحاس ١٩٤٧) وإن اقتصر الأمر على نقابة المصنع وإيسر النقابية العامة ففضلا عن الصليولة دون قيام اتحاد معام للعمال .

وكان إلغاء الامتيازات الأجنبية في ١٩٣٧ بفترة انتقال حتى ١٩٤٩ مشجعاً على بعض خطوات التمهيد من ذلك إصدار قانون باستعمال اللغة العربية في مكاتبات الشركات لإتاحة الفرص لتدوّل المصريين بعض الوظائف في الشركات الأجنبية (وزارة النحاس ١٩٤٢) ، ومن باب تهدئة الخواطر وإعطاء الأمل الكاذب في الإصلاح تقرر إنشاء مجلس الدولة (حكومة إسماعيل صدقي ١٩٤٦) للفصل



عبدالقاه يحيى

الصفوة الاجتماعية فلم يكن من الممكن أن تتصرف إلا بما يضمن مصالحها وضد مصالح الآخرين ، ومن ناحية أخرى ظلت هذه الصفوة الحاكمة أسيرة الأسلوب الكلاسيكي في الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على قانون السوق وآلية العرض والطلب دون تدخل من جانب الحكومة حتى ولو كان التدخل يأتي من أجل صيانة النظام الرأسمالي واستمراره وإدفع خطر الثورة الاجتماعية بعيداً مكملاً حدث في الغرب الرأسمالي بعد أزمة الثلاثينيات الشهيرة .

ومن الملاحظ في هذا الخصوص أن معظم التشريعات التي صدرت من هذه الحكومات كانت لحماية مصالح الصفوة الاجتماعية وتقوية نفسها ، والفيل منها كان لاسترضاء الجماهير وقت الأزمات ويتم من تسهيل ظهور الحكومة الجديدة بمظهر شعبي في مواجهة الحكومة التي سبقها وبما لا يمس الهيكل الأساسي للاقتصاد الرأسمالي الزراعي القائم .

ومن تلك التشريعات على سبيل المثال إلغاء ضريبة الخمر في القرى وما في حكمها في المدن وكانت عبئا ثقيلا على الفلاح ، وتعويز العمال عن إصابة العمل (حكومة النحاس ١٩٣٦-١٩٣٧) ، وإصدار كادر للموظفين ، وفرض ضرائب على إيرادات رؤساء الأموال المنقولة والأرباح للتجارية والصناعية ، وكسب العمل ،



أحمد حسين

حكمدار العاصمة (ديسمبر ١٩٤٨) ، ثم النقراشي وحسن البنا (١٩٤٩) ، وحدثت ثلاث محاولات لاغتيال النحاس في ديسمبر ١٩٤٥ ، وفي أبريل ونوفمبر ١٩٤٨ ، وأقيمت قتابل على التجمعات البشرية في دور السينما وعلى المساكس الإنجليز ، وبخل القسصر الملكي دائرة الاغتيالات السياسية للتخلص من خصومه بواسطة الحرس الملكي الذي نسب إليه اغتيال أمين عثمان والمحاولتين الأضرمتين لاغتيال النحاس ، وكان هذا الحرس يتكون من بعض ضباط الجيش أصحاب الولاء للقصر ومعهم بعض المدنيين ، وأضافت أزمة إعلان إسرائيل وحرب فلسطين أعداء جدد حيث وضعت النقابل في محلات اليهود ومتاجرهم .

وفي هذا المناخ من الصراع السياسي على كسرى السلطة انصرفت الحكومات من علاج للمشكلات الاجتماعية وكانت قد أخذت تتفاهم يوماً بعد يوم بفعل زيادة السكان وتركز الثروة وضيق فرص العمل ، ولأن إقبال كبار الملك على زيادة مساهمة ما يمكن من أراض أدنى إلى ارتفاع قيمة الإيجار فوق طاقة المستلجر الصغير فكان الإيجار عشية ١٩٥٢ يتراوح بين ٢٥ جنيهها للفدان إلى ٦٠ جنيهها في الوقت الذي قدرت فيه لجان ضرائب الأطيان عام ١٩٤٨ إيجار الفدان بشمانية عشر جنيهها فقط ولكن ، ولأن السلطة التشريعية والتنفيذية في يد تلك



فثى رضوان



مكرم عبيد



عبدالرازق السهوى



النقراشى باشا

الداخل إذ تندلع مظاهرات الاحتجاج تطالب بتحسين المرتبات ويشرب المرضون في قصر العيني عن العمل وكذا المعلمون ورجال الشرطة (إبريل ١٩٤٨) في حالة لم تحدث من قبل ، وتقدم المعارضة مذكرة إلى الملك فاروق (١٩٤٨/١٠/١٥) تندد فيها بالفساد وتطالب بتطهير حاشيته وأن يكون ملكا يملك ولا يحكم مع إشارة إلى الأسلحة الفاسدة في حرب ١٩٤٨ والشبهات حول رجاله في صفقاتها وتحذر من أن الحكم لم يعد مستقر وأن النظام النيابي أصبح حبرا على ورق ، واختتمت المذكرة بالقول " إننا نفضي أن تقوم في البلاد لجنة لتصميم التي ظلموا وهدمهم بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالي وسياسي وخطي فتنتشر فيها المذاهب الهدامة بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تهديد " وبغذه العبارة الأخيرة من المذكرة التي وقع على ستة عشر سياسيا يمثلون أربعة أحزاب " الهيئة " السعيدية والأحرار الدستوريين والكتلة والحزب الوطني " تبين حقيقة موقف الصفوة السياسية من قضية التغيير الاجتماعي وأن دعوتها للإصلاح تأتي فقط من باب تجنب انتقاص " المذاهب الهدامة " وهي إشارة إلى الشيوعية.

لكن حكومة الوفد تواجه الموقف بإجراءات قمعية قمتع نشر المذكرة في الصحف والملك يتوعد المتوعد

تلك الأنشطة الأليام الاجتماعية بالسياسية ، والحكومة تقمع المظاهرات بقسوة (حكومة إسماعيل صدقي فبراير ١٩٤٦) ، وبريطانيا تصحب سفيراها اللورد كيليون بط ٤ فبراير وتعين غيره (روزالد كامبل) ، وتقدم مشروعا لتفاوض حول المعاهدة (صدقي - بيقن) تمر فيه على أن تظل مصر قاعدة عسكرية مع سحب قواتها من أماكن معينة تهمة للخطر ، ومن هذه الأماكن القلعة (١٩٤٦/٧/٤) ومطار حلوان وواي الطورون (أكتوبر- ديسمبر ١٩٤٦) ، ومواقع أخرى في الإسكندرية والقاهرة ورفع العلم المصري على ثكنات قصر النيل (١٩٤٧/٣/٣١)

ولا يجد النقراشي الذي خلف صدقي إلا أن يمرض الأمر على مجلس الأمن طبقا لنص المعاهدة (أغسطس - سبتمبر ١٩٤٧) لكن المجلس الذي هو في يد الكبار أصحاب حق الفيتو ينصحبون بالعودة إلى المفاوضات ويتجمد الموقف ، وتدخل حكومة النحاس في المفاوضات لأكثر من عام ونصف (سبتمبر ١٩٤٧ - سبتمبر ١٩٥٠) دون جدوى رغم أن النحاس وافق على التحالف العسكري مع بريطانيا وقبل الدفاع المشترك وقبل عودة القوات البريطانية إلى قناة السويس وقت الحرب لأن بريطانيا تريد استبقاء مصر قاعدة عسكرية .

وفي تلك الأثناء يتآزم الموقف في

٤ فبراير ١٩٤٧ وهو مشغول بالثأر لكرامته من الوفد ومن أصدقاء الإنجليز ، فراء يريد إقالة النحاس (إبريل ١٩٤٤) وتكليف رئيس ديوانه أحمد حسين برئاسة الحكومة لكن السفير البريطاني رفض التغيير ، ثم ما كان من أمر دور العرس العيدي الذي سبقت الإشارة إليه في تصفية خصوم الملك وإقالة الحكومات وتعيين الموالين دون إجراء انتخابات حتى آخر ١٩٤٩ .

وتشيا مع نص معاهدة ١٩٣٦ تقدمت حكومة النقراشي بمذكرة للتفاوض لكن بريطانيا ردت فوراً (في ١٩٤٧/٢/٢٦) بأن مبادئ المعاهدة سليمة وأن سياسة بريطانيا تدعم التعاون الوثيق بين البلدين بروح الصراحة والود ، والمعنى أن بريطانيا لاتريد أن تخرج من البلاد خاصة وأن أهمية مصر أخذت تزداد بعد انتهاء الحرب في إطار رسم سياسات استراتيجيه جديدة حافظا على مصالح دول الغرب الملاء .

والصاصل أن المظاهرات بدأت تندلع وتوجب الشوارع مطالبة بسقوط الحكومات وجاهة الإنجليز نظموا العمال وطلاب المدارس والجامعات وتشتت منهم اللجنة العليا الطلبة والعمال انكسرت فيها نشاطات حزبية مختلفة من الشيوعيين إلى الإخوان المسلمين إلى قوى المعارضة السياسية من الأحزاب البرلمانية ، واختلطت في

مصالحها وحدود الهيكل العام للنظام الطبقي في البلاد ، وظلت أصعب من أن تقوم بفي للتغيير الحقيقي أو الإصلاح العام ، وفي الوقت نفسه أخذت بريطانيا تسيطر أكثر وأكثر على الاقتصاد في البلاد ففي الفترة الانتقالية لإلغاء الامتيازات الأجنبية وألفت الحكومة على مد امتياز البنك الأهلي - وهو بنك إنجليزي - لمدة أربعين عاما وكان امتيازها ينتهي عام ١٩٤٨ (خمسسون عاما من إنشائه في ١٨٩٨) ، وتم إطلاق يده في إصدار البنكنوت دون رصيد ذهبي مما زاد في معدل التضخم.

وبما زاد الطين بلة أن بريطانيا لم تكن تدفع ثمن ما تستهلكه جيوشها من مواد وأصبح ثمنه دينا عليها إلى حين ميسرة ، وقد بلغ هذا الدين ٤٥٠ مليون جنيه عرفت في تاريخنا بمشكلة الأرصدة الإستيرلينية التي ظلت قائمة دينا لمصر حتى تمت التسوية في إطار اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ ومن يجب أن المعارضين لقوة يبايوي مصرخ التنديد بالثورة كانوا يقولون دون دراية أن مصر قبل الثورة كانت دائنة لإنجلترا !!.. وكان المعز في الميزان التسجاري يزداد بشكل ملحوظ ، ففي عام ١٩٤٦ كان ١٤ مليون جنيه بلغ ٢٩ مليون عام ١٩٥١ .

أما الموقف السياسي فكان في تدهور مستمر فالملك منذ أن فرض الإنجليز عليه حكومة النحاس في



حميد سرى باشا

بتكليف كل من حسين سرى وبهى الدين بركات بتشكيل الحكومة فى آن واحد دون أن يعلم أحدهما بأن الآخر مكلف بالتشكيل ، ويؤلف حسين سرى الوزارة فى ٢ يوليو ولا تمكث سوى أسبوعين ويصود الهلالى إلى الحكم فى ٢٢ يوليو ولا يمكن سوى ليلة واحدة إذ تقوم الثورة فى فجر ٢٣ يوليو .

وكان تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالثورة أهد التشكيلات السياسية التى كانت تسمى لنفس أهداف تغيير الأوضاع ولكن كان سريا ولم يتورط فى علاقات تنظيمية مع كافة القوى السياسية البرلمانية والشعبية التى ذكرناها سوى من باب الاستطلاع ، وكان معظم هؤلاء الضباط من الطبقة الوسطى التى التحقوا بالكلية الحربية فى ١٩٣٧ بعد معاهدة ١٩٣٦ فى مناخ الشعور بالاستقلال وكان أبناؤها ممنوعين من دخول هذه الكلية نظرا للطبيعة التطبيقية لقيادات الجيش والشرطة ، ولهذا كانوا أكثر إحساسا بحقيقة مشكلات ومعاناة الجماهير ، ولعل هذه هى الميزة الوحيدة للمعاهدة . وقد نجح الضباط فيها عجزت عن تحقيقه كل القوى السياسية ، ولكن وبدلا من أن تضع هذه القوى يدها فى يد الشواير طالما أن الهدف مشترك وقفت ضدها وطلبتها بالعصوية إلى الثكنات ، ولكن تلك صفحة أخرى .



نجيب الهلالى باشا

يكن محاربه ، ومن هنا بدأت الأزمة إذ استعنت العمال من نقل الجنود الإنجليز فى القطارات وكذا مهماتهم العسكرية ، وانسموا من العمل فى المسكرات (بلغ عددهم ٢٠٠٠) وكذا مواد غذائية للمعسكرات ، وهنا ترسل بريطانيا ثلاث ناقلات جنود ليوبرسعيد (١٩٥١/١٠/١٣) ويبدأ الصدام المباشر بين القوات الإنجليزية وقوات الشرطة المحدودة السلاح وكذا العمال وأهالى المدن من القداميين فى بورسعيد والإسماعيلية والسويس ابتداء من ١٧ نوفمبر ١٩٥١ حتى مجزرة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ . وفى ظهر يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ اليوم القاتل لحصار قوات شرطة الإسماعيلية تحترق القاهرة ويخرج النحاس من الحكم وتواجه البلاد أزمة لم تشهد لها من قبل حيث فقدت الحكومات المتوالية القدرة على المواجهة ويوجدنا تلك الفارق فرصة للثلاث بالقوى السياسية وقد تخلف من الوفد ، وتحاول الحكومات استرضاء الجماهير الفاضية ومنع التظاهر ضدها ببعض الإجراءات التى تخفف من المعاناة ، فتقرر وزارة فى ماهر فى أعقاب الحريق خفض سعر السكر وزيادة مقرراته على بطاقة التموين وكذا الزيت وخفض سعر الحبوب الحظيئة والجازن والأقمشة الشعبية ، وتساق حركته ويقيم نجيب الهلالى فى أول مارس ويقرر محل مجلس النواب (٢٤ مارس) ويتأجل الانتخابات موعدا بعد موعدا ، ويستقيل الهلالى ويقوم الملك



أمين عثمان

جمال عبد الناصر على استقلال ١٩٥٤ قالت المعارضة إن الثورة فرطت فى السودان ١١ . وفى أثناء تضرر المفاوضات كانت حكومات بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا تفكر فى مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط فى إطار الحرب الباردة لتعرض عضوبت على مصر يقضى بأن تكون حماية قناة السويس منطقة بقوات دولية تشارك فيها إلى جانب تلك الدول كل من استراليا ونيوزيلند وجنوب افريقيا ومصر ، ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء فى مصر حتى وقت السلم ، ويتم استمرار الحكم البريطانى فى السودان مع إنشاء رقابة دولية صورية لاتحد من سيطرة الإنجليز ، وأن تكون علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فحسب ، وكان سفير بريطانيا بالقاهرة قد أبلغ وزير خارجية مصر بهذه المقترحت سفويا بنحو أسبوعين قبل إلغاء المعاهدة ، ولعل هذا كان وراء إسراع النحاس بإلغاء المعاهدة ، فلما تقدمت الحكومات الأربع بمشروع الفصاح عن الشرق الأوسط المشار إليه الحكومة المصرية فى ١٩٥١/١٠/٢٢ أى بعد خمسة أيام من إلغاء المعاهدة رفضت الحكومة فى اليوم التالى . وقد ترتب على إلغاء المعاهدة حرصات الإنجليز من كافة الاستثنائات التى كانوا يتمتعون بها فى البلاد بل لقد أصبح وضعهم وضع الفحسب الذى يجب الامتناع عن التعاون معه إن لم



أحمد ماهر

عليها ، والحكومة تفكر فى تقديم تشريعات للتضييق على حرية الكتابة فى الصحف (يوليو ١٩٥١) لكن المحاولة تفشل ، ويسعى وزراء الحكومة وأشياعها للشراء بالانغماس فى صفقات التموين والمقاولات والتوكيلات والتلاعب فى البورصة ، مع إهمال المشروعات الإنتاجية وإسقاط للمشكلات الاجتماعية من حساباتها ، ويقوم فاروق من جانبه بتوسيع حجم ممتلكاته بالاستيلاء على كثيرين إطيان الأقباط التى ألقها بعض أفراد أسرته وهنما يعرب الضيق عبد المجيد سليم شيخ الأزهر من استيائه من تصرفات فاروق الشخصية ورحلته الترفيهية خارج مصر (كايرو) فى إيطاليا والريفيديا فى فرنسا) ويقول " تقتير هذا وإسراف هناك " يقوم الملك بتكليفه من المنصب (سبتمبر ١٩٥١) .

ولا أخلفت المفاوضات بين حكومة النحاس والإنجليز فى الوصول إلى شروط أفضل من الشروط التى قدمت فى مفاوضات صدى - فبينما أعلن النحاس إلغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، وكذا إلغاء اتفاقيتي ١٩٣٧ و ١٩٠٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن الحكم الثانى للسودان " المصرى - الإنجليزى " وأعدت حكومت مرسوما بمشروع قانون بأن يكون السودان دستور خاص تضمه جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان ، وهذا يعنى فى حد ذاته التهديد باستقلال السودان . ولكن وهما بعد وهما وافق



كمال الدين رفعت



جمال عبدالناصر



اليكشاش أنور السادات



اللواء محمد نجيب

أسرار جديدة من أوراق قديمة عن

الحركة العمالية والثورة !!

خمسون عاما كاملة مضت منذ ذلك الصباح المميز في تاريخ مصر ، وتاريخ النضلة ، صباح الأربعاء ، الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ .. صباح " الثورة " .. التي أطلقت في البداية على أنها " حركة " ثم " نهضة " قبل أن تتباير في التاريخ على أنها " ثورة " ! في ذلك - انطلق - من " الاذاعة المصرية صوت لم يعقده المستمعون ، يعلن " بيانا " من ، اللواء محمد نجيب ، القائد العام للقوات المسلحة .. يعلن فيه قيام الجيش " بحركة لتطهير انفسنا - على نحو ما اذاعه " اليكشاش أنور السادات " في البيان الأول - وسرعان ما أصبحت هذه الحركة تعرف باسم ثورة يوليو !

وما إن أعلن البيان حتى انطلقت الجماهير كل الجماهير تملن تأييدها الجارف - " لحركة " .. وسرعان ما تبين أن الذين قاموا بها هم " الضباط الأحرار " .. في الجيش .. ومن ثم مضت الحركة في طريقها مستتدة إلى هذا التأييد الجماهيري الشعبي واسع النطاق .

عزت سامي

هؤلاء الضباط في تدريب " الفدائيين " من العمال وبخاصة أولئك الذين كانوا يعملون في محسركات الجيش البريطاني ويعرفون " خبايا " هذه المسكرات وأسرارها بعد بدء انسحاب العمال من العمل لدى الإنجليز اعتبارا من ١٥ أكتوبر إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٥١ .

• عمال .. وضباط أحرار ومن الضباط الأحرار الذين أخذوا على عاتقهم تدريب الفدائيين كمال رفعت ، وجسدي حسنين ، ووجيهاة ، وصالح هدايت ، وعبد الفتاح أبو الفضل وأمينة هويدى وإلمنى واكد وسعد خضر وآخرين أما العمال البارزون الذين كانوا في مقدمة المتعاملين بإيجابية مع الضباط -

وما بعده - بين قادة عمالين وبعض هؤلاء الضباط - منهم " أنور السادات وجسن عزت - ثم عندما اتقت قيادات من هؤلاء وأولئك في عضوية " اللجنة الوطنية للعمل والطلبة " عام ١٩٤٦ ، حيث جمعت من الضباط على سبيل المثال خالد محيى الدين وكمال رفعت وجمال عبد الناصر .. وآخرين كما جمعت من القيادات العمالية محمد العقيلي وسيد قنديل .. وغيرهم ..

لكن التحام الحركة العمالية المصرية مع حركة الضباط الأحرار تجلى بآزقى صورة من التعاون والتوحيد ، في ماركات القناة ضد الإنجليز والتي نشبت في أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في ١٠/١٠/١٩٥١ ، حيث أخذ عدد من

شعبية ، وهو تأييد لم يكن وليد انفعال اللحظة ... بل كان راجعا لعلاقة " رفضة نضالية " بين الحركة العمالية والضباط الأحرار ترجع إلى ما قبل يوليو ١٩٥٢ بزمان !..

رفقة نضال وطني

فإذا كانت " فكرة " حركة الضباط الأحرار تعود إلى عام ١٩٢٨ .. وأن تنظيمها بدأ تكوينه كما يذكر المغفور له كمال الدين رفعت في مذكراته .. وذلك للعمل ضد قوات الاحتلال البريطاني .. فإن هذا الهدف - وحده - كان بمثابة " الجبل السرى " الذي ربط بين الضباط الأحرار والحركة العمالية ولا سيما عندما جمع " معتقل الزيتون " عام ١٩٤٢

ليس جديدا أن نقول إن هذا التأييد الجماهيري " لحركة " منذ لحظات إعلان انطلاقها ، راجع إلى الظروف السيئة والأحوال القدرية التي كانت قد وصلت إليها ، وبخاصة فيما تمثل في فوضى سياسية وعدم استقرار وإحباط للحركة الوطنية المطالبة بجملاء قوات الاحتلال البريطانى عن مصر .

نقول ليس جديدا أن نذكر أن هذه هي أهم أسباب التأييد الجماهيري للحركة لكن الذى يذكر هنا هو أن العوامل الرئيسية لهذا التأييد ترجع إلى تأييد الحركة العمالية المصرية لحركة الجيش باعتبار أن الحركة العمالية هي العمود الفقري لأي حركة جماهيرية



حسن النهاص



مجدى حسنون



خالد مجدى الدين

ضباط جوازات القنطرة علمت بالثورة بعد ساعات من وقوعها فقد كتبت على حملة بالضباط الأحرار واشتركت معهم في عدد من الممارك الوطنية ضد قوات الاحتلال بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .. لقد لاحظت أنه بعد إذاعة البيان الأول للثورة لم تحضر عربات الجيش الإنجليزى لنقل المسمال إلى المعسكرات كالمعتاد .. لم ألق بالآ إلى هذا الأمر كثيرا .. وقلت من المحتمل أن يكون ذلك من باب الاحتياطات العادية .. وفى حوالى الخامسة مساء ٢٢ يوليو جالى شاب لايتحدى سنه ١٧ سنة ويعمل صبي ترمى في معسكرات الجيش الإنجليزى وكثيرا ماكنه بكلمة بعض أخبار المعسكرات البريطانية .. وقال لى إنه لاحظ أن عربات الجيش الإنجليزى لم تحضر اليوم كالمعتاد لأخذ العمال .. وأنه رأى من واجبه ودون أن يكلف أحد بذلك .. أن يذهب إلى المعسكرات ليعرف السبب

وستقرر كمال رفعت في سرد رواية الضباط عبد الفتاح غنيم التى يقول فيها : " وقد حكى لى حسنى خلاف الطريقة التى ذهب بها إلى المعسكرات ومدى ما تحمله من مشاق حتى دخل إليها ، وقال إنه لاحظ أن الجنود الإنجليز يتجمعون بشكل غير عادى وأنه عرف بحكم عمله كترزى - أن الإنجليز فتحوا مخازن الملابس وأخفوا كل ملابسهم حتى تلك التى لم يكن عملها قد يتشكل نهائى .. وقال أنه لم يطمئن كثيرا وتوحيش شرا يديره الإنجليز - فهو قد

والسماح للعمال الذين انسحبوا من العمل لدى الإنجليز بالمعودة إلى ذلك .. إلخ !

بطولة عامل بسيط

على أن تبتدئ العمال لثورة يوليو تجسد في أول يوم لاندلاعها فيما فعله " عامل بسيط - صبي ترمى - فى ذلك اليوم من نقل معلومات خطيرة للثورة كان لها أثرها فى تجنب وقوع صدام مسلح بين القوات البريطانية فى القناة والثورة .. كيف ..

ذلك ما ما أصبحت عنه مذكرات كمال الدين رفعت فيما يلي :

لم يكن فى استطاعة المخابرات المصرية أن تحصل على المعلومات التى حصلت عليها من الجيش البريطانى فى القنال ، وعن مخابرات بريطانيا ، إلا باعتمادها على العناصر الوطنية التى كسبها الضباط الأحرار خلال معاركهم فى القنال ، وبخاصة العمال ، فقد استطاعت الثورة أن تعرف ، فى صباح يوم ٢٤ يوليو- ولم يكن قد مر أكثر من ٢٤ ساعة على الثورة أخبار تحركات الجيش البريطانى من القنال لضرب الثورة الوليدة واحتلال القاهرة .. إن الحقيقة هى أن بريطانيا وأمريكا هالما قدرة الثورة المصرية على معرفة تحركات الجيش البريطانى من القنال لاحتلال البلاد بعد ساعات من اتضاهم هذا القرار .. لقد كان مصدر الخبر صبي ترمى لا تتعدى سنه ١٧ سنة اسمه "حسنى خلاف" القوات البريطانية تتحرك ويواصل كمال رفعت قائلا : يقول عبد الفتاح غنيم وكان يعمل

بعض الوقائع ، تأتت فى الزحام خلال السنوات الفسبين الماضية ، وهى وقائع تستند إلى مذكرات لدى كاتب هذه السطور .. وأحداث عايشها كشاهد عيان .. وقد يزعم أن كان له فيها بعض أدوار !

التوحد من أجل الوطن المهم أن توحد الحركة الوطنية فى النضال ضد الاستعمار وأعوانه ، قد جمع بين الحركة العمالية المصرية وحركة الضباط الأحرار .. وقد استفاد الضباط من العناصر العمالية النشطة فى منطقة القناة لتأسيس ما يمكن تسميته " بشبكة مخابرات " تربط ما بين هذه العناصر ومستوئين من الضباط وفق تنظيم دقيق لم يقتصر على الضباط الأحرار من الجيش وإنما شمل أيضا بعض ضباط الشرطة .. ولعنا نذكر هنا أن من أبرزهم وأنشطهم كان " اليونياشي" وقتها ساعد عياد ضابط نقطة شرطة القصاصين الذى عمل فيما بعد فى وزارة العمل ثم وكيل لوزارة التأمينات قبل أن يتقاعد منذ سنوات .

انطلاق البركان

لقد أوجد هذا التوحد مناخا مهيئا وأرضية مهيأة للتشديد الشعبى الجارف الذى حظيت به حركة الجيش .. منذ أولى لحظات اندلاعها خاصة وأن النضال الوطنى أحس بأن انطلاق هذه الحركة يحمل من لهجة وروح البيان الأول - الأمل الوطنى الذى كان قد أصيب بإحباط شديد على يد وزارة على ماهر بعد حريق القاهرة باعتقال الفدائيين فى القناة

فى العمل الفدائى لمنهم غريب تومى وصواد حسنى وإبراهيم نرويش ، ومحمد العفريت ، وإسماعيل العفريت ، ومحمد أبو طور ، فى الإسماعيلية ، والسيد نصار ، ومحمد الشماصى الفلسطينى ، ومحمد عبد الوهاب الهوى ، ومحمد الجراحى ، وزكى ربيع .. فى السويس ..

المعودة للنضال

لقد استمرت معارك القناة ضد الإنجليز من منتصف أكتوبر ١٩٥١ إلى ٢٦ يناير ١٩٥٢ يوم حريق القاهرة .. حيث كان أول عمل قامت به وزارة على ماهر التى شكلت غداة يوم الحريق وإقالة حكومة الوفد - هو القبض على جميع الفدائيين فى منطقة القناة وترحيل أغلبهم إلى معتقل " الهايكسب " الذى بقوا فيه إلى أن أفرجت عنهم ثورة يوليو .. ليمود العمل الفدائى ، الذى استمر إلى أن تحقق الجلاء

كمال رفعت

ولقد كان العمال هم القوة الفسارية مع الضباط الأحرار فى هذه الممارك وكان من طليعية الضباط الأحرار فى تحقيق هذا الالتحام النضالى ، المفقور له كمال الدين رفعت ، ولعله لهذا السبب كان اختياره ليكون " أول وزير عمل " عندما أنشئت وزارة العمل كوزارة قائمة بذاتها فى نوفمبر ١٩٦١ انشلاخا من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

لسنا هنا فى مجال تاريخ تلك الفترة لأن الوقت والمجال لا يتسعان لذلك ، لكننا نكتفى برصد



أمر هويدى



صلاح هادي



وجيه أهافة

عمال النقل المشترك بالقطر
المصرى - سيد قنديل رئيس نقابة
عمال المطابع - محمود عبد الخالق
رئيس نقابة مستخدمي شركة
سوكوتى فاكوم - محمود الجمي
رئيس نقابة عمال التنظيف - أحمد
طه سكرتير نقابة شركة ماركوتى
- أنور مكار سكرتير نقابة المطابع
والفنادق بالقاهرة والجيزة - محمد
أحمد رئيس نقابة عمال المدايع -
محمود قرظلى وسعد مصطفى من
نقابة عمال ترام القاهرة - أحمد
إسماعيل رئيس نقابة عمال
الببسي كولا ..

بيان إني الشعب

وبعد اللقاء أصدرت اللجنة
التأسيسية بياناً وجهته إلى الشعب
المصرى الكريم ، وإلى الطبقة
العاملة ، أكدت فيه تأييدها لحركة
الجيش ، وإصرارها على مواصلة
النضال ضد الاستعمار ومن أجل
تحرير البلاد من الاحتلال
البريطانى .. كما أعلنت بعض
الطلاب القومية للعمال من أمهات
إقامة الاتحاد العام لنقابات العمال
وحماية العمال من الفصل ..
وإعادة النظر في القوانين التى
تمس العمال .. و، للحرص على
الديمقراطية .. واحترام الدستور
والحرث !!

كان هذا هو موقف العمال من
الثورة .. وهى فى مهدها وحتى ٢٥
يوليو ١٩٥٢ .. فعاداً جرى بعد
ذلك ؟
حديث طويل .. فيه أسرار
وألغاز ومفاجآت .. ليس مجاله
الهم .

جيفرسون كادى - بأن الجيش
المصرى قد قام بثورة - وأن الثورة
نجحت وأن هذه الثورة عمل داخلى
وأن بريطانيا أو أمريكا أو هما معا
لا يمكن التدخل ضد الجيش ولا
تعرضا لعملية انتحارية وخوضها
الشعب المصرى كله ضد القوات
البريطانية . هكذا كان فرد واحد
عامل بسيط من جماهير عمال
مصمر سيبا فى تجنيد البلاد
مساندة صدام مسلح كان على وشك
أن يقع بين القوت البريطانية فى
منطقة القناة و الثورة المصرية
الواحدة !!

القيادات النقابية تؤيد

لقد حدث أنه ما إن أعلن البيان
الأول لصركة الجيش صباح ٢٢
يوليو حتى تدافعت مواكب العمال
والفقايات على مقر قيادة الحركة -
فى كوبرى القبة للتهنئة والتشيد ..
وعقدت " اللجنة التأسيسية للاتحاد
العام لنقابات عمال الملكة المصرية
.. اجتماعا فى مساء نفس اليوم
برئاسة السيد فتحى كامل رئيس
اللجنة .. تدارست فيه الموقف ثم
توجهت يوم ٢٥ يوليو إلى مقر
القيادة حيث التقى أعضاءها مع
اللواء محمد نجيب .. القائد العام
وأكدوا لهم تأييد الجماهير العمالية
للحركة .. ثم عقدوا اجتماعا مع
عدد من الضباط أعضاء القيادة
رأسه " البكباشى جمال عبد
الناصر "

وقد حضر هذا الاجتماع من
قيادات العمال .. فتحى كامل
رئيس نقابة عمال الشركة الشرقية
للخان والسجاير بالجيزة - عبد
المعز مصطفى رئيس اتحاد

أو الجلوس فيه ، ومن ثقب الحجرة
التي بها التليفون - فى حوالى
الساعة ٧ مساءً رأينا تحركات
قوات الإنجليز .. عربات لاصحر
لها مشعشعة بالجنود بملابس
الميدان ، وديابات وسدركات
ومصفحات كثيرة ، وأخذ توفيق
عبد الفتاح ينقل بالتليفون إلى رفح
وصفا تفاصيلها بما جرى ويتأرجع
الأسلحة التي يحملها الجنود
الإنجليز .. وعرافنا من رفح أن هذه
الأخبار والمعلومات تنقل إلى
القاهرة أولا بأول ،

الجيش يستعد للمواجهة

وفى صباح اليوم التالي ،
الضبيب ٢٤ يوليو علمنا أن الأوامر
صدرت فى منتصف الليل بإغلاق
طريق القاهرة الإسكندرية -
والقاهرة الإسماعيلية - والقاهرة
السويس - وفى الفجر ٢٤ يوليو
كانت قوات من الجيش المصرى
تتقدم إلى طريق السويس - فى
صمت ثم تنتشر على مواقع واسعة
تتقاطع معه وتواجه الخط الذى
يفترض أن تتجه إليه القوات
البريطانية .
وكانت القوات التى لدى القوات
المصرية أنه إذا حاولت أية قوة
بريطانية أن تتقدم صوب القاهرة
فيجب التصدي لها وإفلقها بآلة
خفيفة حتى لو أدى الأمر إلى عملية
لنتحارية .

تحذير بريطاني

يوصل كمال رفعت قائلا: وفى
نفس الوقت كان قائد الجناح على
صبرى مكلفا من قبل الثورة بأن
يبلغ السفير الإنجليزي " سير رالف
ستيفنسون" والسفير الأمريكى -

عرف فى الصباح بحدث ثورة فى
البلد وأن الثورة لابد أن تكون ضد
الإنجليز ، وأن هؤلاء الإنجليز لابد
أنهم يدبرون أمرا ضد هذه الثورة
، وراح حسنى خلاف يتقصى الأمر
، فحذر شديد ، وقد ساعده على ذلك
صغير سنه ، فاعترف أن فرقة
الكوماندوز الإنجليزينة تستعد
للسفر فى نفس الليلة إلى القاهرة
وأن هناك قوات أخرى تستعد
أيضا لتحرك إلى القاهرة فى نفس
الليلة .. ثم قال حسنى خلاف ما
إن علمت بذلك حتى قررت مغادرة
المعسكرات لورا لأحيط للمستوطنين
علما بها .. ومن أجل ذلك جئت
إليك .

إبلاغ القاهرة

ويستمر كمال رفعت فى سرد
رواية الضباط عبد الفتاح غنيم
الذى يقول ، .. وفى الحال اتصلت
بالصاغ عاطف سعد فى بورسعيد
، وكانت تربطنى له صلة الكفاح
المشترك ضد قوات الاحتلال ،
وكنت أعرف أنه من الضباط
الأحرار ومسانته من الوضع فى
بورسعيد فقال إنه شاهد فى الميناء
٣ ناقلات جنود بريطانية وأنه غير
مطمئن لذلك .. ثم اتصلت
باليوزباشى توفيق عبد الفتاح
فقال:

وكان قد حضر فى نفس اليوم
وقلمت أنه مسئول من المنطقة من
قبل الثورة - وأخبرته بالامر ..
فقررنا أن نتأكد من صحة الخبر
حتى نبلغ القاهرة أخبارا غير
مؤكدة نهيئا إلى مقهى على طريق
المعاهدة بطنين من صاحب أن
يفلقه علينا ولا يسمح بدخول أحد

قانون الإصلاح الزراعي

هويدا غنيم

كان قانون الإصلاح الزراعي ، الصادر في التاسع من سبتمبر عام ١٩٥٢ ، من أهم أهداف ثورة يوليو ، من حيث التأثير الإيجابي الجذري ، في تغير مسار مجتمع ما قبل الثورة ، والثورة في وثقتها المباركة ، تتطرق تجاه التغيير الاجتماعي الشامل ، بإعادة توزيع الثروة الزراعية على أسس من العدل ، بين فئة من المواطنين ، يملكون كل شيء ، والكثرة الغالبة من أبناء الشعب ، لا يملكون أي شيء .

وعلى مدى السنوات الطوال الماضية ، منذ أن قامت الثورة . . أوغلت مسيرة الإصلاح الزراعي ، تجاه أهدافها العليا ، ضمن برامج محددة ، لإعاد توزيع الأراضي الرامية على صغار الفلاحين المعنمين ، وتجميع الوحدات الزراعية الصغيرة ، في وحدات إنتاجية كبيرة ، وتأمين حياة الأضي المستجربين . . وتنظيم العلاقة بين ملاك الأضي ، ومستجريها ، وتحسين أحوال العمال الزراعيين . . مع إيجاد تنظيم تعاوني سليم ، لخدمة الملاك الجدد . . ووضع برامج تسويقية للمحاصيل ، هذا بخلاف تحديث برامج التنمية الريفية الشاملة المتكاملة داخل المجتمعات الزراعية .

وهأنتم في الثالث والعشرين من شهر يوليو الصالي . . نحتفل بمرور نصف قرن على ثورة يوليو المجيدة . . فماذا تعرف الأجيال الجديدة في بلادنا ، عن تلك الإنجازات الكبرى ، التي حققتها الثورة في مجال الإصلاح الزراعي ؟

تمالوا تتذكر التاريخ . . وتنصت إلى بعض الرموز من مفكرينا ، وكتابنا ، الذي عاصروا فجر الثورة ، قبل خمسين عاما ، فهم بعض شهودها العيان .



في البداية يقول الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ورئيس الزراعة: إن قانون الإصلاح الزراعي هو أحد المبادئ الستة الهامة للثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، وكان الهدف من صدوره إعادة توزيع الثروة الزراعية المملوكة لفئة من القطاعات لتتجاوز: من تعداد المجتمع المصري ، في حين أن غالبية العظمى لاتملك سوى عرقها الذي تقدمه يوميا لهؤلاء الملك نظير أجور زهيدة .

ومن هنا كان انطلاق الثورة لتحقيق التوازن في الملكية الزراعية والاقتصاد الزراعي المصري ، وهكذا أصدر أول قانون للإصلاح الزراعي في ١٩٥٢/٩/٩ ثم تلتها مجموعة من القوانين كان آخرها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وقد ترتب على هذه القوانين التالي:

- استيلاء على مساحة مليون فدان وبالتحديد ٩٨٠ ألف فدان تمثل ١/٦ الرقعة الزراعية في مصر ، ثم توزيع ٦٥٠ ألف فدان منها على حوالي ٤١٧ ألف أسرة، قوامها حوالي ٦ مليون فلاح، وبقيت بعض الأراضي التي لم تكن قد استقرت مل كيتها ، وقد تم توزيعها بالتأجير لصغار الفلاحين، وكانت قاعدة التوزيع للأقل مالا ، وأكثر عيالا ، وقد حددت الملكية بـ ٥٠ فداناً للفرد ، و١٠٠ فدان للأسرة المكونة من الزوج والزوجة والأولاد الصغر.

ويستطرد وزير الزراعة ، يقول:

بالرغم من تعاقب قوانين الإصلاح الزراعي وما نشأ عنها من مشاكل .. فإن الإصلاح الزراعي لم يهمل مشروعات التنمية في ظل جرائدها ، وقد قطع فيها شوطا طويلا حتى الآن ، وهذا باعتراف عدد من المنظمات الزراعية العالمية ، من خلال تقاريرها وأشادتها بنجاح مصر في هذا البرنامج، وما حققناه من إنجازات لجزء كبير من

المشتغلين بالزراعة.

ويأضا من خلال إشادة كبار المسؤولين والمؤرخين والمهتمين - بقضايا الأرض والفلاح- بنجاح هذه التجربة الرائدة.

ولعل ما يؤخذ على القانون في مصر هو أن المشرع لم يصدره مرة واحدة كما حدث في كثير من بلدان العالم، مما ترتب عليه إصدار عدة قوانين من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٩ ، ولقد أدى ذلك إلى وجود منازعات كثيرة بين الملك والفلاحين مما أوجى إلى الرأي العام بأن الإصلاح الزراعي هو الاستيلاء على الأراضي من كبار الملاك، وتوزيعها على صغار الفلاحين ، وهذا بالتاكيد مفهوم قاصر لبرنامج الإصلاح الزراعي.

لأن توزيع الأراضي على صغار الفلاحين هدف واحد من أهداف التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة داخل الريف المصري ، وهماي ذى الريادة في زراعة المحاصيل الجديدة ، والأصناف الجديدة، والاعتماد بالقرية المصرية وتطويرها ، والاعتماد بالعنصر البشرى وتطويره، وتحويل هذه القرى إلى مراكز إشعاع داخل الريف المصري في ظل قائد مسيرة الإنجازات الرئيس محمد حسنى مبارك ، ومازلنا نخطو خطوات مضيئة على طريق الاستقلال لتحقيق زيادة في المساحة المزروعة وسد الفجوة الغذائية، وتحقيق فائض للتصدير للتغاش الاقتصادى فى المراحل المقبلة.

الجمعيات التعاونية

ويقول لمهندس محمد رضا إسماعيل رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعي :

إن توزيع الأرض على هؤلاء الفلاحين المعدمين كان ضروريا وقد صاحبه إنشاء الجمعيات التعاونية لتقديم كل مايلزم الفلاحين من دعم فنى وزراعى وإرشادى وتسويقى للمحاصيل حفاظا عليهم من

المضاربات بالأسواق، وكذلك تقديم المعونة والذير والمكينات والجرارات لمساعدتهم وتيسير احتياجاتهم .

وحتى اليوم فإن أراضي الإصلاح الزراعي تسيطر على نسبة إنتاجية ، باعتراف الدولة والأرقام والحقائق واعتراف الناس .

وإن العلاج المنظم للترتب لكل التعليمات هو فلاح الإصلاح الزراعى لأن أراضى هؤلاء الفلاحين أصبحت حقولا ارشادية للمحاصيل عالية الجودة والإنتاج، واستقطاب لمحاصيل جديدة تدرج فى أراضى الإصلاح ، لأن الفلاح ينتمطل فلاحا زراعى في دورة ثلاثية طبقا قواعد الإرشاد التى تضعها الدولة، نحن نجد اليوم فلاحى الإصلاح الزراعى بعد وجود جمعيات تعاونية تخدمهم في نظام تعاونى مميز من القاعدة إلى القمة للبيانات التعاونى "الجمعية العامة للإصلاح الزراعي" . وهذه الجمعيات التعاونيات انشأت مشروعات للأمن الغذائى تجاوزت قيمتها حتى الآن ٢ مليار جنيه مصرى بأسوالها الخاصة دون أى دعم من الدولة.

مشروعات عديدة

ولتقتطع الحديث الأستاذ همى الباز مدير علاقات عامة قائلا: هذه الأموال من الفلاحين لكل فلاح يشارك في هذه الجمعيات على أساس نسبة من كل فدان عنده ثم توزع أرباحها على المشتركين آخر العام، وقد بلغ عدد هذه الجمعيات التابعة للإصلاح الزراعي ٧٠٠ جمعية محلية قامت بعدة مشروعات مهمة .

بينما هناك في الائتمان ٤٥٠٠ جمعية لاتحقق ١٪ مما حققته ٧٠٠ جمعية تابعة للإصلاح الزراعى فبالجها الألفية للثورة، ومن هذه المشروعات مشروع ٢٥٠ مليون بيضا، مما ينتج سنويا في محطات عملاقة في كل ريف مصر، ومشروعات لإنتاج ٦ ملايين نجاجة

مسمنة عمر يوم بعد ٤٥ يوما تكون بجساجة تنزن ٢ كيلو جرام، ومشروعات لإنتاج محطات تربية عجول مقدارها ٢٠ ألف رأس سنويا، لتوفير اللحوم الحمراء بأسمعار التكلفة بالإضافة إلى مشروعات إنتاج ١٥ ألف رأس بطو سنويا، وكذلك مشروعات لإنتاج البط والعسل وتجميع الألبان وتسويق الخضر .

ولأن أعداد الأسر قد تضاعفت مع ثبات مساحة الأراضي الموزعة، قد تم الاتجاه لمشروعات جديدة لزيادة دخل هذه الأسر.

من هذه المشروعات توزيع بطاريات صغيرة لإنتاج البيض فى المنازل وتوزيع كاشيات عمر يوم، وتسمين بط، وتوزيع عجول عشار لتربيتها لدى الفلاحين والحصول على القيمة من نتاجها، بالإضافة إلى إنشاء ٨ مراكز تدريبية فى مختلف المحافظات لتعليم حرف تتناسب كل بيئة، ومنع التدرجين شهادات ليمارسوا بها عملا فى مجتمعاتهم مثل مركز فتيات سبراي بمحافظه الغربية ، ومركز تعليم الفتيات صناعة السجاد والتكليم بطوان ، وأيضا فى الغيوم، وبنى سويف، وكفر الشيخ، وذلك لاستحصاس الأيدي العاملة المتعطية.

بالإضافة إلى إسهام الإصلاح الزراعى فى توفير أراض إقامة المدارس، والمحاهد الأهلية، ومكاتب تصنيف القرائن الكريم وتوفير أراضى لنوادى الشباب يسعر رمزى يبلغ ٥ جنيهات للقيام س:يا هو قيمة الإيجار، وإقامة مشروعات للرفع العام كمشروعات الصرف الصحى، ومحطات الكهرباء ، والتليفونات، ومياه الشرب.

والجدير بالذكر أن الدكتور يوسف والي وزير الزراعة يولى اهتمامه بالإصلاح الزراعى ، من حيث سرعة الإنتهاء من تمليك الاراضى الموضوع اليد عليها



بمعرفة صغار الفلاحين، تملكها لهم كشتن باقى الأراضى الملكة والعمل على سرعة إنهاء المنازعات الخاصة والناتج عن تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى لتحقيق استقرار هذه الأراضى.

بعد ٥٥ عاما

يقول المهندس حمدى أمين فتح الباب مستشار مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعى: إن الأساس فى قيام الإصلاح الزراعى هو توفير قطعة أرض وتمليكها للفلاح وأسرته، حيث أن الملكية هي دأما سند الحرية للفلاح، وقد بدأ تحديد الملكية الزراعية بالقانون رقم ١٧٨ الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ بصدر قانون الإصلاح الزراعى الأول الذى حددت الملكية بمعجبه للشخص يمانتى فدان وهناك القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الفاض بمصادرة أملاك الأجانب فى مصر وقد نص علي عدم تملك الأجانب للأراضى المصرية، وتعددت القوانين إلى أن وصلت إلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذى مازلتا نطبقه حتى الآن والذي حدد الملكية بـ ٢٠٠ فدان للأسرة و ١٠٠ فدان للفرد ثم وصلت إلى ٥٠ فدان للفرد، وكان التجزير ٧ أمثال الضريبة.

وقد تعددت العلاقة بين المالك والمستأجر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وقد جعل العلاقة مستمرة ووصلت قيمة الأيجار ما بين ٥٠٠: ٢٠٠ جنيه مصري للفدان الواحد في السنة الواحدة، وقد اتاح القانون للمالك حق طرد المستأجر بإرادته المفردة.

تصحيح وضع خاطئ

يقول المهندس مهدي الفتاح يوسف رئيس إدارة مركزية لحيازة الأراضى بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى:

الإصلاح الزراعى صمم وضعا خاطئا وظلنا فيما يتعلق بتوزيع الملكية الزراعية، وهذه كانت خطوة ضرورية في سبيل تحقيق

الثورة أهم أهدافها، وهو القضاء على الإقطاع، ونحن صدر هذا القانون كان كبار الملاك للأراضى الزراعية حوالى ١٨٠٠ اقطاعى يمتلكون حوالى ١/٥ المساحة الزراعية، وفى مقدمة هؤلاء الاقطاعين بقايا أفراد أسرة محمد على صاحبة التاريخ البعيد فى الاستحواذ على الأراضى وعلى سبيل المثال كان "الغديوى إسماعيل" يملك لنفسه خمسين ألف فدان، ووزع على أعوانه حوالى ٨٧٧ ألف فدان، وذهب ابنته فاطمة هانم جميع أطيان مأمورية إيتاى البارود ومساحتها ستة آلاف فدان، كما ذهب كاتب ديوان أحمد طلعت باشا" ستمئة فدان !!

وقد بلغت ملكية الملك فاروق للأراضى الزراعية بعد عزله عن العرش فى ٢٦ يوليوس ١٩٥٢ مساحة ١٤٦٠٠ فدان، ويأتى بعد ذلك الاقطاعيون الذين هم فى الأصل من أصهار الأسرة المالكة.

مرحلة التحول

ويستمر الأستاذ ديور فى حديثه مشيرا للحكمة التى تأتي من وراء توزيع الأراضى التى كانت تزيد ملكيتها للأسرة عن ٢٠٠ فدان فى قانون ١٩٥٢ ثم مازتيد على ١٠٠ فدان فى قانون ١٩٦٢ بانه عندما

بالشرقية، هذا الرجل كان له اثنان من أبنائه ضباطا فى الجيش المصرى، وقد استشهدوا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ويسمى أب "الشهداء".

وزير آخرون فى البرلمان مثل سميد البيلي من بهوت مركز طلفا بمحافظة الدقهلية هذا الرجل كان يعمل بمعاد سايس عند البرداوى عاشور وهو واحد الاقطاعيين بالدقهلية- ثم أصبح الآن من أبرز نجوم مجلس الشعب.

كذلك عبد الحميد غازى من كفر الشيخ أمين اتحاد الفلاحين فى الاتحاد الاشتراكي وعضو مجلس الشعب على مدى أربعة دورات.

كل هؤلاء أمثلة لفرزتها الثورة وتمت ونضجت واستمرت حتى الآن، وقد حافظ الإصلاح الزراعى على زيادة الإنتاج وخلق مجتمع زراعى صناعى جديد.

أسباب صدور القانون

وفى حوار مع الأستاذ محمود ديور وكيل مجلس الشعب الأسبق عن العمال والفلاحين ونائب رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان الزراعى الأسبق تحدث قائلا: قانون الإصلاح الزراعى كان التعيير القوى من المضمين الاجتماعى لثورة ٢٣ يوليو، الذى حققت به

استقرارا اقتصادى لفئة عريضة من المواطنين، واستقرار اجتماعى وسياسى للمجتمع بأسره. ولقد أصبحت القوى الجديدة (الفلاحين) فى عهد الثورة فى الخطايا التى تستطيع أن تتسبب خيوط الحياة فى الريف من جديد، وتضمن بعملها تماشيا حضاريا يقترب بالقريه من مستوى المدينة، وأصبح أبناء الفلاحين نجوما فى المجتمع، يساهمون بفعالية وإيجابية فى قيادة العمل على كل المستويات.

إنجازات اجتماعية

وبعد هذا الأستاذ محمد إدريس رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى قائلا:

كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثورة اقتصادية واجتماعية لتحرير الفلاح من الاقطاعيين-وكذلك تحرير سياستها الزراعية.

وأصبح أبناء الفلاحين نجوما فى مجالات الحياة المتعددة، من معلمين وأطباء وضباط، وقد أحدثت الثورة هذا التغيير الاجتماعى فى حياتهم وقلقتهم للنور والعلم، وهناك أمثلة كثيرة لهؤلاء الفلاحين الذين كانوا معدمين قبل قانون الإصلاح الزراعى، مثل الحاج عبد السلام الخولى



الفلاحين- أى حوالى ٢ مليون و٦٤٢ ألف فلاح- لا يملك أى منهم أكثر من فدان واحد ، بينما ٣٢٠ /٠ يملكون سوى ٢٧٪ من أراضي مصر الزراعية بكل مايعنيه ذلك من معاناة لصغار الملاك ، ومن سيطرة كبار الملاك ليس فقط على الفلاحين ، ولكن أيضا على القدرات الاقتصادية .

لقد تحول الإيجار الزراعى إلى مايشبه السخرة علما بأن إحصاءات عام ١٩٥٠ تؤكد أن حوالى ٧٥٪ من الفلاحين كانوا مستأجرين زراعيين .

فلقد كانوا مستأجرين اقتصاديا واجتماعيا بصورة أوصت نظام التاجر إلى مايشبه السخرة معا لدفع المالك الكبير للاستئثار خلد محمد خاد العالم الأزهري إلى أن يصف عقود الإيجار الزراعية بأنها "عقود موت" ويكلم الفلاح كل عام وهو كاره صاغر .

عمال بلا حقوق

ويستطرد مستشار الفلاحين حديثه يقول :

العمال الزراعيون الذين بلغ تعدادهم أكثر من ٢ مليون عامل .. عاشوا بلا حقوق حياة أقرب للعبودية ، فالعامل لم يعمل منهم لايزيد من ١٠٠ يوم فى العام .

والأجر يتراوح بين قرشين وثلاثة قروش ، والحماية فى أحط صورها درجة أن نسبة تقشى الأمراض الخطيرة من البلهارسيا ، والجذام ، قد وصلت وفق تقارير محلية وعالمية آنذاك إلى أكثر من ٩٤٪ .

ولقد حاول قانون الإصلاح أيا كانت أوجه القصور والسيئيات التى أحاطت به معالجة هذه الأوضاع غير الطبيعية مستودفا ليس فقط مصالح الفلاحين ، ولكن أيضا حماية الإنتاج الزراعى "العصب الرئيسى للاقتصاد المصرى فى كل مجالاته الغذائية والصناعية والتصديرية" .

بالتوسع الراسى ، وفى إضافه ماصيل جدد إلى رقة الأرض الزراعية فيما يعرف بالتوسع الأفقى .. وتحصيل للساحات الهائلة من رى المياض إلى رى دائم .

وهكذا .. فإن الإصلاح الزراعى لم يكن تنظيما ثوريا اقتصاديا ، ولكنه كان ثورة اجتماعية ، جندت فى صفوف الفلاحين روح القيادة التى انطلق بها أبناء الريف المصرى ، الذين سجدوا أروع صفحات التاريخ كعبد عرابى وسعد زغلول .

حالة احتدام

ويقول الأستاذ عريان نصيب مستشار اتحاد الفلاحين بحزب التجمع

لم يكن مصحفاً أن يصدر المرسوم رقم ١٧٨ لعام ١٩٥٢ المسمى بقانون الإصلاح الزراعى بعد أقل من شهرين على قيام الثورة ، فلقد كانت المشكلة الزراعية والفلاحية فى مصر قد وصلت إلى حالة من الاحتدام بل والامتقان الذى لايمكن استمراره والذى تمثل فى :

الظل الكبير فى هيكل الملكية الزراعية ، وأهل تلك بتبين بوضوح من هذه الأرقام ، فعالية الملاك

بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بهدف إرساء قواعد سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتم حصر موارد الدولة من أجل استغلالها على اكمل وجه .

وبالتالى تم بحث المشروعات التى تحقق التنمية ، ووضع برنامج للتنمية يتم تنفيذه على ٣ سنوات فى عام ١٩٥٢ أنشئ المجلس الدائم للخدمات بهدف النهوض بمشروعات التنمية الاجتماعية ، والتنسيق بينها وبين المشروعات الاقتصادية ، وفى عام ١٩٥٧ اتخذت الدولة تدبجاً مباشراً فى مجرى الحياة الاقتصادية فانشأت "آلية العامة للسنوات الخمس للصناعة" واستهدفت فى الغلة الخمسية الأولى من ١٩٦٠- ١٩٦٥ تنمية الدخل القومى بمعدل يزيد عن معدل زيادة السكان ، وتطوير هيكل الاقتصاد القومى والتوسع الراسى والأفقى فى الزراعة .

ثم نبدأ العمل فى لخطر مشروع منذ عام ١٩٥٩ وهو مشروع السد العالي ، الذى يعتبر إنجازا رائعا لجهود التنمية والتحكم فى نهر النيل ، والحفاظ على المياه التى كانت تضيع سنويا واستغلالها فى تنظيم الزراعات القائمة فيما يس

زاد النفوذ الأجنبى فى مصر ووزع الاحتلال البريطانى بعض أطنان الأسرة المالكة على أخصياعه ، وحصلوا على مساحات كبيرة بعد رهنها لهم من أصعابها الفلاحين البؤساء الذين دمر الفيضان بيوتهم وخسفوا للعديد من الضرائب ، التى بلغ عددها أكثر من ثلاثين ضريبة ، فصار صغار الملاك أجراء بؤساء .

لكل هذه الأحداث جاء قانون الإصلاح الزراعى انتصاراً للفلاحين ، فقامت اغتصابه منهم على يد الأسرة المالكة وأخصياعها من الأراضي التى كانت أصعابها بقرار صدر فى ٩ نوفمبر ١٩٥٢ ، بالإضافة إلى ماسبق توزيعه عليهم على الأراضي التى كانت أصعابها بملكون زيادة عن مائتين فدان للأسرة عام ١٩٥٢ ، ثم ما زال على مائة فدان للأسرة عام ١٩٦١ ، وبذلك انتهت تماما سطوة ملاك الأراضي واستعبادهم .

جهود التنمية

ويقول الأستاذ محمود لبيب :

وبالإضافة إلى شعور الفلاحين بكرامتهم فإن دخل الفلاح المصرى قد ارتفع منذ عام ١٩٥٢ لفترة طويلة ، حيث تم إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى

هيكل الملكية

ويكمل عريان تصنيف: 1 بالنسبة لهيكل الملكية، فيكفي ندرك خطورة هذا القانون ان الوضع بعد أصبح كما يلي: الملكيات أقل من هسداين أصبحت تمثل ٥٧,١٪ من جملة المساحات المزروعة، بينما الملكيات الأكثر من ١٠٠ فدان لا تمثل سوى ٧,٥٪ من جملة المساحة المزروعة، وبالنسبة للعلاقة الإيجابية فقد حرص القانون على قيام علاقة متوازنة بين الملك والمستأجرين تضمن حق المستأجر وورثته في الاستقرار بالأرض طالما لم يخل بأي الزام قانوني أو ملقي. وحق أيضا في الحصول على العائد الجزئي لعمله هو وأسرته طوال العام في الأرض، وفي نفس الوقت حرص القانون على ضمان حق الملك في الحصول على ربع ملكية الأرض، أو لم يشارك بشكل مباشر في العملية الإنتاجية. وتسرى عملية الإنتاج الزراعي على الفلاحين من خلال قيام حركة تعاونية زراعية واسعة في ريف مصر تم الفلاحين بمستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة، والائتمان المالي اللازم لزراعتهم بـأسعار فائدة مريضة، وكذلك تسويق محاصيلهم لمعايتهم من كبار التجار والمسامرة .. إضافة إلى قيام المناخ الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الوصي، سواء بالتعليم أو بالتشغيل العام لدى جماعير الفلاحين. ومنذ منتصف السبعينات، وبعد سيادة نوع الخصخصة والتحرير الاقتصادي، كان لابد أن يتفكك ذلك على واقع الزراعة بالفلاحين، فقد حرص القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٢ الخاص بالإيجارات الزراعية الذي يبيع للمالك باراته المفردة دفع القيمة الإيجارية، وحقه في إخلاء المستأجرين الأرض. كما تم وفقا للقانون رقم ١١٧ لعام ١٩٧٦ تحويل المهام الخطة

بالقانون الزراعي إلى بنك التنمية والائتمان وقروعة الباقي، وتحرير مسعر الفائدة على القروض الزراعية متلما أتاح القانون رقم ٥ لعام ١٩٩٦ حق تلك الأراضي القابلة للزراعة للمستثمرين سواء كانوا مصريين أو غير مصريين بدون أي سقف، وبالمجان أو بإيجار رمزي.

نحو الخصخصة

ويختتم عريان نصيف حديثه قائلا:

وكان لهذا التحويل الحاد في التوجه نحو الخصخصة والتحرير في الزراعة، عديد من السلبيات - التي أثرت سلبيا على أوضاع الفلاحين وعلى محصلة الإنتاج الزراعي سيما يستمر مع تلافى هذه الآثار مايلي:

تمكين الشركة التعاونية الزراعية من القيام بدورها الموهلة له تجاه مطالب الفلاحين في الائتمان، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتسويق محاصيلهم، وتوفير الحد الأدنى من سبل الحياة الإنسانية من خلال نشر مظلة التأمينات المسحبية والاجتماعية بشكل جدي وحقيقي، كغالبية ظروف العمل الملائمة اقتصاديا واجتماعيا، لعمال الزراعة والتراهيل، وخاصة بالنسبة للعاملين في المجال الشاق من الأطفال والفتيات، تمكين الفلاحين الذين أصبحوا من القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٢ من الحصول وفق نص هذا القانون على أراض جديدة مستصلحة ومستزرعة. وأخيرا... التسقيف الزراعي العربي بما يمكنه من استثمار خبرة الزراعة لدى ملايين الفلاحين المصريين، مع وفرة الامكانيات الواسعة للأراضي القابلة للزراعة في الصحاري من الدول العربية كالسودان، حماية لصر المنطقة العربية وتقليلها من اللجوء إلى الخارج لاستيراد النسبة الأكبر من غذائها.

التشريعات العمالية وتطورها ما قبل وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢

لقد كان أعظم ما في ثورتنا أن أعادت الحقوق لمن طال حرمانهم منها فحصل العمال في عهدنا على مكاسب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر، حددت ساعات العمل، كلفت حدا أدنى للأجر - اشركت العمال في إدارة الشركات التي يعملون بها، كان العمال نصيب في الأرباح - أمنت العمال ضد الشيوعية - المعجز، والرفاه، والأراضي المستعمية ..

ولقد كان لكل ما صدر من قوانين في عهد الثورة نصرا عظيما للطبقة العاملة التي كاهنت قرونا طويلة وفي الوتات نفسها كانت ثورة جديدة لإقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تسوده العدالة والرفاهية.

لقد كرمت الثورة العمال حين نص الميثاق الوطني على تخصيص نصف المقاعد في كل المجالس الشعبية والنيابية وعلى جميع المستويات لعمال والفلاحين، وقد أكد الميثاق بأن العمل حق، العمل واجب، العمل شرفه العمل حياة

■ أمان عييد

وفي معامل الدخان والسجائر .
- قانون رقم ٢٠ لسنة ٣٢ : نظم عمل النساء في الصناعة والتجارة
- قانون رقم ٤٨ لسنة ٨٠ : نظم تشغيل الأحداث في الصناعة .
- قانون رقم ٤٧ لسنة ٣٥ : تحديد ساعات العمل في بعض الصناعات .
- قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ : بشأن إصابات العمل
- قانون رقم ٨٥ لسنة ٤٢ : بشأن نقابات العمال
- قانون رقم ٨٦ لسنة ٤٢ : بشأن التأمين الإجباري ضد حوادث العمل
- قانون رقم ٤٦ لسنة ٤٤ : أول قانون شامل ينظم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال من حيث تحديد حقوق كل منهم وواجباته من العمال في الإجازة السنوية المرضية والرعاية الطبية وأحوال انتهاء العقد وما يترتب على ذلك من مكافآت أو تعويضات .

لم تكن مصر تعرف من تشريعات العمل سوى المواد الخمس التي كان يتضمنها التفتيش المدني الأول الذي صدر سنة ١٨٨٣، وقد احتذى المشرع في صياغتها نصوص التفتيش المدني الفرنسي، غير أن المشرع المصري ألغى نظام الطوائف وأعلن مبدأ حرية العمل ومزاولة المهنة بالسهم الصادر في يناير سنة ١٨٩٠.

وبعد بداية هذا القرن ونحو الصناعة الحديثة مع رؤوس الأموال الأجنبية وتطور التشريعات التي أنشأها بنك مصر فقد بدأ المشرع في الاهتمام بالتشريعات العمالية وبدأ بالتشريعات التي تمس الفئات الأولى بالرعاية .

مرأجل تطور تشريعات العمل ■ أولا : مرحلة ما قبل الثورة

- قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ بشأن تشغيل الأحداث في معامل حليج القطن
- ١٩٢٤-١٩٢٦ : بشأن تشغيل الأحداث في مجالات كيس القطن

- **قانون رقم ٧٢ لسنة ٤٦ :**
نظم تصديق ساعات العمل في
الحال التجارية ونور العلاج .
- **قانون رقم ١٠٥ لسنة ٤٨ :**
نظم التوفيق والتحكيم في منازعات
العمل
- **قانون رقم ٩٧ لسنة ٥٠ :**
نظم عقد العمل المشترك
- **قانون رقم ١١٧ لسنة ٥٠ :**
عالج مسؤولية صاحب العمل عن
التقصير عن إصابات العمل
وأضرار المهنة .
- **قانون رقم ٢١٠ لسنة ٥١ :**
يعتبر أول قانون أساسي يتعلق
بالعاملين المندوبين بالوكالة .
■ **ثانياً : مرحلة ما بعد الثورة**
- **قانون رقم ٢١٧ لسنة ٥٢ :**
بشأن عقد العمل الفردي على محل
قانون ٤٤ لسنة ٥٤
- **قانون رقم ٢١٨ لسنة ٥٢ :** بشأن
" التوفيق والتحكيم
بشأن نقابات العمال لتحقيق
الرعاية الاجتماعية
- **قانون رقم ٤١٩ لسنة ٥٥ :**
بشأن إنشاء صندوق للتأمين وأجر
للإضرار للعمال
- **قانون رقم ٤٦ لسنة ٥٨ :**
أفرد تنظيمها خاصة بالتشغيل في
المناجم والمحاجر .
- **قانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ :**
بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية
والحاكمات التأديبية وكان أول
صدره يسرى على العاملين في
الحكومة ثم امتد نطاق سريانه
بالتعديل الذي جاء به القانون ١٩
لسنة ٥٩ .
- **قانون رقم ٢٠٢ لسنة ٥٨ :**
بشأن التأمين والتعويض على
إصابات العمال بدلا من القانون ٨٩
لسنة ٥٠ .
- **قانون رقم ١٩ لسنة ٥٩ :**
بشأن العاملين بالهيئات العامة ،
الجمعيات والهيئات الخاصة
والعاملين في شركات القطاع العام
أعضاء مجالس إدارة التشكيلات
النقابية .
- **قانون رقم ٥٢ لسنة ٥٩ :**
بشأن التأمينات الاجتماعية ليحل
محل القانون ٤١٩ لسنة ٥٥
والقانون ٢٠٢ لسنة ٥٨ .
- **قانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ :** وهو
المعروف بقانون العمل الموحد

بعد أن أعلنت الوحدة بين مصر
وسوريا عام ٥٨ كان لزاما أن
يوجد قانون عمل موحد يصدر
مستملا على أحكام قوانين العمل
للتفرقة سواء فيما يخص بعقد
العمل أو فيما يخص بالتدرج
والتدريب المهني وتوظيف وتدريب
العاملين والتأمين المهني للعاجزين
عن العمل وتدريبهم أو فيما
يخص تنظيم العمل وتحديد
ساعات العمل ، وتشمل الأحداث
والنساء والعمل في المناجم
والمحاجر وكذلك نقابات العمال
والتوفيق والتحكيم في منازعات
العمل - **قانون رقم ١٥٨ لسنة ٥٩ :**
المعروف بقانون عقد العمل
البحري وهو يسرى على كل عقد
يلتزم شخص بمقتضاه العمل تحت
إدارة ريان تجاريف بحرية
من سفن الجمهورية وهذا القانون
لا يسرى على العاملين في الموانئ
من أعمال إرشاد السفن ، تنظيف
السفن ، شحن السفن ، تفريغ
السفن أو إصلاحها .
وقد أجاز القانون سريان
أحكامه على السفن التي تزيد
حمولتها عن مائة وخمسون طنا
ولاتبلغ مساحتها عن ١٤٠٠ بقرار من
وزير الدفاع بالتشاور مع وزير
القوى العاملة
■ **ثالثا : بعد قوانين يوليو**
الاشتراكية ١٩٦١
نظرا إلى أن العمل لم يصعب
سلة في عملية الإنتاج بل أصبحت
قوى العمل مائة لعملية الإنتاج
ذاتها ، فقد كفل الشارع للعامل
حدا أدنى للأجر واشتراكا إيجابيا
في الأرباح ومصاحبه اشتراك
حقيقي في الأرباح في ظل ظروف
عمل تكفل الكرامة للعامل مع
تخفيض ساعات العمل إلى ٤٢
ساعة أسبوعيا .
ويعد صدور قوانين سنة ١٩٦١
الاشتراكية التي أتت إلى تأمين
أنوار الإنتاج وظل قطاع عام
يملكه الشعب ويعمل السئولية
الرئيسية في خطة التنمية كانت
القوانين التالية :
- **قانوني ١٤١ ، ١٤٢ لسنة ٦١ :**
مشاركات العاملين في الأرباح
وإدارة
- **قانون رقم ١٣٣ لسنة ٦١ :**
تخفيض ساعات العمل في

المؤسسات الصناعية إلى ٤٢ ساعة
أسبوعيا دون أن يترتب على ذلك
أي تخفيض في الأجر .
- **قانون رقم ١٠٢ لسنة ٦٢ :**
بشأن مضاعفة الحد الأدنى للأجر
في الصناعة .
- **قانون رقم ٢٤ لسنة ٧٤ :**
بشأن العاملين بالقطاع الخاص
حيث قرر الحق في نفقات الجازة
وتعديل أحكام الإجازات .
- **قانون رقم ٤٨ لسنة ٧٤ :**
بالنسبة للعاملين بالقطاع العام
- **قانون رقم ٦٤ لسنة ٧٤ :**
بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص
وتحديد حد أدنى لأجورهم
- **قانون رقم ١٣٩ لسنة ٧٥ :**
خاص بتأمين التأمين بهدف تجميع
النصوص المتفرقة التي تنظم تأمين
العاملين
- **قانون رقم ٤٠ لسنة ٧٥ :**
تقرير إعانة غلاء المعيشة للعاملين
بالقطاع الخاص
- **قانون ١٠٤ لسنة ٧٥ :** تقرير
إعانة غلاء معيشة العاملين بالقطاع
العام .
- **قانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ :** وهو
قانون التأمين الاجتماعي ويسرى
على كافة العاملين في كافة قطاعات
النشاط الحكومي العام والخاص
والاستثماري والتعاوني تد أنشأت
عليه تعديلات عدة بالقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٧٧ وبالقانون رقم ٤٧
لسنة ٨٤ .
- **قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ :**
وهو المعروف بقانون النقابات
العمالية ، حيث صدر في أول مايو
٧٦ وعُدل بالقانون رقم ٦٠
لسنة ٧٦ ثم بالقانون رقم ١ لسنة
١٩٨١ وهو يسرى على العاملين في
كافة القطاعات الحكومي العام
والخاص والتعاوني والاستثماري
فضلا على عمال الزراعة وعمال
الخدمة المنزلية وقد عدل بالقانون
رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ .
- **قانون رقم ٤٢ لسنة ٧٦ :**
تقرر فيه إعانة غلاء المعيشة
للعاملين في القطاع الخاص
- **قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ :**
المعروف بقانون نظام العاملين
المندوبين بالوكالة .
وتسرى أحكامه على العاملين
بوزارات الحكومة ومصالحها
والأجهزة التي لها موازنة خاصة

بها ووحدات الحكم المحلي
والعاملين بالهيئات العامة فيما لم
يخص عليه اللوائح الخاصة بهم
ولاستسرى أحكامه على العاملين
الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين
أو قرارات خاصة في القضاء -
التيابة - أعضاء هيئات التدريس
بالجامعات ، وقد أدخل على هذا
القانون العديد من التعديلات :
القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ ،
- **قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ :**
المعروف بقانون نظام العاملين
القطاع العام وتسرى أحكامه في
شأن الداملين بالقطاع الخاص
العام ثم صدر القانون رقم ٢٠٢
لسنة ٨١ ونصت المادة الخامسة
منه على عدم سريان قانون ٤٨
لسنة ٧٨ على العاملين بالشركات
الخامسة أحكام القانون المرافق
للقانون ٢٠٢ لسنة ٩١ ، وهنا يجب
التنويه إلى وجود العديد من
شركات القطاع العام لاتخضع
للقانون ٢٠٢ لسنة ٩١ وهي
المصرفي وفي مجال البترول وهي
لها نظمها الخاصة .
- **قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ :**
المعروف بقانون العاملين في المناجم
والمحاجر ، وهو يسرى على
العاملين بمصانع المناجم
والمحاجر والتعدين سواء في
المشروعات التابعة للهيئات العامة
أو وحدات الحكم المحلي أو في
القانون يجمع طوائف من العمال
يختصون عن بعضهم في
التعديلات الأساسية التي تحكمهم
(القطاع الخاص - القطاع العام
- مشروعات تتبع أهدا
الخاص) .
- **قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة**
١٩٨١ ، وهو المعمول به حتى الآن
وإلى أن يصدر مشروع القانون
الجديد صدر هذا القانون ونشر
بالجريدة الرسمية في ١٢ أغسطس
سنة ٨١ وعُدل بالقانون ٣٣ لسنة
٨٢ ثم أضيف إليه في ١١ آب الثاني
فصل رابع بالقانون رقم ١٩٩ لسنة
٨٢ تحت عنوان : تنظيم الصاق
العامل المصريين بالعمل في
الخارج .
وهذا القانون يسرى بصفة

مظلة التأمين الاجتماعي أحد المكاسب التاريخية

إذا تحدثنا عن ثورة ١٩٥٢ فلا بد أن يكون في مقدمة إنجازات هذه الثورة قضايا العمل والعمال .. لقد كان الخط الأكبر من مكاسب الثورة من نصيب قطاع العمل فعلى سبيل المثال لا الحصر .. الإصلاح الزراعي سبتمبر ١٩٥٢ ثم قوانين تنظيم علاقات العمل وأشهرها القانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ ، والذي طبق على شطرى الجمهورية العربية المتحدة في مصر وسوريا ثم جاءت القرارات الاشتراكية عام ١٩٦١ التي منحت الكثير من المزايا للعمال وبدأ بها عصر القطاع العام وتضمن الدستور في المادة ١٧ منه أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحة ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا وذلك وفقا للقانون ، أى أن التأمينات الاجتماعية كانت من أبرز امتيازات الثورة بدأت معها ورافقت المسيرة ، على مدى سنوات طويلة شهدت الكثير من الإيجابيات .. لقد كان الهدف هو تأمين المواطن المصرى وأسرته ضد أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض .

فكيف بدأت هذه المحاولات وما هي المقبات التي صاغت فيها مسيرتها حتى اكتمل البناء وصارت التأمينات في مصر صرحا شامخا عملاقا كما شهدت بذلك الوفود الأجنبية التي تزور مصر ؟؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا التحقيق.

■ عبده مصطفى

منها حتى يمكننا فهم الأحكام العادلة وتفسيرها تفسيراً سليماً ، لهذا سنستعرض أولا التشريعات التي سبقت القانون الموحد رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بالنسبة للعمال في الحكومة ثم بالنسبة للعمالين في القطاعين العام والخاص ، حتى ندمج هذه التشريعات في تشريع واحد يسرى على العمال في الحكومة والقطاع العام والخاص .

ويقول الدكتور صبرى عبد النطلب رئيس الإدارة المركزية للخدمات التأمينية : لعل من أهم الأمور التي أنجزتها ثورة يوليو ١٩٥٢ نظام التأمين والمعاشات للعمال بالحكومة الذى بدأ كنظام متكامل للمعاشات بصدر القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ مقررًا تطبيق هذا النظام على الموظفين الدائمين بالحكومة وشمل التطبيق باقى العمال في الحكومة من مستخدمين ومعال

يقول الاستاذ محمود الشاعر المدير العام سابقا ببيتة التأمينات الاجتماعية كانت البداية لنظام التأمين الاجتماعى المصرى مع الثورة فى خطين متوازيين الخط الأول تأمين العمال بالحكومة والثانى تأمين العمال بالقطاعين العام والخاص وكان لكل فريق من هؤلاء تشريعاته التأمينية المنفصلة به واستمر الحال على هذا النحو حتى صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وكما يؤكد الدكتور سامى نجيب خبير التأمين الاستثمارى ، فإن نظم التأمينات الاجتماعية تؤثر وتتأثر بالظروف والأحوال الاجتماعية والاقتصادية وفى دائمة الحركة وبالتالي فإن قوانين التأمين الاجتماعى عامة قوانين حية غير جامدة تلحقها تعديلات مستمرة يجب إدراكها والتعرف على مושع كل تعديل

النظرة المستقبلية

لتشريعات العمل في مصر ولعل أهم ما يميز تشريع العمل أنه تشريع حركى متطورا لأن المسائل التي ينظمها دائمة الحركة ولا تقف في طورها أو تغيرها عند حد لأن شئون العمل والعمال متتبع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى تطوراتها وتؤثر فى كل هذه الظروف وتتأثر بها فهي مرآة حقيقية للواقع الذى يحياه المجتمع * فمن الطبيعى والضرورى أن تعدل التشريعات المنظمة لعلاقات العمل من وقت لآخر «اصطياغ التشريع بقسط كبير من المرونة بضمأن مراقبته وقابليته للتطور لتجنب مزالق الجمود أو الهيد من الواقع * مواكبة كافة الظروف المحيطة من توصيات وتقنيات دولية والأخذ بما يساير الواقع المحلية الاجتمعية والاقتصادية فى مصر والأخذ بمقولة السيد الرئيس حسنى مبارك « بلا يضار عامل فى عمله » بالقوانين والنظام الاقتصادى الجديد الذى فرضه على العالم كله « الفصخصة » التشريعات إذن هي تشريعات حماية اجتماعية للعمالين وهى حقيقة يؤكدتها التاريخ حيث تطورت صيغها وأساليبها وبلغت فى كل دولة مرتبة تتناسب ودرجة تطورها الاقتصادى والاجتماعى وتتلائم والفكر والنظام السياسيين السائدين فيها .

إلا أن التحولات الاقتصادية التى اجتاحت عالمنا اليوم وبرودها تؤكد وتثيرها التحاليل سوف تلقى بظلال وتأثيرات مؤكدة على العمالين سلبا أو إيجابا فهى فى النهاية سوف تتألم من مكتسبات العمال وهو الأمر الذى يؤثر بالضرورة على نتاج إجمالى ظروف العمل الذى هو أمل الشعوب فى غد أفضل .

ولكن تغيير الظروف لابد وأن يواكبه تغيير فى النظرة إلى الأساليب الأمثل لعلاجها وذلك منغير النظرة إلى أساليب الحماية الاقتصادية للعمالين فى الحاضر والمستقبل .

أساسية فى شئ العمالين بالقطاع الخاص وأيضاً فى شئ العمالين بالقطاع العام فيعالم يربطه بينه نص خاص فى قانونهم ، وتسرى بعض أحكامه فى شئ العمالين بشركات قطاع الأعمال العام الذين يسرى فى شأنهم القانون رقم ٢٠٢ لسنة ٨١ ويسرى الباب الخامس منه بشأن السلامة والصحة المهنية على وزارات الدولة وأجهزة الحكم المحلى والهيئات العامة كما يمتد نطاق سريان أحكامه إلى شركات الاستثمار المنشأة ، وفقا لأحكام القانون ٢٢٠ لسنة ٨٩ بشأن قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة حيث تعتبر الاستثمارات المنشأة طبقاً له من مشروعات القطاع الخاص أى كانت الطبيعة القانونية للأعمال المصرية المساهمة فيها وذلك طبقاً لصريح نص المادة السابعة منه ، ومع ذلك استثنى قانون الاستثمار المنشآت المقامة فى المناطق الحرة من بعض أحكام قانون العمل المذكور .

ومن الفئات التى يشملها هذا القانون : العمالون بالمشآت الصحفية الفاضلة لقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وإن كان للصنفين بعض الأحكام الفاضلة بهم فى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين .

كما تسرى أحكام هذا القانون على العمالين بالمدارس الفاضلة الفاضلة للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ فيما لم يرد بشأنه نص خاص .

هذا ومازال التطور مستمر ، ونحن حالياً فى انتظار إقرار مشروع قانون العمل المحدد حيث ظهرت أهمية إعداد مشروع لينظم علاقات العمل لمواجهة التطور الجذرى الذى يمر به المجتمع المصرى اجتماعيا واقتصاديا سبياً نحو غد أفضل فى ظل الفصخصة المصرية الاقتصادية التى تعطى الدور الأكبر فى مجال التنمية للقطاع الخاص .

ويصدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ مع ادخال بعض التعديلات على القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالموظفين في ذلك الوقت بموجب القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠، وفي مرحلة ثانية جاء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بأحكام موحدة في مجال المعاشات بالنسبة لكل المتقاعدين بالقوانين المشار إليها من العاملين بالحكومة . وقد كان الدخل المعطى بينما في مجال تلك القوانين هو المرتب الأصلي المستحق للمؤمن عليه دون أى إضافات أخرى وكان ذلك يوفر التغطية الكاملة للدخل نظرا لأنه لا تكن هناك بالفعل إضافات ذات قيمة يحصل عليها العاملون بالحكومة إلى جانب رواتبهم الأصلية ومن أهم ما تضمنته القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والذي أطلق عليه قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها ومعالها المدنيين :

- إنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومعالها المدنيين وموظفي ومستخدمي وعامل الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى سواء تلك التي تطبق نظام مسووظي الدولة أو التي يصدر بانقاعها بأحكام هذا القانون قرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات.

- إيقاف سريان أحكام هذا القانون على المنتفع إذا نقل إلى إحدى الجهات التي لا يتنفع موظفوها بأحكام مالم يصدر قرار من وزير الخزانة باستمرار انتفاع الجهة بأحكامه .

- يعهد بإدارة صندوق التأمين والمعاشات إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وتعتبر مؤسسة عامة تخضع لإشراف وزير الخزانة ولها الشخصية الاعتبارية ويكون لها ميزانية مستقلة ملحقة بالميزانية العامة للدولة ويضمها مديرها في صلاتها مع الغير ويكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتحديد اختصاصاته قرار من

رئيس الجمهورية .

- انتقال حقوق التزامات كل من صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين المنشأ بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ وصندوق التأمين والمعاشات لستخدامي الدولة ومعالها الدائميين المنشأ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ إلى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

أما المزايا ونظام التأمين والمعاشات التي تقررت بهذا القانون فهي :

أولا : صالغ التأمين : وتصرف في حالات وفاة المنتفع وهو بالخدمة والعجز الكلي المعنى للخدمة أو العجز الجزئي المعنى للخدمة ويتم صرف نصف قيمة التأمين في الحالة الأخيرة كما يتم تقدير قيمة التأمين بنسبة من المرتب أو الأجر السنوي وفقا لسن المؤمن عليه في تاريخ تقدير التأمين .

ثانيا المعاشات : وتستحق عند انتهاء خدمة المؤمن عليه مع مدة اشتراك لا تقل عن ٢٠ سنة ويستثنى من ذلك الفاء الوظيفة أو الفصل بقرار جمهوري أو بلوغ سن التقاعد فتكون المدة المطلوبة

١٥ سنة على الأقل وتقسوى المعاشات بواقع جزء واحد من خمسين جزءا من متوسط الرتبات عن كل سنة من سنوات الخدمة بشرط عدم تجاوز ثلاثة أرباع المتوسط المحسوب على أساسه المعاش .

وتصرف معاشات الوفاة الطبيعية أو العجز الطبيعي الذي للخدمة مهما كانت مدة الخدمة ويربط المعاش في هذه الحالة بحد أدنى قدره ٤٠٪ من المتوسط .

كما تصرف معاشات الوفاة أو العجز المعنى للخدمة نتيجة إصابات العمل على أساس ٥/٤ المرتب أو الأجر الشهري الأخير مهما كانت مدة الخدمة ويزاد قيمة التأمين المنصرف في هذه الحالة بقيمة ٥٠٪ .

ثالثا : نفقات الجنازة ويؤتيها الصندوق إلى كل صاحب معاش وتقدر بمعاش شهر واحد بعد أدنى خمسة جنيهات تصرف للأرملة أو أرشد عائلته أو أى شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات .

ثم صدرت قوانين تكديمية لهذا القانون هي :

- القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنع معاشات للموظفين والمستفيدين الذين انتهت خدمتهم



رحلة طويلة في دواوين الحكومة .. وفي النهاية الانتظار بالساعات لقبض المعاش ١١

قبل أول أكتوبر ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش . - القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمين الصحي للعاملين في الحكومة وفيئات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

هذا بالنسبة لتطوير النظام التأميني للعاملين بالقطاع الحكومي منذ بداية الثورة وحتى مطلع السبعينيات - فعندما كان الحال بالنسبة للتأمينات للعاملين في القطاع العام والخاص ينسأ الفترة ؟

وتقول الأستاذة أمينة البيك رئيس الإدارة المركزية لمنطقة وسط القاهرة للتأمينات في أول أبريل عام ١٩٥٦ بدأ تنفيذ قانون التأمين والإشراف للعامل والذي صدر برقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ ويشمل جميع العمال الفاضعين لأحكام القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي ومنذ صدور هذا القانون والذي يعتبر بحق الهيئة الأولى في مسيل الأخذ بنظام التأمين الاجتماعي على العاملين في القطاع الخاص صدرت عدة قوانين لاحقة له ومكملة مع استحداث المزايا الجديدة في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وهي القوانين .

- القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل والذي حل محل القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ والقانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ والقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٠ .

- القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمين المعنى للماجزين عن العمل

- القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وهو أول قانون للتأمينات الاجتماعية

ضم جميع التشريعات التي سبق تطبيقها على القطاع الخاص في قانون واحد والتي قرر صرف معاش عجز أو وفاة بما يعادل ٢/٥ من الأجر بدلا من تعويض النعفة الواحدة .

وكان هذا القانون يطبق على جميع العاملين في القطاع الخاص في إقليم الجمهورية العربية المتحدة بمصر وسويسرا.

وكان آخر تشريع تأميني للقطاع الخاص والعام قبل توحيد التشريعات التأمينية هو صدور قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي وضع الأسس الثابتة والصديقة لنظم تأمين الشيفوخة والمجزر والوفاة وتأمين إصابات العمل كما أضاف نوعين جديدين من التأمين هما التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة ، وكانت مصر من أولى الدول التي استكملت تشريعاتها التأمينية في ذلك الوقت .

ثم شهد شهر سبتمبر من عام ١٩٧٥ نقطة تحول هامة في تطور التشريعات التأمينية وذلك بصدر قانون التأمين الاجتماعي الموحد رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي قسرد لأول مرة توحيد أنظمة التأمين الاجتماعي في قطاعات العمل الثلاثة .. الحكومي والعام والخاص .. تحقيقاً لهذه التكاليف الفرص بين جميع العاملين بالدولة وتطويرا للمنافع التأمينية التي توفرها الدولة لهم وقد اكتمل البناء التشريعي بصدر هذا القانون الذي ضم أنواع التأمينات التالية :

- تأمين الشيفوخة والتعجز والوفاة
- تأمين إصابات العمل
- تأمين المرض (التأمين الصحي)
- التأمين ضد البطالة
- تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات ، ومن المزايا الجديدة التي جاء بها هذا القانون :

- زيادة الحد الأدنى لمعاش العجز أو الوفاة من ٤٠٪ إلى ٦٥٪ من المتوسط خلال السنة الأخيرة أو مدة الخدمة إن قلت من ذلك .
- زيادة الحد الأدنى لمعاش التقاعد من ٥٠ من متوسط الأجر خلال الستين الأخيرين إذا زادت مدة الاشتراك عن ٢٢ سنة

وعلى ألا يقل عن الحد الأدنى الرقسي .

- وصول المعاش إلى ١٠٠٪ من الأجر لمن لا تتجاوز معاشاتهم ثلاثين جنبها وتم رفعها الآن إلى ٧٠ جنبها .

- رفع الحد الأدنى لمصاريف الجنائز وصرفها عند وفاة المؤمن عليه وعدم قصرها على صاحب المعاش .

- زيادة معاش الأمثلة في حالة وجودها بمقدرها إلى ٢/٣ المعاش بدلا من النصف

- حق الإين في الاستمرار في صرف المعاش طالما في مراحل التعليم العالي إلى سن ٢٦ سنة

- حق المؤمن عليه في تعويض النفعة الواحدة عن عدد السنوات التي تزيد عن الحد الأقصى لمدة الاشتراك وهي ٣٦ سنة .

ونظرا للصعوبات التي ظهرت عند تطبيق هذا القانون على بعض فئات الشعب وخاصة المشتغلين بالزراعة وصغار العاملين لصاحب أنفسهم ممن لا تربطهم بصاحب عمل معين علاقة محددة لطبيعة العمل في هذه الأنشطة ، فقد صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين لفئات

، سوى الضعيف العاملة التي لم تشملها قوانين التأمين والمعاشات ، وبهذا امتدت مظلة التأمين الاجتماعي إلى العاملين المؤقتين في الزراعة وصغار حائزي الأراضي الزراعية وصغار الملاك (أقل من ١٠ أفدنة) وصغار ملك المبانى ممن يقل نصيب كل فرد فيها عن ٢٥٠ جنبها سنويا

وهما من في الصيد لن مراكب شراعية وصغار المشتغلين لصحاب أنفسهم كالبحالة الجائلين ومندبي السيارات وموزعي الصحف .

ثم صدر القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بإضافة فئات جديدة لتتبع مظلة التأمين الاجتماعي ضمن قانون التأمين على أصحاب الأعمال مثل الأدباء والفنانين والعلماء والسياسيين والعلماء

التجاري وفئات أخرى . ثم صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي من أهم المزايا التي جاء بها القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

- استحداث حق الأخرى والأخوات في الحصول على معاش مع وجود الوالدین

- رفع الحد الأقصى لمن تقل معاشاتهم عن خمسين جنبها شهريا إلى ١٠٠٪ من متوسط الاشتراك بدلا من ٨٠٪ .

- رفع الحد الأقصى لمعاشات العاملين بالأعمال الصعبة والخطرة إلى ١٠٠٪ من أجر الاشتراك

- استبدال تعويض النفعة الواحدة بمعاش المؤمن عليه الذي تقع وفاته أو يثبت عجزه عجزا كاملا بعد ستة من تاريخ انتهاء خدمته أو ويبلغ سن الستين بعد التاريخ المذكور كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل .

- منح صاحب معاش العجز الكامل إمانة مرافق بنسبة ٢٠٪ من قية المعاش إذا ثبت حاجته لمرافق .

- زيادة نفقات الجنائز إلى معاش شهرين بعد أدنى خمسون جنبها

- إعطاء الحق للمؤمن عليه في الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيفوخة وهي ١٠ سنوات .

وقد استهدفت هذه التعديلات تغطية جميع الثغرات التي تكشف عنها التطبيق الفعلي للقانون ٧٩ لسنة ٧٥ كما تضمنت هذه التعديلات أيضا :

- تخفيض مدة استحقاق معاش الشيفوخة عند بلوغ سن الستين إلى عشر سنوات بدلا من ١٥ سنة ثم صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ الذي أعطى المرأة العاملة المؤمن عليها الحق عند ترك الخدمة في صرف تعويض دفع واحد في

حال عدم استحقاقها معاش بدلا من ترك هذا التعويض لن بلوغ سن الستين وعلى أن يتم الصرف في حالات الزواج أو الطلاق أو التسرل أو بلوغ سن الواحدة والخمسين فأكثر من تاريخ طلب الصرف .

- القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات ١٥٪ برفع الحد الأدنى للمعاش إلى ١٢ جنبها برفع معاشات القانون ١١٢ لسنة ٧٥ إلى ثمانية جنبها شهريا بدلا من ستة .

- ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ للعاملين المصريين بالخارج بمقود شخصية وبني فيه أن يكون نظاما متكامل متشبا مع كافة المزايا وأوجه التطوير

مؤتمر دولي للتأمينات بالقاهرة

هذا وقد شهدت القاهرة خلال الفترة من ١٦ - ١٩ أكتوبر من عام ١٩٧٨ المؤتمر الإقليمي الإفريقي السادس للتأمين الاجتماعي الذي نظمت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالاشتراك مع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ومضرة وفود من ٢٠ دولة إفريقية كما حضره مراقبون من العراق والكويت ومنظمي العمل العربية والدولية والأمانة العامة للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي .

حيث وجه الرئيس محمد أنور السادات كلمة للمحضر أكد فيها إصراره على استكمال مسيرة التأمين الاجتماعي حيث قال (إن هذا ليس حتى أدنى رقم مصري يكفل مصريرة بل هو رقم للمعاش المناسب والرعاية الكاملة) .

وقد أشاد المؤتمر الإفريقي السادس في ختام أعماله بالتجربة المصرية في مجال التأمينات وطالب بزيادة المعاشات بصفة لورية لمواجهة التضخم .

وفي بيان الحكومة أمام مجلس الشعب في عام ١٩٧٨ أيضا أكد الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت أن التأمينات الاجتماعية تمثل أولوية

بصرفه ينلشه من تقديم إقرار بأنه
مازال على قيد الحياة .

التوسع في منافذ مصرف
المعاشات لتخفيف الأعباء عن
المواطنين

- توصيل المعاشات العجزة

وكبار السن للعازل وقد بلغ عدد
الحالات حوالي ٢٤ ألف حالة

- تخفيض المدة الموجبة

لاستحقاق معاش الشيفوخة إلى
عشر سنوات بدلا من ١٥ سنة

وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب
الأعمال ومن في حكمهم وأصحاب

معاش التأمين الشامل .

يوجد ، فإن قوانين التأمين

الاجتماعي - كما قلت في بداية

الموضوع - قوانين حية تلحقها

تعديلات مستمرة تتأثر بالظروف

والأحوال الاجتماعية والاقتصادية .

ولهذا فإن هناك تعديلات جديدة

مازالت في دور المراجعة التشريعية

لتطوير قوانين التأمين الاجتماعي .

ومن أبرز هذه التعديلات كما

حدثتها الدكتور أمينة الهنسي

وزيرة التأمينات والشؤون

الاجتماعية ٦ تعديلات تشمل :

- تبسيط طريق حساب المعاش

ويصنف خاصة في حالات المجز

والوفاة .

- معالجة ظاهرة التهرب التأمين

ورفع أو زيادة العقوبات التي تقدر

على المخالفين لتحقيق الردع

المطلوب نظرا لأن الأسلوب الحالي

في الفرضات البسيطة التي

يتحملها صاحب العمل في القطاع

الخاص لاتناسب مع جريمة

التهرب التأميني .

- تحقيق التوازن المطلوب بين

معاشات قانون التأمين الاجتماعي

الشامل لتخفيف الأعباء عن

الفئات العامة .

- تحويل نظام التأمين

الاجتماعي على العاملين المصريين

بالخارج ليكون نظاما إجباريا

لتحقيق الهدف من النظام في تأمين

أمر العاملين بالخارج .

- مراجعة نسب التخفيض

الحالية للمعاش الميك وتعديلها

لتناسب مع نسب التخفيض

الاكثورية المصححة التي تحقق



حسين اسدي بونس
موظف في مصلحة السكك
الحديدية قبل ثورة يوليو
١٩٥٢ .. ترك الوظيفة
لضيق مصلته وقرر له
معاش شهري (١٠ جنيهات
فقط) .. حاول أن يأخذ
معاشا كاملا لأنه لا ذنب
له في ضيق مصلته ولكن
لم يستجب أحد لتفلاته !!

حقوق تأمينية سنوية للمواطنين

١٥٠ مليار جنيه احتياجات

مناذيق التأمين الاجتماعي

- زيادة سنوية للمعاشات رفعت

قيمتها بدرجة كبيرة فالمعاش الذي

كان ٢٣٥ جنيه عام ١٩٨٧ بلغ

الآن حوالي ١٢٠٠ جنيه ومعاش

التأمين الشامل الذي كان ٦

جنيها عام ٨٧ بلغ الآن ٨٠

جنيها .

- التوسع في استخدام برامج

الحاسبات الآلية وميكنة نظام

التأمين الاجتماعي لتبسيط وتيسير

وسرعة انعام العمليات التأمينية

للمواطنين .

- تشغيل نظام الصرف الآلي

للمعاشات من خلال بطاقات

ATM

- تبسيط نظام الإقرار السنوي

لأصحاب المعاشات والذي تم

بموجبه

إعطاء صاحب المعاش الذي يقوم

أولى لدى الحكومة للاتجاه نحو
مزيد من العدل الاجتماعي وتأمين
للمواطن المصري بهدف كفالة حد
أدنى للمعاش لجميع من تركوا
الخدمة سواء كانوا بالحكومة أم
بالقطاع العام والخاص .

ويقول الأستاذ أحمد مفتاح

رئيس الإدارة المركزية لخطوة

جنوب القاهرة لقد شهدت الفترة

من ١٩٨١ وحتى الآن صدور عدد

كبير من التشريعات التأمينية

بعضها يتعلق بزيادات دورية

للمعاشات والبعض الآخر يتعلق

بتعديلات في القانون ، ومن أهم

هذه التعديلات :

- القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤

بتعديل بعض أحكام قانون التأمين

الاجتماعي والذي تقرر بموجبه

نظام المكافأة .

- القانون رقم ١١٠ لسنة

١٩٨٥ بشأن الاشتراك في نظام

المكافأة

- القانون رقم ١٠٧ لسنة

١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون

التأمين الاجتماعي

- القانون رقم ٢٠ لسنة ٩٢

بزيادة المعاشات بنسبة ٢٠٪

وتعديل بعض أحكام قانون التأمين

الاجتماعي .

- القانون رقم ٢٠٧ لسنة

١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون

التأمين الاجتماعي والذي تم

بموجبه انشاء الهيئة القومية

للتأمين الاجتماعي لتحل محل

الهيئة القومية للتأمين والمعاشات

والهيئة القومية للتأمينات

الاجتماعية

- القانون رقم ٢٢٢ لسنة

١٩٩٦ بإعفاء المبالغ التي تصرف

للعامل بمناسبة بلوغه سن التقاعد

أو انتهاء خدمته من جميع الضرائب

والرسوم .

- كما صدر قانون الطفل والذي

تم بموجبه منح المرأة العاملة في

القطاع الخاص مثل العاملة

في الحكومة والقطاع العام إجازة

وضع مدتها ثلاثة شهور بأجر

كامل .

- في إطار خطة توفير الحماية

تطور قوانين العاملين ورعايتهم في نصف قرن

لم تكن مصر تعرف تشريعات لتنظيم أمور العاملين في الدولة قبل الثورة .. باستثناء بعض الأوامر المنظمة للاستخدام الحكومي .. ففي عام ١٨٨٢ صدر أمر عال في ١٠ أبريل توالت تعديلاته حتى صدرت ثلاثة المستخدمين الملكية في المصالح الحكومية في ٢٤ يونيو ١٩٠٦ والملاحق الأساسية التي وضعتها تلك اللائحة تنحصر في صدور قانون عام للوظيفة الحكومية على اختلاف النظارات "الوزارات" والمصالح والدواوين.

فالتعيين والنقل والترقية والتأديب والإحالة إلى المعاش كان لها جميعا دستور واحد يخضع له جميع المواطنين سواء كانوا مدرسين أو أطباء أو مهندسين ، كما تم إنشاء نظام واحد لبناء الإدارة الحكومية يشمل الوظائف من أبنائها إلى أعلاها .. وتقسيما إلى فئات أو درجات ويحدد مرتبات أصحاب كل من هذه الوظائف وتقرير سلطة استثنائية لمجلس النظر في العزل أو التعيين بعيدا عن قيود القوانين وإنشاء كادرات خاصة لبعض الوظائف مثل القضاة والسلك السياسي ورجال الجيش.

■ عبد الوهاب مجيب



امتصاصات المسابقة أساسا للتعيين في الوزارات والمصالح والدواوين
ولكن رعاية الموظفين ظلت طيفا بلاهواء الحزبية وشخصية

التوازن بين موارد والتزامات نظام التأمين الاجتماعي .
- معالجة الثغرات القانونية التي يلجأ إليها البعض للحصول على أموال تأمينية بدون وجه حق مثل إثبات علاقة العمل بالتواطؤ بين العامل أو أسرة العامل وصاحب العمل .

وتهدف هذه التعديلات إلى تطوير النظام واستحداث مزايا جديدة من أهمها :

- زيادة مميزات حالات العجز الكامل أو الوفاة للتأمين المتدرجين بدون أجر من عشرة جنيهات شهريا إلى أربعين جنيها شهريا

- منح المؤمن عليه الحق في تقسيم مديد اشتراكه عن الأجر الأساسي إذا تفاوتت الأجر خلال مدة الاشتراك بشكل ملحوظ وكان من مصلحته تقسيم مديد اشتراكه

- نقل بعض الفئات الخاضعة لأحكام القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٠ إلى مجال تطبيق أحكام قانون التأمين على أصحاب الأعمال رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ليتحكموا من المصالح على معاش مناسب لدواولهم الحقيقية .

- مضاعفة الحد الأدنى لنفقات الجائزة لأصحاب المعاش القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ لتكون ٢٠٠ جنيه أسوة بما هو متبع في القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته .

- منح مبدية اقتراضية لحالات الوفاة والعجز قبل بلوغ سن التقاعد تعادل المدة المتبقية حتى بلوغ سن الستين مما يعنى رفع معاشات هذه الفئة لتصل إلى ٨٠ ٪ من أجر التسوية .

- إعادة النظر في بعض الأحكام الخاصة بالبطالة والمعاش المبكر .

وهكذا .. كانت مسيرة نظام التأمين الاجتماعي خلال خمسين عاما في عمر ثورة ٢٣ يناير حتى الآن وكانت هذه المسيرة بحق أحد المكاسب الهامة التي تحققت لقطاع القوى العاملة في مصر تشيئا للمواطن على يومه وغده ليعمل في أطمئنان وثقة بأن المجتمع يظله بغطاء تأميني اجتماعي حقيقي .

ويشرف على تنفيذ قانون الموظفين ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر قبل قيام الثورة بشهور قليلة ، فتولى الإشراف على إدارات المستخدمين في مختلف أجهزة الدولة . . ويبدأ فتاواه تأخذ طريقها إلى التنفيذ ، كما أشرف الديوان على إجراءات التعيينات والترقيات وتسوية حالات الموظفين.

إلغاء ديوان الموظفين

وفي عام ١٩٦٤ كانت البداية الحاسمة في شئون العاملين حيث تم إلغاء ديوان الموظفين وحل محله الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ليتولى الإشراف على تنفيذ قوانين العاملين في الحكومة والقطاع العام والتي واكبت إنشاء الجهاز بصور القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والفاس بالعاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٢٢٤٦ والفاس بالقطاع العام حيث بدأت الشركات التي أممت تخضع لإشراف الدولة ممثلة في القطاع العام.

قوانين جديدة أخرى

وبعد ذلك صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي تضمن من بين ما تضمنه أن تخضع كل وحدة ميكل تنظيمي لها يعتمد من السلطة المختصة ، بعد أخذ رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة موضحاً فيه وصف كل وظيفة وتصديق وإجباتها ومسئولياتها كما نظم القانون أيضاً المسائل المتعلقة بالتعيين في الوظائف وقياس كفاءة الأداء والترقية والمسائل المتعلقة بالأجور والمزايا والبدلات وغير ذلك.

وقانون للقطاع العام

وفي ذات الوقت صدر قانون آخر برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وذلك على أن يتولى المجلس الأعلى للقطاع التنسيق بين الشركات العامة وذلك لتقديم المشورة فيما يعرض عليه من الشركات المساعدة في تحقيق الأهداف المرسومة لها ، وعلى أن تشكل في كل شركة لجنة لشؤون العاملين تقوم بالنظر في المسائل المتعلقة



سلطات التعيين وشغل الوظائف تركزت في ديوان شئون الموظفين الذي أنشأه في وزارة المالية بمرسوم صدر عام ١٩٦٨ .. ولكن الوصول إلى الوظيفة لم يكن سهلاً كما تلصق الصورة

الإعلان عن قبول طلبات خريجي الجامعات والمعاهد العليا وحصر فرص العمل المتاحة وعرض مقترحات التوزيع على اللجنة الوزارية للقوى العاملة لإصدار قرارات التعيين ، وذلك بدأ فور وزارة العمل بتعيين دفعة ١٩٦٤ وتطوير الوزارة إلى وزارة القوى العاملة أنشئت إدارة خاصة للخريجين لتتولى هذا العمل وعند تجديد العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ٦٤ في عام ١٩٦٦ أضيف إلى اللجنة حق تعيين حملة الشهادات الثانوية الفنية والمهنية وفي عام ١٩٧٢ عند طلب تجديد القانون ١٤ لسنة ١٩٦٤ ، أيدى مجلس الوزراء إصدار قانون دائم ينظم عملية التعيين.

وعلى هذا فقد صدر القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٢ وأسند ذلك لوزارة القوى العاملة على أن يرضى الأمر قبل إصدار قرارات التعيين على اللجنة الوزارية المختصة وأشيراً تحولت إلى وزارة القوى العاملة والتدريب عام ١٩٧٥.

من ديوان الموظفين إلى جهاز التنظيم والإدارة مما سبق يتضح أن رعاية العاملين وإصدار قانون ينظم أصولهم قد بدأت بإنشاء ديوان الموظفين الذي أسس على الطغيان مع بداية الثورة في عام ١٩٥٢

وفي سنة ١٩٦٥ قدم حسين رشدي باشا رئيس الوزراء في ذلك الوقت مذكرة إلى مجلس الوزراء باقتراح تنظيم جديد للإدارات البديلة للدولة ، وفي عام ١٩٦٦ شكلت لجنة خاصة سميت لجنة تعديل الدرجات اقترحت أن تكون امتحانات المسابقة أساساً للتعيين وأن ينشأ جهاز خاص يكون مسئولاً عن تنظيم العمل الحكومي والإشراف على اختيار الموظفين. ثم ظهرت الحياة الترابية في مصر عام ١٩٦٣ وكان أهم ما يصدر به خطاب العرش في مستهل كل دورة نيابية الوعد بإصلاح الإدارة الحكومية دون تحقيق لهذه الوعد ، وفلت الرغبات البرلمانية تتوالى داعين إلى تقرير نظام موظفي الدولة .

وفلت رعاية الموظفين والعمال تسير على غير قاعدة، سوى إرادة السلطة الحاكمة وطبقاً للأهواء المزنية والشخصية معاً ، واتخذت وظائف الحكومة وسيلة لكسب الانصار الحزبي الحاكم حتى أصبح من المألوف أن يعقب تولي أحد الأحزاب الحكم، أيامه بتغيير في الجهاز الحكومي . . يميز من عيهم الحزب السابق ويمن غيرهم إرضاء لانصاره من ناحية وتنفيذا لسياساته في الحكم من ناحية أخرى .

إلى أن صدر مرسوم عام ١٩٤٨ بإنشاء ديوان لشئون الموظفين في وزارة المالية ثم تعينت الحكومة في ١٤ يوليو ١٩٥١ بمشروع قانون إنشاء ديوان الموظفين كما تقدمت في أكتوبر ١٩٥١ بقانون نظام موظفي الدولة.

أول قانون للموظفين وكان لصدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ أثره في التعيين بأن تركزت سلطات التعيين وشغل جميع الدرجات والوظائف في الديوان عن طريق الإصدار عن الوظيفة الخالية والمؤهلات والشروط المطلوبة لشغلها وعقد الامتحانات التحريرية والشخصية، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً فسرعان ما تنازل الديوان عن سلطاته بالنسبة

تعيين الخريجين

وبصدور القرارات الاشتراكية عام ١٩٦١ ضد القرار الجمهوري رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ بتعيين خريجي الكليات النظرية دفعات ١٩٦١ وما قبلها وتولى القوى العاملة بالأقسام والمراكز جميع الطلبات في كشوف أرسلت إلى لجنة بوزارة التربية والتعليم تولت أمر توزيعهم وتعيينهم ، وفي عام ١٩٦٢ صدر قرار جمهوري بتعيين دفعة ١٩٦٢ من خريجي الجامعات وتولى جميع الطلبات والتوزيع ديوان الموظفين.

وكذلك تقدمت دفعة ١٩٦٢ بطلباتها إلى ديوان الموظفين وتولت توزيعهم لجنة برئاسة وزير العدل.

لجنة القوى العاملة

وفي أواخر عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ الذي أعطى رئيس اللجنة الوزارية للقوى العاملة سلطة التعيين استثناء من قواعد قوانين التوظيف ومدى سريان هذا القانون سنتين قابتان للتجديد ، وبذلك أسس في أوائل عام ١٩٦٥ إلى وزارة العمل مهمة



عبدالعزيز حجازي



زكريا محي الدين

الإدارة في مصر في ٥٠ عاما

فوجئ الكاتب وهو يعود إلى أحضان جماعة تحرير هذه المجلة ، لاستئناف مشاركة حميمة لنشاطه معهم في مسيرة بدأت في فجر صورهنا منذ الستينيات، حتى استحوذت على جهده وولت نواة العمل الأكاديمي الهامسي التي تدور سريعا متلاحقة في فصول دراسية يسابق بعضها بعضا.

فوجئ الكاتب أن جماعة تحرير هذه المجلة يخطون للاحتفال بمرور زهاء أربعين عاما على صدور العدد الأول منها ، وفي نفس الوقت يخطون للاحتفال بمرور خمسين عاما على بزوغ فجر ثورة ٢٣ يوليو المجيدة أي العيد الذهبي للثورة التي غيرت وجه الحياة في مصر . محصر التاريخ والمراقة، والحضارة، والمحدث . . . تغييرا

شاملا تقابل كل أبعاد الحياة منها في جميع الميادين . وكان على الكاتب -بحكم تخصصه الأكاديمي في الهامسة- أن يبدأ عودته بهذا المقال التسجيلي الذي يعرض فيه التجربة الإدارية في مصر استجابة لما حدث من تطور على مدى هذه العقبة الطويلة في خمسين عاما .

د. صبري توفيق

قيادة الثورة بزعامة مفجر الثورة الزعيم جمال عبد الناصر . بعد أعضاء ذلك المجلس بعد ذلك ، اللواء زكريا محي الدين ثم بقيادة الزعيم أنور السادات الذي عهد برئاسة مجلس الوزراء إلى رؤساء مدنيين أمثال الدكتور عبد العزيز حجازي إلى أن تولى الرئاسة الزعيم القائد حسني مبارك الذي عهد إلى رؤساء مجلس الوزراء لهم خلفية أكاديمية تسد عنهم السياسات التنفيذية أمثال الدكتور لطفي وعاطف منفي والجنزيري

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كان من بين مجاهديها الصلة إقامة حياة ديموقراطية سليمة، بيد أن هذا المبدأ لم يكتب له التنفيذ، ذلك أن القاشين على الثورة، قرروا أن الأولوية في التطبيق للمسبأئ الأخرى ، مثل إقامة جيش وطني قوي ، وإقامة عدالة اجتماعية ، فضلا عن القضاء على الإقطاع، وتحكم الرأسمالية، وقد كان ذلك على حساب مبدأ الديمقراطية .

قيادة العمل الوطني

وعند رئاسة الحكومة بمجلس

لاستيعاب أكثر من ٨٠٠ ألف شاب في مختلف المجالات ، رغم أن حقائق التاريخ ومنذ أن عرفت البشرية العمل المنظم للإنسان أن التشغيل الكامل لفترة العمل في المجتمع لم يتحقق ، وإن يتحقق في أي بلد من العالم والول الفنية حاولت وتحاول غير أن معدلات البطالة بها خلال النصف الثاني من القرن الماضي تآرجحت بين ١٠٪ و ١٢٪.

وكما يقول الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء إن الحكومة التزمت بخمسة مطالب:

الأول: وهو ضرورة قيام الحكومة بدور مؤثر وفعال في تشغيل الخريجين ، ولا يترك الأمر لسوق العمل .

الثاني: أن يكون هناك التزام صارم بتكافؤ القرض بالنسبة للوظائف الحكومية.

الثالث: تخصيص حصة من الوظائف لكل محافظة .

الرابع: توجيه الجهد في توفير الوظائف إلى جميع المدن والقرى ، حيث تتوطن العالة طالبة العمل ويحتاج عليهم الانتقال إلى مواقع بعيدة .

القامس: أن يحصل الفرد ومنذ الشهر الأول لاستقباله على دخل شهري وأن ينظم هذا الدخل .

التيسير على العاملين

وتعسيما من الدولة لأحوال العاملين صدرت عدة تيسيرات أهمها موافقة مجلس الوزراء على تعديل أحكام قانون العاملين المدنيين بشأن الإجازات والترقيات والحوافز وصمور قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ بتسوية حالات العاملين الحاصلين على مؤهلات أثناء الخدمة وتعيين العاملين المؤقتين دون إعلان، ونقل العاملين إلى محافظاتهم والاستجابة لطبائير الحاصلين على إجازات يكون مرتب للعاملين في الوزارات والهيئات الحكومية وتطبيق نظام العمل لنصف الوقت للعمالات الراغبات في التفرغ لرعاية الأسرة وكثير من التنظيمات والقرارات التي استهدفت جميعا رعاية مصالح العاملين.

بالنقل والتعيين وترقية العاملين . أكثر من خمسة آلاف مبدأ وقانون وقرار في شئون العاملين وطوال تلك الفترة صدرت أعداد هائلة من القرارات والقرارات والفتاوى والمبادئ التي تنظم شئون العاملين بلغت أكثر من ٥٠٠٠ جميعها تدور حول التعيينات والترقيات والنقل والأجور والحوافز وغيرها من الأمور التي هم العاملون بالدولة .

ولغيت عملية التعيين المركزية وشكلت لجان لشئون العاملين في كل جهة لتطبيق أسورهم ، أما الفتاوى فأصبحت من اختصاص مجلس الدولة وبالتنسيق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووضع الجهاز المعايير اللازمة لترتيب الوظائف والأحكام التي يقتضيها تنفيذها، ويكون شغل الوظائف عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل.

الخصخصة والبطالة

وبعد تنفيذ تلك القوانين أصبحت عملية التعيين محصورة داخل كل جهة سواء في الحكومة أو القطاع العام والقطاع الخاص وغيرها قطاع الأعمال العام.

وبعد تنفيذ نظام الخصخصة وخرج أعداد كبيرة من العمالة زادت البطالة بشكل كبير وارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى مليون و ٧٨٠ ألف نسمة والغالبية العظمى من حملة المؤهلات المتوسطة وفق المتوسطة والطيا .

٥.١ مليون موظف

ورغم هذا الإحصاء أصبح عدد العاملين في الحكومة في مصر يزيد عسدهم على ٥.٥ مليون موظف وهو ما يمثل أكثر من ٢٥٪ من قوة العمل في مصر كلها ، والتي تبلغ ١٩ مليون عامل وموظف وإذا أخرجنا منهم القاشين على التعليم والصحة نجد أن هذا العدد يبلغ زهاء ٤ ملايين موظفا عاما .

الدولة تحاول

ورغم التضخم الكبير في عدد العاملين في الحكومة، تبذل الدولة جهودا مكثفة لتشغيل الشباب وتدريبهم ووضعت الحكومة بتوجيهات من الرئيس مبارك أولوية قصوى بتنفيذ برامج مكثفة



عاطف عبد

داخل الوحدات ، وألا تعود الشركات العامة في أي عمل يدخل في صميم اختصاصها إلا إذا كان هناك تعديل في الأعداد .

-تحدد الطول الخاصة بتشجيع القطاع الخاص ، ومراجعة إجراءات التطبيق الاشتراكي فيما يتعلق بمراقبة القطاع الخاص بالقطاع العام.

وهنا بدأت في تلك المرحلة اتجاهات ما كان يطلق عليه "الانفتاح الاقتصادي" وأصدرت الحكومة وقنشد قرارات تشجيع الاستثمار العربي والأجنبي.

الإصلاح الاقتصادي

والق يقال إن الرئيس محمد حسني مبارك رغم أنه ورث تركة مثقلة وصعبة ، وقد ركز الإصلاح على المجال الاقتصادي باعتبار أن "الملك هوته لايمكح قراره أو حريته" فضلا عن أن المشاكل الاقتصادية كانت هي الأكثر خطورة وإلحاحا من غيرها.

وعلى أثر توليه المسؤولية عند المؤتمر الاقتصادي لتجديد هذه المشاكل والوصول إلى اقتراحات الحلول المناسبة لها ، إلى الذي الطويل منذ أن تولى الرئيس القيادة إلى انفراج الأزمة الاقتصادية من خلال عدة محاور منها: تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتحسين دخل مصر من السياحة ، والإهتمام بإنشاء مدن وإستزراع مساحات كبيرة من الأرض مع تجديد كافة مرافق الدولة ، وإصلاح القطاع العام أو بيع بعض شركاته ، بما أطلق عليه



كمال الجزائري

الجانب الإداري؛ وتأثير ذلك على هيكل الأجهزة القائمة بالتخطيط والتنفيذ ، ومراقبة القطاع العام بالوزارات، وبوعد هي خطة التنمية، وإطلاق حواراته ، وكذا الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص متعاوناً معه في تحقيق أهداف التنمية مع حل مشاكلها ، وتوفير الجور الملائم لطلابها.

وقد تبلورت المشاكل الرئيسية في تلك المرحلة في الآتي:

-عدم توازن ميزان المدفوعات -المشاكل والعقبات التي تواجه القطاع العام من حيث استكمال رؤوس الأموال ، وتوفير مستلزمات الإنتاج.

-المشاكل والعقبات التي تواجه القطاع الخاص ليساهم بدوره في خطة التنمية

-وطبقاً لذلك اعتبر طريق الإصلاح وإشغاء -المشاكل الاقتصادية والمالية والإداري لهذه

إظهار التكاليف الحقيقية للخدمات تمهيدا لإنهاء العجز في ميزانية الخدمات

-محاولة تطبيق مفهوم المحاسبة التجارية ، والرقابة المالية على أساس تجاري للقطاع العام.

-إعطاء دفعة تحررية للمصادرات المصرية عن طريق إعطاء أجهزة التصدير الحوافز المستمرة ، وفتح جميع الأسواق أمام المصريين.

-إيجاد الطول الخاصة بإنشاء الموقوفات التي تترشح الوحدات الإنتاجية عن طريق المصالح الحكومية، وحتى لا تتدخل الأجهزة المركزية في تفاصيل أداء العمل



عاطف صدي

وكان على الإدارة أن تستجيب في ذلك الوقت- فتراقب سياسة الأسعار لأن تغطي جميع عناصر التكلفة لتحقيق أرباح تغطي التزامات المشروعات، وتتمكن من زيادة المخزونات، وأن تربط بين زيادة الإنتاج وزيادة الأجور، وتكون زيادة الإنتاج بحيث تمنح أي زيادة نفسية في المستقبل، وأن يقتدر ذلك بتوسع اقتصادي رأسي وأفقياً.

معركة التحرير ومعركة الإصلاح وبعد أن قاد الرئيس السادات معركة التحرير في أكتوبر ١٩٧٣ ، وتبناها بمعركة السلام قام بإصلاحات سياسية ، فاصغر قرارات إصدار المناير ثم قرارا بخصخصة تلك المناير إلى أحزاب سياسية .

وفي هذه المرحلة أعقبت الحروب ظروف اقتصادية سيئة ، وبنين متراكمة، وخرباب في البنية الأساسية لحظم المرافق، وتدور القطاع العام مع زيادة سكانية كل هذا كان يسير الحاجة الملحة للإصلاح في كافة المجالات.

جوانب الإصلاح

وتتمدد جوانب الإصلاح في ثلاثة جوانب رئيسية:

الجانب الاقتصادي: وتأثير ذلك على خطة التنمية وأهدافها القريبة والبعيدة واستثماراتها وواقعيتها ومرونتها.

الجانب المالي: وتأثير ذلك على الميزانية من حيث الشكل والمضمون ومن حيث إيراداتها ومصروفاتها بالنسبة للقطاع الأعمال أو قطاع الخدمات.



د. على لطفى

إلى عاطف سعيد ، فإن العمل الإداري في الشكل والمضمون قد تبلورت صورته تبعاً لما صرت به ملكية عوامل الإنتاج وملكاتها منذ قيام ثورة يوليو المجيدة وبثانيتها المعروفة من المبادئ الستة وميثاق العمل الوطني وبين ٣٠ مارس ١٩٧١ الذي مازال معمولاً به حتى الآن ، فضلاً عن خطاب وأحداث الزعماء الرؤساء في المناسبات الوطنية التي كانت تتميز منهاج وخطط عمل للحكومة ووزارتها كل في المرحلة التي تسلازم معها لجميع الدوائر والقطاعات.

فمن قطاع عام يقود التنمية ويفرد بإقامة المشروعات الكبيرة وينفذ بالاستيراد والتصدير مملوك ملكية مباشرة للدولة في مجتمع اشتراكي وينبع الوزراء المعينين في وزارتهم المشرفة على الإدارة إشرافاً مباشراً إلى مؤسسات إلى مجالس نوعية إلى شركات قابضة إلى خصخصة تحاول أن تجعل القطاع الخاص يأخذ دوره الفعال في التنمية.

والواقع أن الاقتصاد القومي في بلدنا قد تعرض لصعوبات وعقبات نتيجة عدة حروب وضياح بعض الثروات الحيوية التي كانت توفر له أسباب التوسع والنمو ومنها على سبيل المثال توقف الملاحه في قناة السويس وتحمل الدولة اعتمادات وخدمات للمهاجرين، وتكثد الصمود الاقتصادي ، وأبدت جميع القطاعات والدوائر فهما واسعاً بعدم المبالغة في الاستيراد وزيادة التصدير.

برنامج الخصخصة .

مشاكل وصعوبات الإصلاح
لقد حقق الويلن منذ قيام الثورة حتى الآن منجزات سياسية واقتصادية واجتماعية. كانت لها انعكاساتها على الأداء الإداري والتجربة الإدارية. كما واجه العمل الوطني كثيرًا من العقبات والمصاعب، وهو الأمر الذي يجعل المهتمين بالآداء الإداري العام أو الخاص يهتمون بالتقييم الموضوعي لأنه هو الذي يوضح أبعاد العمل الإداري الذي ينتظرهم في المستقبل ومدى الجهود الكافية بلوغ مستواها.

ويوجد الكثير من المجالات التي لم تبلغ أهدافها، فخطّة التنمية لم تبلغ أهدافها في مضاعفة الدخل القومي، وبالدراسة كانت لذلك أسبابها لعل أهمها أن قضية الخصخصة كانت تتطلب ضبط الاستهلاك وزيادة الانفاق، وتقليل زيادة السكان .

إذ أن الزيادة في الاستهلاك كانت بمعدلات مرتفعة تبلغ ٧٪ في السنوات الأخيرة، وكان هذا المعدل يسبق في بعض السنوات معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الذي لم يتجاوز حوالي ٥٪ .

أما من زاوية الانفاق فإن معدله مازال جامداً عن المستوى المطلوب في الوقت الذي تتطلب فيه الظروف الراهنة أن يزيد معدل الانفاق إلى مايرتوي على ٢٠٪ من الناتج القومي الإجمالي.

وقد اضطرت الحكومات المتتالية إلى الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي بموازاة من أعباء تكلفة خدمة الدين وصعوبة إدارته، وإن كانت الحكومة الحالية برئاسة الدكتور عاطف مبيد تحاول وعلى ضوء ما أوضحه في جلسات مجلس الشعب في نهاية مناقشات تقرير لجنة الخطّة والموازنة في ردّها على مسأله بمقترحات الحكومة فيما يخص بموازنة العام الجديد وخطّة والخطة الخمسية الجديدة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ بل إطار الخطّة طويلة الأجل العشرينية التي تستمر حتى عام ٢٠٢٢ أن

الحكومة تدبر هذا الدين إدارة رشيدة يحكمه واقتدار، هذا بالإضافة إلى إدارة الاستثمار وتحفيزه مع إعطاء أولوية للتصدير في ظل تشريعات مشجعة في المجالين معاً .

تراجعات

ولكن تراجعات الخطّة التي وافق عليها مجلس الشعب أخيراً إنّ للبطالة أثرا مدمرا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ونفسيا، وهو ما استدعى أن تستهدف الخطّة تشجيع اختيار أساليب إنتاج تزيد من توليد فرص العمل، وبما يؤدي إلى انحصار الأيدي العاملة التي تدخل سوق العمل لأول مرة، فضلا من تحويل البطالة المفتحة إلى عمالة منتجة، والتوظيف الجزئي إلى عمالة كاملة . وإذا تعد الحكومة بثبات سوف توفر ٦٥٧ ألف فرصة عمل في العام الجديد الذي يبدأ أول يوليو ٢٠٠٢ .

ولكن باستقراء الأرقام الرسمية نجد أن نسبة البطالة لم تتغير تقريبا طوال الخمس سنوات الماضية .

ففي عام ١٩٩٦ كانت نسبة البطالة ٨.٨٪ من قوة العمل إذ بلغ عدد المتعطلين ٥٠٠ ألف مليون متعطّل فزادت النسبة هذا العام ٢٠٠٢ إلى ٩٪ من قوة العمل لتبلغ ٨٠٠ ألف مليون متعطّل .

هذا في الوقت الذي لم يستطع النشاط الاقتصادي توفير فرص عمل مقدّرها ٨٥٠ ألف فرصة العام الماضي وبالتالي لم تنخفض نسبة البطالة إلى ٧.٢٪ هذا العام كما نأمل بمعنى هذا أن المشكلة سوف تكون مستمرة .

كذلك كان من المتوقع أن تحدث نسبة نمو خلال العام الماضي قدرها ٧٪ فبهبطت النسبة إلى أقل من ٣.٥٪ كما كان من المتوقع أن تحدث نسبة نمو في العام الحالي قدرها ٥٪ ولكنه لم يزيد عن ٣.١٪ ، كما كان من المفترض أن يزيد دخل الفرد بنسبة ٥٪ ولكن لم تزد النسبة عن ٢.١٪ .

أما الاستثمار وهو القوة الضاربة للاقتصاد فقد تأخر إلى

الخلف من ٢١٪ عام ١٩٩٧ إلى أقل من ١٧٪ هذا العام . وإذا كانت الحكومة السابقة تريد أنه إذا كان الحيز العمراني قد انحصر منذ الفراعنة في ٤.٥٪ من الأرض فإنها كانت تستهدف أن يصبح الحيز العمراني ه أضعاف الحيز الحالي أي معادلا ٢٥٪ من مساحة البلاد .

أما الخطّة الخمسية التي تتقدم بها الحكومة الحالية فتعترف بأنها لا تشغل حاليا أكثر من ٣.٥٪ من مساحة الأرض ، وأن هذا الحيز لن يزيد عن ٧٪ أما بعد عشرين عاما وهو إطار الخطّة طويلة الأمد حتى ٢٠٢٢ فالأمل أن يمتد هذا الحيز إلى ١٠٪ - ١٢٪ من مساحة الأرض أي نصف ماكانت ترجوه الحكومة السابقة .

وإذا كانت للعوامل الخارجية تأثيراتها ابتداء من أزمة دول شرق آسيا إلى حادث ١١ سبتمبر في أمريكا، والانكماش العالمي الذي أعقبها بالإضافة إلى أزمة السيولة في مصر وانعكست إلى حالة الركود في النشاط الاقتصادي المصري استثمارا وتجارة خارجية ودائخية وفي كل المجالات .

وإذا كان الهدف هو كما تعلن حديثا وزارة التخطيط في مصر

هو تحقيق جودة الحياة ، أي تحقيق "حياة أفضل للمواطنين" فإن حياة أفضل هذه لم يكن من أولوياتها توفير العمالة الكاملة وإيجاد شيع الفقر عنهم التي تعتبر البطالة مصدرا أساسيا له .

وإذا كانت نسبة الفقر في مصر تبلغ ١٦٪ من عدد السكان وذلك بقياس الدخل فإن النسبة تكون أعلى من ذلك بقياس الممران البشري، إذ أن ما يعانيه المواطن المصري ليس فقر الدخل فحسب ولكن فقر القدرة أي الممران من مستلزمات الحياة الأساسية مثل الغذاء المناسب والمياه النقية والرعاية الصحية والتعليم وجميع الخدمات التي تغير البشر . وإذا كانت الحكومة حائرة بين البديلين الذين أوردتهما في إطار الخطّة العشرينية حتى ٢٠٢٢ القادمة أحدهما البديل المتحفظ الذي يقدر عدد السكان في مصر في نهايتها ٩١ مليون نسمة ونسبة البطالة ٥٪ ونسبة عدد الفقراء ١٠٪ ونسبة الأمية ٧٪ .

والثاني البديل المتفائل الذي يقدر عدد السكان من مصر في نهايتها بـ ٨٦ مليون نسمة وبنسبة البطالة فيه إلى ٣٪ ونسبة عدد



ثورة يوليو وشريط الذكريات مسيرة التعليم وتطوره

في نظرة تحليلية لواقع التعليم في مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وعلى مدى نصف القرن، نجد أن مصر قد شهدت نموا كبيرا في التعليم في مختلف مراحله ويتميز بقياسا إلى الماضي وثبة في تاريخ التعليم بالبلاد، ويفضله تكتت مصر من سد احتياجاتها من العمالة اللازمة لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي.. ولعل من الصعب حصر كل ما طرأ به حقل التعليم في مصر من إنجازات منذ قيام ثورة يوليو لضيق المجال وكثرة ماتم من خطط واتخذ من سياسات واستراتيجيات كان لها أثرها البالغ في تطوير وتحديث التعليم وتنفيذ العديد من الإصلاحات التي ساعدت على دعم مسيرة التعليم طوال هذه السنوات وتقدمها وتمكينها من إرسالة الجديد في كل مرحلة من مراحل الحكم منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر ثم الرئيس محمد أنور السادات وأخيراً العهد الذهبي للتعليم الذي أصبح له الأولوية في العهد الحاضر عهد الرئيس محمد حسني مبارك الذي جعله مطروح مصر القومي.

وتكفي في هذا العرض السريع لمسيرة التعليم منذ نصف القرن ومناسبة الاحتفال بقيام ثورة يوليو المجيدة أن نتابع بقدر الإمكان مسيرة تطور التعليم وتقدمه في مختلف المجالات والمراحل ، ونلقي الضوء على نماذج مما تحقق وأسئلة من الإنجازات العديدة التي حلت بها المسيرة طوال سنوات عديدة ومراحل متتالية . . تعالىا مما نتابع مايقوله هند من خيرة التعليم في مصر.

أحمد عبد الرحمن

المفتوح والتعليم عن بعد ، وعقد لأول مرة مؤتمر تطوير التعليم العالي في فبراير ٢٠٠٠ وكانت الجامعات في بداية عهد الثورة ثلاث فقط في جامعة القاهرة وبعين شمس والإسكندرية وكانت ميزانية التعليم حوالي ٨ مليارات جنيه وصلت الآن إلى نحو ٤٠٠ مليار جنيه، ووصل عدد طلاب الجامعات إلى نحو ٢ مليون طالب وطالبة وطلاب مرحلة ما قبل التعليم الجامعي إلى ١٧ مليون طالب وطالبة بمعنى أن تعداد طلاب التعليم الجامعي ومقابل الجامعي الآن هم عدد سكان مصر عند قيام الثورة.

ويتمشي سيانته إلى الاول بان الوقت الحاضر يشهد ثورة علمية مقدمة، فقد دخلت التقنيات الحديثة في المدارس والجامعات وانتشرت مسيرة مباركة للتعليم وفي أعجب صرح حضارى للتعليم في الشرق الأوسط وتم التوسع في إنشاء كليات الحاسبات والفن والهندسة

وقع زلزال عام ١٩٩٢ تم القيام بثورة في بناء المدارس تحت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك وتناقصت نسبة الأمية من ٧٠٪ إلى ٢٨٪ وأصبحت نسبة الاستيعاب في المدارس تقترب من ١٠٠٪ وكذلك ظهرت مرحلة رياض الأطفال كمطلب اجتماعي ومدارس اللغات والمدارس التجريبية لغات، كما تم تطوير مناهج المرحلة الابتدائية عام ٩٣ وتطوير مناهج المرحلة الإعدادية عام ٩٤ وتطوير إهداد المعلم ورعايته عام ٩٦ والاهتمام برعاية الطلاب الفائتين عام ٢٠٠٠ كذلك تم إيفاد المعلمين في بعثات للتدريب على أساليب التدريس الحديثة.

ويضيف سبحانه: أن نسبة الاستيعاب في الجامعات ارتفعت إلى نحو ٢٦٪ ووصل عدد الجامعات إلى مايقرب من ٢٠ جامعة حكومية وتضمها الفروع ، هذا إلى جانب ٤ جامعات خاصة ، كما ظهر نظام التعليم الجامعي

الفراء ٢٪ ونسبة الأمية ٢٠٪ فهل هي بمستطاعة أن تلبي الاقتصاد القومي في ظل تخطيط تقسيري فقط ، وقد اختارت اقتصاد السوق باعتباره الأفضل، لماذا بقى للدولة من أدوات التأثير على حركة الاقتصاد وهي تتسحب من الجبهة لتسلم للقطاع الخاص أدوات التأثير؟

وهل أدى القطاع الخاص دوره حقاً، دوره الاقتصادي فضلاً عن دوره الأخلاقي والاجتماعي أم يبدد الموارد بقرارات الاختيارات الخاطئة أدت إلى مخزون في الإنتاج في مختلف المجالات حتى مجال الإسكان الذي بلغ مخزون ٢ ملايين وحدة سكنية مغلقة وهل كان القطاع الخاص سبب هذا التراجع حتى وصل اقتصادنا إلى الأزمة الحالية، هل كان تعامله مع الجهاز المصرفي أيضاً من الأسباب الهامة لهذه التراجعات هل هذا كله في البداية والنهاية سواء إدارة القطاع الخاص لإمكاناته.

ان الإدارة هي الإدارة فقريها واحد وولفانها واحدة وانماطها واحدة وأخلاقياتها واحدة لتعقق أهدافها وتجز أعمالا ولكن في اختلاف الملكية وتباين الأهداف تصيح الرسالة ويحرف القصد.

وهذا مقال آخر .

تركزت كل إدرات الحكومة في مجمع التحرير .. والنتيجة زحام على المسارح وروتين في المكاتب !!



ظل الاحتياجات التنموية للبلاد برئاسة الدكتور عبد القادر حاتم أقسرت خطة لتطوير التعليم في المرحلة التالية تحقق تصمين ورفع مستوى التعليم العام بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية "العام والفني" والجامعي وأوصت بإعادة النظر في الكتب المدرسية في مختلف المراحل بحيث تكون متكاملة وملائمة للبرامج الجديدة ومستويات الطلاب واحتياجات المجتمع، وأن تظل المناهج والكتب من المشو، كما أعيد النظر في برامج وخطط مساعدا المعلمين لتتجاوب مع الأنشطة الجديدة للتعليم مع إقرار سياسة التدريب الدائم لهم لتتروهم بالتطورات الجديدة العلمية والفنية وتولير الأجهزة والمعامل والمكتيبات والوسائل التعليمية بالقدر الذي يتناسب مع عدد الطلاب ويتيح لهم فرص ممارسة التدريب العملي، ولواجهة ظاهرة الإقبال الشديد على الجامعات وأزعامها بالطلاب بأكثر مما تتحمل كما تم تحديد

الانطلاق الأولى لمسيرة التعليم ويقتضل الجهود التي بذلتها الثورة للتقدم والارتقاء به شهدت الفترة من يوليو ٥٢ وحتى يوليو ١٩٨٠ تضاعف حجم التعليم في مختلف مراحله حتى أصبح يستوعب أكثر من ٧ ملايين ونصف المليون طالب وطالبة يدرسون في نحو ١٤٠٠٠ مدرسة و١٢ جامعة.

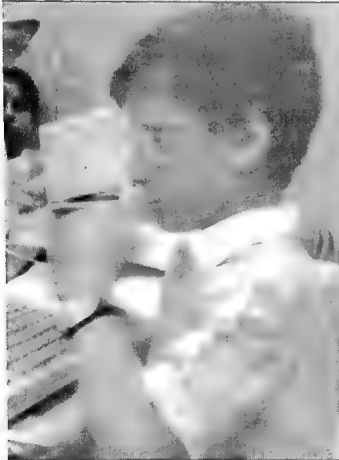
ويضيف الدكتور سعيد إسماعيل على قائلا: لقد فتحت الثورة أبواب التسليم على مصاريعها أمام الشعب وواجهت البلاد إقبالا شديدا نحو التعليم لم يشهده تاريخ التعليم في كثير من بلدان العالم، وسجلت أرقام التعليم ارتفاعا كبيرا بالقياس إلى الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ حيث بلغ عدد تلاميذ الابتدائي عام ٦٥ حوالي ٢.٤٦٦.٩١٤ تلميذا مقابل ١.٣٩٢.٠٠٠ عام ١٩٥٢، كما سجل التعليم الجامعي عدد ١٢٤.٠٠٠ طالب عام ٦٥ مقابل ٤١.٠٠٠ عام ١٩٥٢، وشكلت لجنة للنظر في سياسة التعليم في

الرعاية الطبية للطلاب في المدارس من خلال نظام التأمين الصحي وكذلك نظام التغذية الذي تم إدخاله وأصبح هناك أنشطة واتصالات للطلاب للاعتماد بهم.

وعن تطور التعليم منذ قيام ثورة يوليو ٥٢ ومسيرته خلال نصف القرن قالت لنا الدكتورة عزة كريم خير أول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية:

بعد قيام ثورة يوليو حيث طفرة تعليمية في المناهج ومجانية التعليم ونسبة الاستيعاب لكل فئات المجتمع، وكان رد فعل هذا إيجابيا على المجتمع فبعد فترة زمنية محدودة استطلعت الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل وغير المتعلمة أن تعلم أولادها وتخرج من نطاق الأمية والطبقة الفقيرة وتعد من أوشاعها حتى الاقتصادية وتظهر في المجتمع بحيث تقلد الكثيرون من القراء مناصب كثيرة وهامة وعملوا في مهن أصحاب الشهادات العليا، وفي مرحلة

ومعهد البيئة ومعهد الدراسات العليا للطفولة والمعاهد العليا لتطوير البرامج والمناهج، كذلك تم التوسع في كليات التربية في كل محافظات مصر بحيث وصلت إلى حوالي ٧٠ كلية تربية وكانت من قبل كلية للمعلمين فقط، كذلك كان تعليم المرأة في بداية الثورة محددا ولا توجد إلا بعض المدارس المحدودة مثل مدرسة السنية بينما أصبحت المرأة تفوق الرجل وأنشئت المباني المدرسية والجامعات في كل قرى ونجوع مصر، وأصبح بكل محافظة جامعة تقريبا، وبذلك يمكن القول إنه لا إغتراب في التعليم، كما شمل التطوير التعليم الأخرى الذي تطور بعد أن كان تعليم لغة ودين أصبح تعليميا يجمع بين العلوم الشرعية واللغوية والحضارة الإسلامية وكذلك العلوم الحديثة، وتحول الأزهر من جامع إلى جامعة وأصبح التعليم الآن قائما على تكافؤ الفرص التعليمية، كما توفرت





المرأة من ثورة يوليو .. وحتى اليوم

■ أمل البرنس

عن نور المرأة في المجتمع وما حظيت به من اهتمام في كل المجالات منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وما حصلت عليه من حقوق كفلت لها الحياة الكريمة والمساواة والعدالة وتقلد كل المناصب يدور هذا التحقيق

من خلال مجموعة برامج لتطوير بيئة التعليم ومحتواه تمثلت في التوسع في تربية الأطفال في سن ما قبل التعليم الأساسي وإنشاء التعليم الأساسي وتطوير التعليم الثانوي والتعليم الفني، والتهوض بالتعليم في المناطق ذات الطبيعة الخاصة ودعم التعليم غير النظامي، وتطوير وتحديث التعليم الجامعي والتوسع فيه من خلال السماح بقيام الجامعات الخاصة وبرامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، وتتمسك المسيرة عهدا الذهبي في عهد الرئيس محمد حسني مبارك الذي حمل شعلة تطوير وتحديث التعليم في مصر منذ بدايته وحتى الآن معتبرا إياه مشروع مصر القومي وانطلق يحقق فيه طفرة إصلاحية في بنيتها ونظامه ومحتواه .

أعداد القبول بالجامعات وضم عدد من المعاهد العليا إليها وإيفاد البعثات التي تخصص لهيئات التدريس بالجامعات والاستفادة ببعض الأساتذة الأجانب للعمل بالجامعات ، وتم تشكيل لجنة مشتركة تمثل فيها الجامعات والتعليم الثانوي والإعدادي لربط التعليم الثانوي بالتعليم الجامعي بهدف العمل على رفع مستوى التعليم الثانوي وكذا تشجيع الدرامات العليا واستكمال المعامل والأجهزة والمراجع وتطوير المناهج بحيث ترتبط بواقع المجتمع ، وهدر قانون جديد عام ١٩٦٨ يقضي بإلغاء نظام الطالب الناجح الذي كان يجيز للطالب الذي يرسب في مادة أو مادتين إذ أن التجربة العملية لهذا النظام أثبتت فشله.

وانطلقت بذلك مسيرة تطوير وتحديث التعليم حتى يوليو ١٩٨٠ في خطوات مكملة للخطوات السابقة حتى تبلورت استراتيجية جديدة للسياسة التعليمية في مصر

تحديث التعليم كانت مسيرة طويلة عمرها من عمر الثورة -٥٠ عاما- بداية من مجانية التعليم ووصولاً إلى دخول التقنيات الحديثة في المصادر والجامعات



الكتورة منى الحديدى وكيل كلية الإعلام جامعة القاهرة.. تقول

في عهد الثورة منحت المرأة حق التمتع في البرلمان كنوع من تأهيلها وإعدادها لمرحلة الانتخاب ثم كلفت لها الثورة قوانين المساواة في الأجر وكفالة كل أساليب الرعاية المختلفة التي مكنتها من الجمع بين عملها وأسرتها، ووفرت لها قوانين العمل كل المزايا التي تحصل عليها المرأة كأم، من إجازة وضع ورعاية طفل وإنشاء دور حضانه، ذلك لأنها من زايا تعود على المجتمع ككل .

كما أتاحت لها فرصة العمل النقابي ، وعلى المستوى الدبلوماسي وصلت إلى أعلى المراكز في عهد الثورة وكانت مصر رائدة على مستوى الدول الأوروبية، كما شغلت على المستوى الإعلامي أكبر المناصب وتقلدت في السبعينيات كثيرا من المراكز الهامة نظرا لكفاءتها.

وكان قانون الأحوال الشخصية من إنجازات الثورة الهامة ليس لصالح المرأة فقط بل ولصالح الأسرة ككل حيث أمطى هذا القانون للمرأة مساحة من الأمان، وعلى المستوى العمل العام والتطوعي كونت القيادات النسائية مظلة في قريبات رؤساء الجمهورية نماذج قدوة في العمل العام وشجع النساء على أن يتجهن إلى هذا المجال وذلك منذ ميمصر السادات حتى عصر الرئيس محمد حسنى مبارك ، كذلك دخلت المرأة في عهد الثورة مجال العمل الخاص بعد أن كان حاصرا على الرجال .

وتضيف سيانيتها قائلا: من رأي أن الثورة تعاملت مع المرأة ، كشريك أساسى فى المجتمع والجناح الثانى للمجتمع ، ولا يمكن حدوث أى نهضة إلا بهذان الجناحان، ولأن تتمتع المرأة بالكثير والكثير من المزايا والمحقوق

وان كانت لم تحصل عليها كلها فذلك نتيجة لغياب الثقافة والوعي لذلك نجد أنها مازالت مهمشة فى القطاع غير المنظم كما أنها تحتاج إلى مراجعة أحوال المرأة التى لاتعمل ، قايين هى من قانون ونظام التامين؟

نقلة كبيرة ومتميزة
وعن النقلة الكبيرة التى حصلت للمرأة خلال الخمسين سنة الماضية تقول الكتورة كاسيليا شكرى الغبيرة الدراية فى التنمية والمرأة ورئيسة لجنة سيدات الوفد : إن الخمسين سنة الماضية حققت نقلة كبيرة فى حياة المرأة أهمها حقها فى التنظيم حيث كانت هناك فجوة نوعية كبيرة نظراً للتراث الثقافى السائد ولأن نسبة كبيرة من العائلات كانت تعلم أولادها ولكن تمنعها التقاليد من تعليم الفتيات وتعمل على إعدادهن ليكن زوجات ورياء بيتوت، ولكن بمرور الزمن كالحث المرأة وثابت نفسها ، فكان جيل الخمسينيات جيلا مكافئا حفظ فيه المرأة بالتعليم وبذلك شاخت الفجوة النوعية فى التعليم، وانطلقت بعده المرأة لتستغل مناصب عديدة مثل السلك الدبلوماسى حوالى ٣٠٪ إلى ٤٠٪ ثم مناصب كثيرة فى الجامعات، ورغم ذلك بقيت الفجوة الحقيقية متمثلة فى مدى مشاركتها فى الناحية السياسية ، فبالرغم من أن المرأة حصلت على حقوقها السياسية منذ عام ١٩٥٦ كأمانة إلا أن نسبة مشاركتها السياسية لازالت ضئيلة حتى الآن لدرجة أن نسبة تمثيلها فى المجالس النيابية التشريعية لا تمثل أكثر من ٢٪

وفى المجالس المحلية ١.٢٪ مع أن نسبة تواجدتها كناخبة وصلت إلى مايقرب من ٢٨٪ .

وتضيف سيانيتها بأننا لو نظرنا للناحية الصحية للمرأة والطفل نجد أن نسبة الوفيات كانت كبيرة جدا بالنسبة للمرأة الحامل

والاطفال الرضع، وذلك لأن الأوضاع الصحية لم تكن على مستوى عال ، ولكن الآن توسعت عيادات رعاية الأم الحامل والأطفال ، وأنشئت العديد من المراكز غطت قرى ونجوع مصر كلها .

وفى العصر الحالى تشهد طفرة كبيرة فى جميع مجالات رعاية الأم والمرأة العاملة والطفل ، ونشهد خطوات جادة فى كثير من القوانين مثل قانون الأحوال الشخصية ، ولكن مازالت هناك فجوة بالنسبة لقوانين أخرى مثل منع الجنسية ، فلا يمكن التفرقة بين مواطن ومواطنة فى مدى أحقية أولادها فى الحصول على الجنسية فى حالة زواجها من أجنبي.

وعن رؤيتها المستقبلية لوضع المرأة تقول سيانيتها: إن المرأة ستحظى بفرص عمل أكثر من الرجل لأن العالم يتجه نحو فرص عمل الخدمات المعتمدة على الكمبيوتر والتكنولوجيا بعيدا عن القوى العضلية ، وكذلك لإقناع المرأة نفسها بأنها شريك متضامن مع الرجل فى التنمية بالنسبة لصر، وهذا يفرض عليها مسئوليات كثيرة .

المرأة والتنظيم النقابى
وعن دور المرأة العاملة المصرية

فى التنظيم النقابى العمالى تقول السيدة عائشة عبد الهادى سكرتير الاتحاد العام العمال لشئون المرأة العاملة والطفل ومعضو مجلس الشورى: ترجع مشاركة المرأة العاملة فى المركة العمالية إلى نشأة التنظيم النقابى فى مصر عام ١٩٥٧ ، وقد شهد لها التاريخ قبيل ذلك بالعديد من المواقف التضالية مع الرجل لايمكن إغفالها سواء بالمشاركة فى الاضرابات أو فى المطالبة بتخفيض ساعات العمل والمساواة فى الأجر بين العمال المصريين والأجانب وتصين ظروف العمل ، وقد بدأت المشاركة الرسمية للمرأة العاملة فى التنظيم النقابى بعد تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى ٣٠ يناير عام ١٩٥٧ وإنشاء شعبه للمرأة العاملة وتشكيلها من عناصر نسائية خاضت معارك تضالية فى مواجهة الرأسمالية الأجنبية فى قطاع النسيج وغيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى أمثال عليه عزمى وخيرية محمد وجهاد المرادش ، وتقدمت شعبه المرأة العاملة بمشروع لتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٢ فى شأن إجازات العمل والوضع والأجر أخذ بها المشرع المصرى



في ذلك الوقت، كما كان لشعبية المرأة العاملة رأى في قانون العمل الموحد الذي صدر في أيلول سنة ١٩٥٩ ليكون تشريعا عماليا، موحدا بين مصر وسوريا في ظل الوحدة.

وتخصيف مبياتهما : بأن هناك اهتماما ملحوظا بدور المرأة بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص ومدى فعاليتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك هذا الاهتمام بدور المرأة في الأونة الأخيرة نظرا لأن الظروف والمتغيرات على المستوى المحلى والدولى لم تساعد على زيادة نسبة القوى العاملة النسائية في مصر بالقدر الذي تقدره الجامعات والمعاهد العليا والمدارس باعتبار أن الخريجين قوى طالبة للعمل ، وجدير بالذكر أن تمثيل المرأة العاملة في التنظيم النقابي تصاعد خلال بوزات القتالية حيث شهدت دورة ١٩٧٦-١٩٧٧ تمثيل واضح على مستوى النقابات العامة بلغ ٧ سيدات وعلى المستوى القاعدى بلغ عدد النقابات ٤٠٠ نقابية، أما الدورة النقابية لعام ٢٠٠١-٢٠٠٦ الحالية فقد شهدت تقدما ونجاحا للمرأة المصرية أسفر عن نجاح ٧٥٩ نقابية منهم ٢٦ سيدة رئيسا

للجنة، و٧٨ نائب رئيس ، و٥٢ نائبا أمينا عاما ، و٦٠٠ سيدة مساعد للأمين العام، و١٧٠ سيدة أمين صندوق بالإضافة قوز عشرة سيدات بعضوية النقابات العامة بزيادة قدرها ١٥٠٪ مقابل أربع سيدات في الدورة السابقة وفوز سيدة واحدة بمجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

وهن نور وزارة الشؤون الاجتماعية في رعاية المرأة وتنظيم كل الضمانات اللازمة لها وتحقيق وضعها المتميز في المجتمع وكفالة حقها في المشاركة والمساواة في التنمية تقول الأستاذة سعيدي زكى مدير عام الإدارة العامة للمرأة: في هذه المرحلة التى شهدت البدايات الأولى للثورة عام ١٩٥٢ والتي تضمنت مبادئها الستة للمعادلة الاجتماعية فتم إنشاء إدارات جديدة بوزارة الشؤون يتبعها فروع بالمحافظات وتركزت أنشطة الوزارة على الجانب الاجتماعي.

وفي إطار تحقيق أهداف الدولة في العمل مع المرأة والنهوض بها أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية الإدارة العامة للمرأة عام ١٩٧٧ وتهدف هذه الإدارة إلى رسم السياسة القومية لتنمية المرأة المصرية والريفية والنهوض بالمرأة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ومتابعة تقييم الأداء لأنشطة المرأة في المحليات وكذلك دعم دورها في التنمية من خلال عدة مشروعات منها:

مشروع تنمية المرأة الريفية والذي نفذ منذ عام ١٩٨٢ وشمل حتى الآن ١٥٦ قرية ، وكذلك مشروع مراكز خدمة المرأة العاملة وقد نشأت فكرة هذا المشروع لتحرير المرأة العاملة من المعوقات التي تقف في سبيل أداؤها لعملها بالكفاءة المطلوبة وهذه المراكز تقدم الوجبات الغذائية النصف مطهية وكذلك إرسال من يقوم

بالأعباء المنزلية من كى وتنظيف وهذه المراكز تعمل في ١٦ محافظة وكذلك مشروع حماية المرأة ويعمل في محافظتين .

وكل هذه المشروعات تعمل من خلال محورين

الأول: محور تنموى يتم من خلال عقد دورات وبرامج تنموية وتدريبية

الثاني: محور اقتصادى من خلال مايقدمه من قروض لتنفيذ هذه المشروعات ويبدأ فيه القرض من ١٠٠٠ جنيه حتى ٢٠٠٠٠ جنيه.

أما الأستاذة عزة عقيل وكيل أول وزارة القوى العاملة وعضو المجلس القومى للمرأة فتؤكد بأن منذ الثورة وسار التحرك من أجل قضية المرأة المصرية في مسارين أحدهما هو المسار الحكومى حيث مارست الدولة سلطتها في سبيل دفع حركة المرأة إلى الأمام والآخر هو المسار الأهلى حيث قامت فيه المرأة متجمعة في جمعياتها وهيئاتها وتشكلتها بجميع الممارسات التى تحمى قضيتها ، هذا وقد حققت المرأة المصرية خلال تلك الفترة تقدما في مجالات عديدة

وهن التطور التشريعى فيما يتعلق بالمرأة تقول الأستاذة عزة عقيل: بأن جاءت الخطوة الأولى فى أول دستور مصرى بعد الثورة والذي صدر عام ١٩٥٦ والذي أولى اهتماما بإعطاء المرأة المصرية حقوقها السياسية وإبراز كل مايتعلق بشؤونها من حيث الدور الذى تقوم به في المجتمع والأسرة، ثم جاء الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ والذي نص على أن المرأة لابد أن تساوى الرجل ولابد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها ثم جاء الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٤ والذي نص على أن المصريين لدى القانون سواء ثم صدر دستور جمهورية مصر

العربية عام ٧١ والذي أكد على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين كما اهتمت بالأمومة والطفولة ثم جاءت تشريعات العمل المصرية وليس في تطبيق أحكام هذه القوانين (قانون ٤٧ لسنة ٧٨ ، قانون ١٣٧ لسنة ٨١ وقانون ٢٠٢ لسنة ٩١ وقانون ١٢ لسنة ٩٦) ثمة تميز بين الرجل والمرأة بل حرص المشرع فيها في بعض أحكامه على رعاية المرأة صعبا واجتماعيا وأخلاقيا ، وتخصيف مبياتهما:

بأن الصعوبة الكبرى كانت بإنشاء لجنة قومية للمرأة عام ٨٧ وأعيد تشكيلها تحت مظلة المجلس القومى للطفولة والأمومة عام ٩٢ ثم كان قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء المجلس القومى للمرأة ومن الأهداف الاستراتيجية للمجلس هو الارتقاء بمكانة المرأة وتمكينها من القيام بدور فعال في النهضة الاجتماعية لمصر ، وترأس هذا المجلس السيدة الغافلة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية.

والمرأة والحقوقي السياسية وتتبنى إلى التشريع والمرأة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن حيث تتناول النكتورة لفرزية عيد الستار مقدررة اللجنة التشريعية بالمجلس القومى للمرأة قائلا:

إن أول إنجاز تشريعى كان دستور ١٩٥٦ وهو الذى أعطى المرأة حقوقها السياسية، وفى أعقاب صدر قانون مباشرة الحقوق السياسية سنة ٥٦ الذى اقر أن تقيد المرأة نفسها في جداول الانتخابات ، فقد بشرت المرأة هذه الحقوق السياسية في برلمان ١٩٥٧ وبخلف البرلمان سيدتان لأول مرة ثم بعد ذلك صدر قانون لدعم تواجد المرأة في المجالس النيابية -مجلس الشعب بالحد - ثم صدر قانون بتخصيص ٣٠ مقعدا للمرأة في مجلس الشعب ،



سيناء

عبر حروب أربع .. والتنمية

سيناء بوابة مصر الشرقية المكان والتاريخ ذلك بداية يستهل بها أى ما يكتب عن سيناء وإن كان السيد الرئيس حسنى مبارك أعلن فى آخر خطاب له بمدينة العريش أنه يرفض أن يطلق لفظ بوابة وإنما هى حصن مصر الشرقى المكان والتاريخ - هذا بداية -

ولقد ظلت سيناء مئات السنين تمانى من حكم الأجانب لمصر خلال فترة الحكم العثماني التي استمرت آثاره فى سيناء حتى الحرب العالمية الأولى ، وفى زمن الاحتلال البريطانى لمصر أصبح المحافظ الإنجليزى هو المسئول الأول وتمثل المنطقة العسكرية البريطانية فى مصر واستمر هذا النظام قائما فيما بينهم من عام ١٩٠٤ حتى عام ١٩٤٩ وقد ظلت الإدارة البريطانية مسيطرة وبغيت شبه جزيرة سيناء تابعة لسلح الحدود ويعتبر تعديل ولا تبديل وكانت نظرة التعمير والتطوير توجل من حين إلى حين ورغم ارتفاع الأصوات بكسر الحدود والعزلة فى تلك الأرض إلا إنها ظلت نائمة لم يغيرها سوى ثورة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ حيث امتدت إليها حركة التعمير وإن كانت بطيئة .

أحمد الطبرانى

سيناء بدون أية مظاهر حقيقية للتنمية وال عمران وظل سكانها المنتشرون فى صحاريها وسواحلها محدودى العدد يمانين معاناة حقيقة فلا مرافق ولا خدمات

فى الفكر الاستراتيجى على مر العصور إلا أن هذا الفكر انحصر فى نطاقه العسكرى فقط بمعنى إعداد سيناء دائما لتكون بمثابة مسرح للعمليات وبالتالي ظلت

إن شبه جزيرة سيناء منطقة حدودية مترامية الأطراف تشغل نحو ٦٦ ألف كم٢ أى ما يعادل ضعف مساحة دلتا وادى النيل كلها الاك تملت سيناء موقعا مهما

وفى ظل هذا القانون قفز عدد السيدات فى مجلس الشعب إلى ٣٥ سيدة ، ولكن هذا القانون قضى بعدم دستوريته لمخالفته لمبدأ المساواة الدستورية فألقى وعادت نسبة النساء ضئيلة فى المجالس النيابية اللاحقة ، أما على صعيد الوظائف العامة فقد تطور وضع المرأة تطورا كبيرا حيث شغلت المرأة منصب الوزارة وأصبحت سفيرة لبلادها فى الخارج ، ثم زاد عدد الوزارات والسفيرات بعد ذلك مما أثبت قدرتين على أداء هذه الأعمال ، وكذلك عينت المرأة فى أعلى قمة قضائية عليها هى رئاسة هيئة النيابة الإدارية ، وفى عهد الرئيس مبارك شغلت المرأة مراكز قيادية فى مجلس الشعب حيث راسمت بعض اللجان منها التشريعية وأصبحت وكالة لمجلس الشعب ، وتنتهى سيادتها إلى القول بأن قساوون الأحوال الشخصية الصادر فى ١٩٢٩ عدل فى ١٩٨٥ بما يكفل للمرأة الحفاظ على كرامتها فاجاز لها أن تطلب الطلاق إذا تزوج عليها زوجها كما أعطي الزوجة الجديدة الحق فى طلب الطلاق إذا كانت لم تعلم بزواج زوجها بغيرها ، كذلك تم رفع سن المضانة وذلك لرعاية ضعف الطفولة ورعاية لمشاعر الأمومة ، كذلك منع إجبار الزوجة القاضية على العودة لنزل الزوجية بقوة الشرطة كما كان يحدث فى الماضى ، وأخيرا صدر قانون تسهيل إجراءات التقاضى فى الأحوال الشخصية سنة ٢٠٠٠ .

وتم إنشاء المجلس القومى للمرأة برئاسة السيدة الفاضلة سوزان مبارك الذى يبذل الجهود الكبيرة من أجل النهوض بالمرأة واستنهاض طاقاتها لكي تصبح عضرا منتجا وفاعلا فى المجتمع المصرى وتسهم فى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وسوف تشر هذه الجهود عن مشاركة إيجابية للمرأة فى جميع المجالات بإذن الله .



إضافة إلى أن السلطات التي تدير أمورها قيدت حركة كل أبناء مصر بين وادي النيل ومسيناء إلا بتصاريح خاصة بما يشعر الإنسان أن سيناء ليس جزءا من مصر وأن آخر حدودنا هي الضفة الشرقية للقناة عند مدينة القنطرة شرق ولم يطرأ ببال أحد حينئذ أن أبناء سيناء قد ظلموا بالصرمان والفقر والتشتت في صحراء معرضة لخطر الغزو العسكري في أي لحظة .

وهو ما حدث فعلا خلال حرب ١٩٦٧ عندما تمكنت إسرائيل من السيطرة على سيناء ليتعرض سكان سيناء لأبشع أشكال الاحتلال العسكري باعتبار أن إسرائيل تنتهج سياسة الاحتلال الاستيطاني حيث تسعى لاحتلال السكان الأصليين من موطنهم وتحل محلهم سكان يهود تأتي بهم من أنحاء العالم - لقد هاجر نصف سكان سيناء إلى وادي النيل وظل النصف الآخر داخل سيناء يتجرع الذل والهوان

تحت مظلة آلة استعمارية استيطانية طاحنة ومع ذلك لم يقل أبناء سيناء أن مصر قد ظلمتعا قبل حرب ١٩٦٧ بل سارعوا بالانضمام إلى تشكيلات المقاومة بمبادرة منهم ، ولولا مبادأتهم ما تمكنت الأجهزة الأمنية من تحقيق أي اتصال بهم .

ولقد كانت القيادة السياسية على علم تام برصيد أبناء سيناء الوطني وليس أدل على ذلك من تكريمها لهم بالأوسمة والتياشين والأنواط تقديرا لأدوارهم فأبناء سيناء رصيد مصري غنى بالعباء الوطني ، ولابد من التأكيد أن تنمية وتعمير سيناء يجب أن تضع في اعتبارها أن سكان سيناء هم البنية الأولى والأساس القوي في صرح بناء المجتمع الجديد فهم أكثر أبناء مصر معرفة بسيناء .

ولربها ومساكنها ، وهم قساويون في لحظات الخطر على التمسك قبيل

واجتماعيا بشكل يستحيل اختراقه من أية قوة أجنبية ثم أنهم قادرون على أن يكونوا ظهرا مضيئا لقواتهم المسلحة في أحلك الظروف ، وفي الشدائد تظهر معانين الرجال فعندما اشتدت الأمور وحارت العقول من هول الصدمة والهزيمة المرة في عام ١٩٦٧ التي أحترقت بالجميع وشملت الكوئل والرضيع وأصبح الخوف شديدا على الشباب أن تستحوذ إغراءات سفور وجون العدو في تصرفه المزيف مما يحدث فراغ يفتي شجعت إسرائيل عليه حتى ينصرف الشباب عن واجبه الوطني خاصة في فترة المراهقة فشكك ما يشبه حكومة الظل فقام قسداي المدرسون بمقنوع وزارة التعليم وحتى لا يحدث فراغ فحافظ على جيل من الضياع فقررنا تعليم المناهج المصرية ولم يتمكن الإسرائيليون أن يمنعوا الشباب من التعميل العلمي وقام المحامون من أبناء سيناء بمقنوع في وزارة العدل بالدفاع عن المتهمين ورفع راية العدل وحل المشاكل والتوصل إلى لجنة حقوق الإنسان الدولية .

وكان دور وزارة الصحة واضحا ملحوظا عندما جند الأطباء أنفسهم لعلاج المرضى والجرحى في المنازل والأوترة وعلى أرصفة الشوارع بعد أن حاول العدو طردهم من المستشفيات .

وحتى وزارة البحث العلمي في ذلك الوقت كان لها دور وكان في العريش من يملأها بالكتشور دويش الفار الصائر على جائزة الدولة التقديرية في عهد الرئيس الراحل عبد الناصر لبحث ظاهرة الرزاز الذي كان يسقط يسون أن

يحص به الإنسان بينما يسمع أزيز الطائرات لفلد كانت هناك خدعة كبرى ويمكن من الإبلاغ عنها فوراً والتي عرف أنها ستاراً للامداد الأمريكي بالدبابات عن طريق العريش .

وزارة الشؤون الاجتماعية كان لها رجالها في العريش حيث كانت تهتم الإعانات والعوراة للشباب والتفطيم من حدة الكوارث وحتى لا يكون هناك فراغ ديني تشكلت جمعيات من الشباب لإعادة تشييد المساجد المدمرة ونشر المكتبات الدينية وتشكلت جمعيات لأداء الحج والعمرة بما يمثل دور وزارة الأوقاف وحتى وزارة المالية - منذ قام الرجال التقاء المسجون لهم بالتقوى والصالح بجمع المال وتوزيع المهسايا والعساشات للمستعبدين عن طريق كشوف سلمت بعد ذلك وبعد أعمال السيادة المصرية للفتنة .

وأيضا لاننسى دور المرأة العظيم والفرد في رعاية المرضى والخدمة العامة وقامت بأدوار عظيمة وفريدة في إخفاء الأسلحة والتستر على الجنود وبأدوار لا تقل من أدوار أسماها بنت أبي بكر وجميلة أبو حريد وغيرهم .

إن كتابا أبيض لا بد وأن يصدر يسجل بطولات فترة أدهشت العدو وأفقت صوابه .. كيف كانت تصل المعلومات الدقيقة والمؤثرة للجيش المصري الذي كان يقتدر إلى الأعمار الصناعية والتكنولوجيا المتطورة والدرس القاسي الذي لفته الشباب والأطفال إلى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت الذي دهمش وتملكته الدمشة والصيرة والغيط الشديد أمام صلف إسرائيل وغبروها وأن يدها الطويلة تستطيع أن تفرض سلطانها على جميع العرب فلا تتعجب الأطفال زعوا السامير الساكنة في طريق المختل وأصابوا عدة حافلات ودمروا الكوبري بين



ضفتى وادى العريش وقام أحد الأطفال بحمل جهازاً لاسلكياً ويمضى الجبل وكان قد وضع الجهاز في سرج الجمل وأخذ يرسل الإشارات التي درب عليها وكانت الدفعة أكبر عندما اكتشف جهاز لاسلكى مخبأ في بئر مياه والأعب أنه عندما حكم على أحد المجاهدين بالسجن ٢٥ سنة الساعات الثمانية عشرة وفي نفس اليوم يذاع هذا الحكم من إذاعة صوت العرب مما أذهل المخبرات الإسرائيلية كيف وصل هذا الخبر بهذه السرعة قبل أن يذاع في إذاعاتهم ؟؟

لقد اتخذت إسرائيل القرار بالهجوم في وقت متأخر من الليل في الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء يوم ٣ يونية أي قبل ٢٦ ساعة من بدء الهجوم وفي الساعة ٨، ١٢ من صباح ٥ يونية انتهت القتال الإسرائيلية على المطارات المصرية وبدأت انتفاضة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال والعُدوان فهذا الشباب الذي أذهل العالم يوم ١٩ أغسطس ١٩٦٧ يوم أن ظنت إسرائيل أن الوضع استقر والأمن قد استتب فقد حدثت لهذا اليوم المشهود مصافاة وإذاعة وتليفزيون العالم ليروا ذلك ولكن كان على عكس ما كانوا يتوقعون إضراب شامل وشلل تام ويومها طيرت وكالات الأنباء الحقيقية المأولة وفي محاولة نبذية أخرى طلب الإسرائيليون عقد مؤتمر يحضره مشايخ وعلماء سيناء لبحث أمور تشويل سيناء ومعاونتهم وذلك بمدينة الصنة لليل من أبناء سيناء.

والذي كان خير شاهد على الوطنية والانتصاء حيث وقف المرحوم الشيخ سالم الهرش ممثلاً عن أبناء سيناء بعد اتفاق مسبق فيما بين أخوان المشايخ قاتلاً للإسرائيليين بكل قوة إن مخضباتكم تحتاج إلى رجال لا قلب ولا ضمير ولا وطن لهم ولكن

نحن أبناء سيناء مصريون ونحن نرفض رفضاً باتاً خطبكم وإن طال الزمان أو قصر مصر عادة مصر عاتدة وستطردكم من أراضيها ولا يمكن لأي أحد من أبناء سيناء أن يوافقكم إلى ما تهدفون وأن حكومتنا هي حكومة مصر ورئيسنا الرئيس جمال عبد الناصر .

وبعد انتصارات قواتنا المسلحة في أكتوبر ٧٢ أصبح لا صوت يعلو على صوت التنمية خاصة بالنسبة لسيناء التي أهملت كثيراً وكان ينظر إليها في العهد السابقة على إنها مجرد حاجز طبيعي بيننا وبين إسرائيل وكيف ذلك هو الخطأ الكبير على جميع المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية ويعجز عودة سيناء إلى الوطن الأم في أعقاب نصر أكتوبر ١٩٧٣ بدأت حركة تنمية كبيرة تسابق الزمن خاصة أن كل مقومات التنمية وبها هذا الجزء العزيز من أرضي الوطن والمسؤول الذي يفرض نفسه ما هو الحال لو لم تعد سيناء لوطن الأم مصر فسيناء كانت وستظل بمثابة عودة الروح للوحدات المسلحة التي أسهمت في تدميرها وتنميتها دعماً لأمن مصر القومي بأن أعمال السيادة الكاملة على كل بشر منها بعد صراع وجهاد وحرب وديبلوماسية رفع رأس العرب كلهام عامة ومصر خاصة أمام دول العالم ، فعازالت دول شقيقة تصارع وحتى الآن لم تحصل على أرضها وبالقطع فإن أي تنمية وتعمير يحتاجان إلى تأمين وإقواتنا المسلحة هي الحصن والأمان والتأمين الحقيقي لذلك بدونها تكون قد خسرت منطقة كاملة بكل مقوماتها الهائلة التي تمثل ثلاثة أمثال مساحة الدلتا ، ولم تعد سيناء إلى أرض الوطن ما زلنا أكثر من ٢٧٥ ألف فدان بالجهود الذاتية وفرت على الدولة أكثر من ٦ مليارات جنيه ، ونقل

المحافظة من محافظة مستهلكة إلى محافظة تعد الفاسمة على مستوى مصر في إنتاج الفاكهة والخضر وبسة الخضار والخبز لكل مصر ولم تكن لتقام على أرضها وفي وسطها نواة للقة صناعية عملاقة حيث أقدم مصنع أسمنت بطاقة إجمالية ٤ ملايين طن بدأ يغطي حاجة السوق المحلي ويصدر الخارج والصين للأسمنت الأبيض بطاقة ٦٥٠ ألف طن بخلاف المصانع التكميلية لإنتاج الشكاثر ومواسير الأسمنت وحوائط التجهيز ومصانع الطوب بخلاف ما قامت به الدولة من تهيئة ثلاث مناطق صناعية للصناعات الحرفية والمتوسطة والثقيلة ومنطقتين أحدهما للصناعة والأخرى للتجارة علما بأنه يوجد ١٧ مادة خام وتعدنيةية يجرى العمل على استغلالها .

وكل يوم تشرق الشمس على إنجاز جديد يحقق العلم أبناء مصر وربط سيناء بها وتتوالى الإنجازات بروح أكتوبر التي ما زالت تتجدد في المشروعات القومية التي جرت بالفعل على أرض سيناء بعد تضطيق جيد وإصرار من جانب الإنسان المصري الذي حقق النصر العظيم في أكتوبر ٧٣ والعمل بروح الفريق وإنكار الذات مع حسن توظيف الإمكانيات المتاحة للتهوؤ بمجتمع سيناء في مختلف المجالات فحرب أكتوبر كانت بداية العبور الحقيقي لسيناء وتلى ذلك العبور التتموى الذي إقامه الموانئ والمطارات والكبارى وخط السكة الحديد والطرق والغاز الطبيعي وخطوط المياه العذبة وترعة السلام التي تيسر زراعة ٢/٨ مليون فدان وشرق القنطرة وادى التكنولوجيا وغير ذلك الكثير ولا يمكن في هذه المناسبة أن ننسى الدور الكبير الذي قامت به قواتنا الجوية بقيادة الفريق محمد حسنى مبارك ، قائد

القوات الجوية في ذلك الوقت والتي شهدت لانتصارات أكتوبر وبذلك بدأت مصر تجنى مردودات نصر أكتوبر وسيناء تطفل أحلى الثمار فبنائها أعطاها مثل الطبيب في الدفاع عن الأرض بمعاونة القوات المسلحة بالفعل كوحداث استطلاع داخل أرض سيناء المحتلة وخلف خطوط العدو بحكم إقامتهم بدروب الطرق على أرض سيناء فكانوا الطليعة في معارك الدفاع عن الوطن كما أصبحوا الآن طليعة التنمية لحصر اقتصاديا وزراعي وسياسيا كل ذلك اقتناعا بمبدأ - أن كل ابن في سيناء هو جندي في القوات المسلحة وأن كل جندي في القوات المسلحة ابن من أبناء سيناء ومن هذا المنطلق ولدت منظمة سيناء التي أدت أروع الأمثلة في حرب ٦٧ من بطولات فذة شارك فيها الطفل قبل الرجل وأيضاً المرأة والكهل بأن تلهب خيال الكتائب وأن تسهل في كتاب أبيض ليكون قدوة للأجيال وأبنائنا.

ولا ينكر أحد أن أو يكون جاهد أن الإنجازات التي تحققت جات كلها في عصر الرئيس محمد حسنى مبارك الذى صاغ الحياة وإقام الحضارة ونهضة جديدة وعلاقة على أرض سيناء المقدسة في خلال ولايته التى مضى عليها عشرين عاماً في العمر العبقى للتنمية الحقيقية لسيناء فقبل ذلك كانت فراغا ومسرحا لأربع حروب طاحنة وأصبحت الآن تحقق الأمل والرخاء والمستقبل فالتنمية فنية جسمتها مصر في عهد مبارك وأصبحت ضرورة حتمية تدفعنا إليها كل المتغيرات من حولنا وأخيرا دعونا نحقق أحلاما أخرى كثيرة فما تحقق من أحلام بالفعل كان فرق التصوير والخيال وتعيش أحلامنا الكبيرة في توشكى وفى الصعيد ومناطق أخرى بمصر الجبية ولتتكمال سيمفونية العلم

في الذكرى الخمسين لميلاد الثورة .. مما تزال فجاءة الرحيل
المباغت - في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٧٠ - لصانع الثورة
جمال عبد الناصر .. تجسّش في ذاكرة الشاعر.

الطائر الذي أجهده التحليق



وهجأة .. هوى

جناحه المشدود .. ما انطبق

جناحه رسا علي مرافق الشفق

كأنما القروب والأرق

تتازعا حيثما دنا من الأفق

وأنة لا زال حائما

وأنة لا زال يخترق

• •

تمددت علي التراب جثة السحاب

تسلقت حوايط النهار

وعششت في كبد البيوت

وذشة العيون ..

وشهقة الأبواب

• •

يا حلمة المشوق بالغيوم

القارس المهيّب نام فوق أذرع الظلال

حراسه التجوّم

والضجر في يديه ما يزال

وسيقه القديم

شعر: عبد القادر حميلة

من أشهر أقوال مارتى توينج الزعيم الصيني الشهير ذات يوم " إن الثورة ليست حفلة عشاء بالملايس الرسمية الأنيقة " الثورة عاصفة وعملية جراحية كبيرة ولابد أن تعترها كل التقلبات والألام والمعاناة التي تصحب دائما الميلاد في كل مظاهر الحياة " ولقد ولدت ثورة يوليو في أحرج الساعات والأوقات وصاغت أقسى التحديات وحقت أعظم الأهداف وما تزال تواصل المسيرة محتدية كل العقبات والمعوقات حتى يومنا هذا ، وفي هذا الجزء من ملف ثورة يوليو - خمسون عاما على انطلاقها تتناول جانباً عاماً وحيوياً من تلك التجربة الإنسانية العظيمة وهو المسألة الثقافية ما قبل وما بعد انطلاق ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن .

خمسون عاما على الثورة البيضاء تحقيق أحمد أبو النيل

الثقافة في مصر من ثروت عكاشة إلى فاروق حسنى



وإن كانت قد سبقتها إلى الوجود وزارة الإرشاد القومي التي حملت من بين مهامها بعض الشئون الثقافية لاسيما في مجال الفنون وقد كان هذا الإنشاء إيذانا بإقدام حكومة الثورة على بذل جهد واسع ومخطط من أجل تنظيم العلاقة بين الثورة وجهود المثقفين واستثمارها في إنساب الثورة أبعادها الثقافية وإثراء منجزاتها المادية والسياسية

الليبرالي الذي ساد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ في صناعة نجوم عظيمة في مجالات الثقافة والأدب والفن لكنه فشل في أن يشكل حركة ثقافية وهذا ليس انتقاصا مما كان سائدا فبعد عطلت ظروف المواجهات مع المحتل انتظام ذلك ، ووضيف ومع قيام الثورة وقبوم عام ١٩٥٨ ذلك العام الذي شهد إنشاء أول وزارة للثقافة في بلدتنا

السياسيين الدكتور محمد حسين هيكل وفي المسرح كانت هناك أسماء كبيرة أمثال جورج أبيض وزكي طليمات ونجيب الريحاني وعلى الكسار وغيرهم ولكن ذلك وحسب هو ما يراه الفكر السياسي والاجتماعي " السيد ياسين " الكاتب الصحفي بالأهرام الذي يقول إن ذلك لم يصنع حركة ثقافية ووضيف لقد نجح الفكر

لأن التاريخ لا يعرف المواطنين والأمزجة بل تعامله الأساسي مع الحقائق والوقائع فيمكن القول إنه فيما قبل ٢٢ يوليو ١٩٥٢ كانت هناك نجوم لامعة في سماء الثقافة والفن والمسرح أمثال الدكتور طه حسين عميد الأدب ،لعربي وعملق الثقافة عباس محمود العقاد وأستاذ الجيل أحمد لطفى السيد وسياس المثقفين أو مثقف



السيد ياسين



رجاء النقاش



الغزالي حرب



فathi عبدالفتاح

والاجتماعية بمجزرات ثقافية وفنية،
أول وزارة ثقافة

وكما يقول الأستاذ السيد ياسين فقد شهدت أواخر الخمسينيات إنشاء أول وزارة ثقافة في مصر وذلك فقد كان لزاماً علينا أن نسعى لسماع شهادة فارس هذه التجربة لتكتثر ثروت عكاشة أول وزير للثقافة في مصر وأحد الضباط الأحرار ومناصب الفعل في الإنجازات الثقافية العظيمة التي شهدتها الستينيات من القرن الماضي الذي يبادرنا بالقبول: الإنجازات العلمية أو الفكرية أو الفنية لا يمكن أن تولد من فراغ وإنما هي حصيلة أفكار وأعمال وجهود أجيال من المثقفين في مصر الستين فما أن اضطلعت بعهد وزارة الثقافة للمرة الأولى من نوفمبر ١٩٥٨ إلى سبتمبر ١٩٦٢ حتى وجدت الفرصة مواتية لكي أضيف إلى تلك الجهود جهوداً وأجوبة ومكملت ما فات ولقد ولفنتي الله أن وجدت مناخاً مهيئاً بفضل اهتمام أهل العلم والفن والثقافة .

وكان أول ما قمنا به في وزارة الثقافة إعداد خطة عمل خمسية للمسألة الثقافية في حدود سبعة ملايين جنيه لإقامة المتحف المصري الجديد ودار الأوبرا الحديثة ودار الكتب الجديدة ومطبعة حديثة واستكمال وبناء المسارح ومدينة ملاهي بالقاهرة ومتحف الممال مختار ومتحف الإسكندرية وعرض الآثار الكبرى بالصوت والضوء وإنشاء قصور الثقافة وثقافيهو والسيرك القومي وإنشاء دار العرض وبيع إنتاج الفنانين التشكيليين وذلك بدءاً من ميزانية

١٩٥٩ .

وكان مشروع " الألف كتاب " الذي صدر من الإدارة العامة للثقافة حين كانت تابعة لوزارة التربية والتعليم سنة ١٩٥٧ من بين المشروعات الثقافية الأولى في عهد الثورة ثم رأينا أن نعيد فيه نظرة نتناول الأسس التي يقوم عليها وأنواع المعارف التي يضمها فخرج المشروع من جديد على طريقة سوية ومروسة وكانت الخطوة الثانية التي أطلتها الثورة في مجال التخطيط لصدور الكتب هي " المكتبة العربية " فأصدرت جملة من الكتب في فروع مختلفة لا سيما في مجال التراث وإن جاءت قليلة .

ويشير تكتثر ثروت عكاشة إلى جهوده في تحويل إدارة النشر في عام ١٩٦٠ إلى مؤسسة مستقلة هي مؤسسة التاليف والنشر ، استطاع أن يرسم لها سياسة تضع الكتاب في خنمة كافة مستويات القراء متعلمين ومتقنين . ويضيف وتنتي خطة هذه المؤسسة للنشر كشالات مشروع للثورة في مجال صدور الكتاب فانشأت أربع سلاسل دورية أولها " تراث الإنسانية " وهي دراسات لأهميات الكتب العربية والأجنبية التي أثرت في الفكر العالمي والعربي صدر منها نحو مائة عدد " والمكتبة الثقافية " التي استهدفت إلقاء القارئ العادي بعرفة ذاته وتراثه والتكون الذي يعيش فيه وكانت تبايع بثمان زعيد في مقنور كل قارئ ٣ قروش وصدر منها نحو أربع مائة كتاب ثم سلسلة أعمال العرب " التي حرصت على

تعريف القارئ بقرين الأعمال في مجال التراث الإنساني العربي وصدر منها نحو مائة كتاب ويضيف لقد أمنت وزارة الثقافة بأنه من أهم واجبات الدولة في ميدان النشر هو تبني المشروعات الضخمة مثل دوائر المعارف والمعلمين فيبدأنا بمشروعين أساسيين هما دائرة المعارف الإسلامية والفاصول الإثني عشر العربي " وفي مجال الفنون كانت البداية بإنشاء مؤسسة عامة للفنون المسرح والموسيقى لها رئيس مجلس إدارة يدير شؤنها راعيت أن يضم من الكفاءات أصلاًها لا الهدف المجد إنتاجه الظروف لكثير انطلاقة ممكنة لطاقت الإبداع المسرحي والموسيقى والغنائى القوي .

أما بالنسبة للمسرح القومي فقد دعمته بعناصر جديدة ووضعت له نظاماً تكفل طمأنينة أعضائه على أوزانهم كما شيدت الوزارة خلال هذه الحقبة مبنى مسرح العرائس وفي هذه الحقبة أيضاً أنشئت الوزارة الفرقة القومية للفنون الشعبية كما قدمت الوزارة لفرق القطاع الخاص المجلة مثل المسرح الحر وغيره معونات تشجيعية مختلفة كما أنشأت أيضاً في هذه الفترة أوركسترا القاهرة السيمفوني وبمبنى الكونسرفتوار وقاعة سيد درويش للاستماع الموسيقي " وفي العام ١٩٥٧ أنشأت وزارة الإرشاد القومي مؤسسة دعم السينما " ومع اطلاق بمسئولية الوزارة اعتمد للعقصة مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه

شاركت المؤسسة منه بالتصوير والخدمات في إنتاج فيلمين على درجة كبيرة من الجودة شكلاً ومضموناً هما " الناصر صلاح الدين " و" وإسلامه " . ويضيف دكتور ثروت عكاشة - وخلال هذه المرحلة أيضاً أنشئت نقابة المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية وتكونت جمعية الفيلم لعقد الندوات السينمائية الدورية . ومن الأعمال التي سعت لإنتاجها خلال فترة اضطلام بمسئولية وزارة الثقافة مشروع الصوت والضوء بالتركز ومشروع الصوت والضوء بأفلامات الجيزة وإنتاج آثار الفنون من الفرق كذلك إنشاء متحف الآثار المصرية ومتحف الآثار الإسلامية " والمركز الثقافي " الذي يضم المعهد العالي للآثار " ومتحف خاص بمقتضين جسد مراكب الشمس ثم جاء إنشاء أكاديمية الفنون التي اشتملت على المعهد القومي العالي للموسيقى والمعهد العالي للسينما والمعهد العالي للفنون المسرحية والمعهد العالي للفنون الشعبية ومعهد التذوق الفني .

الأساس العلمي

التأخذ الأدبي الكبير - رجاء النقاش " يرصد برؤية ثابته أهم إيجابيات وسلبيات ثورة يوليو في المسألة الثقافية فيقول ، لقد وضعت الثورة الأساس العلمي الراسخ الحركة الثقافية العامة بإقامة المعاهد العلمية العليا التي تكونت مع بعد ذلك أكاديمية الفنون وهذا شيء غير مسبوق في تاريخ العمل الثقافي في مصر والوطن العربي كله كما أنه مثل السد العالي لا

ودور السينما وقاعات الفنون (الخ) ولكن قدرة البيروقراطية على الاستمرار بنفس الكفاية تحول دونها عوائق كثيرة والشقافة يصنعها المثقفون وليست وزارة الثقافة .

ويضيف دكتور أسامة الغزالي النقطة الثالثة تتعلق بملامة المثقفين بالثورة وهنا أقول بألمنتان لقد كانت هناك وصاية من الثورة على الفكر السياسي والاجتماعي واختفت هذه الوصاية في الفن



طه حسين



نجيب الريحاني

والأب لقد كانت هناك حرية في الفكر الفني والأدبي ولم تطال هذه الحرية الفكر الاجتماعي والسياسي أي حرية التعبير الرمزي غير المباشر لا حرية التعبير الواقعي المباشر .

الطرف الآخر

قضية حرية الإبداع وملاحقة المثقفين بالثورة ستظل متجددة كما رأينا من أقوال دكتور أسامة الغزالي حزب الذي عاب على الثورة هذا المفاض لكن الكاتب

تحرير مجلة السياسة الدولية وأحد المفكرين الليبراليين البارزين يقول في مجال تقييمه لثورة يوليو والمسألة الثقافية ، أنه أن أركز على ثلاث نقاط أساسية النقطة الأولى هي قضية محو الأمية ولا أريد أن أدخل في جدال حول ما إذا كانت تلك التقنية تتعلق بالثقافة أو التعليم ولكنها بلا شك قضية مشتركة بينهما وأعتقد أن عجز ثورة يوليو عن حل مشكلة الأمية في مصر من أهم الجوانب التي



عباس العقاد



علي الكساب

تحتاج لمزيد من الفهم والتفسير لماذا فشلت الثورة في قضية نهجت فيها ثورات وتجارب أخرى عديدة في الصين وكوبا والهند والمكسيك في حلها ؟؟ ذلك سؤال لا يزال مطروحا .. النقطة الثانية تتعلق بما أسميه الثقافة والبيروقراطية فاجهزة الدولة تقوم بتخطيط السياسات الثقافية وتنفيذها وأحد خصائص الإدارة البيروقراطية هو الجحاح في المراحل الأولى (إنشاء مسارح

واستطرد قائلا لقد استطاعت الثورة أن تبرز للنور والضوء عالمية المسألة الثقافية في مصر " وخاصة في مجال الآثار وتلك فكرة كان يمكن أن تتسم لتتضمن مجالات ثقافية أخرى لو أن عمر العمل الثقافي الثوري كان أطول وهذه القضية تحتاج إلى الكثير من المناقشة والتحليل واستطاعت الثورة ولأولى مرة في عمر الوطن أن توسع قاعدة الاستهلاك الثقافي إذا صح التعبير فاصبحت قاعدة



رامي طهيمات

الاستهلاك الثقافي غير مقصورة على طبقة محدودة من القادرين ماديا تعيش في العاصمة وحدها تنظر إلى مصر بنصف عين وتفكر فيها بنصف عقل وتطل على الدنيا من نافذة سحاب اجتماعية ، الشعب في صفحها الأدنى وهم في العلى هاتون مستريحون لا يصل إليهم ضجيج الهم اليومي للناس .

المثقف والسلطة

أما أسامة الغزالي حبيب رئيس

يمكن هدمه أو تجاهله أو تجنب آثاره مهما تمار المتأمرين . ويضيف أن الاتجاه إلى تقليص الكيف على الكم قد يستمر بعد أن عاشت نظرية الكم مشادة في أرض الحياة الثقافية منذ ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦ ونظيرة الكم قبل الكيف ، هي في رأي المتواضع أحد الأسباب الرئيسية التي مهدت لحنة يونيو ١٩٦٧ وقد نتجت عن هذه النظرية نتائج سلبية بالغة الخطر والضرر مثل كتاب كل ست ساعات الأمل الذي انتهى إلى تسعة ملايين نسخة من الكتب المكسدة في المخازن لا يقرأها أحد ولا يتتبع بها إنسان لأنها كانت مثل الأغذية الفاسدة التي استوردتها بعض تمار الانتفاخ ليس لها أثر سوى تسميم الجسم وامتلاك الأعضاء وقد رافق نظرية كتاب كل ست ساعات منذ الدولة شعرا لخر عند المواطنين من القراء وهذا الشعرا غير الملحن هو القرار .. القرار .. النجاة ..

ويضيف الناقد الكبير لقد انتصرت الثورة بعد صراع طويل لما نأى به الدكتور ثروت عكاشة من أن الثقافة ليست سلعة تطليق عليها قوانين الربح والبيع والشراء مثل بقية السلع الأخرى والغريب عند النظر إلى هذه القضية أنه في الفترة التي اقتنعت فيها الثورة بضرورة البحث عن الربح من وراء العمل الثقافي خسر العمل الثقافي خسائر مادية فاحشة أما الفترة التي تبنت فيها الثورة نظرية اعتبار الثقافة من الخدمات فقد كسبت مكاسب مادية كبيرة ومازالت إنجازات الثورة الثقافية تدور أرباحا ضخمة في هذا الإطار وإن تنتهي هذه الأرباح وستظل متجددة إلى ما شاء الله .

وتلك حكمة كبرى لها عبرتها الألفية العميقة الرائئة فالباحثون عن الربح يخسرون والذين لا يهتمون بالربح يحققون مكاسب كبيرة .

بالاتار غير عادي وأصبحت الدولة أكبر ناشر عن طريق الهيئة العامة للكتاب، وصا تصدره من كتب و سلاسل أدبية ومجلات ثقافية ومشاريع رائدة مثل مكتبة الأسرة ومشروع القراءة للجميع كل ذلك يجعلني أقول بأطمئنان وبدون مجاملة أيضا أنه إذا كانت مصر تنتمي إلى العالم الثالث اقتصاديا فإنها دولة عظمى ثقافيا فقد أجهضت كل الأحلام السياسية والاقتصادية لكن العلم الثقافي ظل صامدا و مزدهرا قابلا للنمو والتطور في كل لحظة وأكد كذلك أن الذي قضى على الإرهاب في مصر هم المثقفون الذين تصدوا بإبداعاتهم ومواقفهم الشجاعة لكل جرائم الإرهاب من محاولة اغتيال نجيب محفوظ إلى اغتيال د. فرج فودة وإلى نهبهم إلى الحاكم في قضايا الردة والحسبة وكافة قضايا الإرهاب الفكرى أضيق إلى ذلك أن عصر حسنى مبارك شهد مساحة واسعة نسبيا من حرية التعبير بما لم تشهد المرحلة الأولى أو الثانية في ثورة يوليو.

بحول دور الدولة في الإنتاج الثقافي الآن يقول دكتور فتحى عبد الفتاح لنا مع إلقاء وزارة الإعلام لكن مع بقاء وزارة الثقافة .

لدم المنتج الثقافي وليس ترجمه العمل الثقافي فقد مضى عصر التخطيط المركزى والتوجيه والإرشاد من فوق وفى النهاية أؤكد أنه طالما اتسعت مساحة الحرية كلما ازدهرت الثقافة والإبداع والقائلين أن الستينيات شهدت ازدهارا ثقافيا فاقول لهم إن الذين صنعوا هذا ازدهار نشأوا وأبدعوا قبل ٥٢ أمثال د. طه حسين والمعاد إلى آخره بدليل ثأن أن أزمة عبور الحركة الثقافية نعيشها الآن سواء كانت إبداعا فنيا أو أدبيا أو فكريا لأن مساحة الحرية اتسعت .

الفرز إلى التعددية السياسية أو من الانغلاق إلى العولمة هذه كلها أشياء متعلقة بتطورات عالمية لاعلاقة لها ببداية ونهاية الثورات ومن الظلم حصر ثورة يوليو فى مرحلة معينة ذلك أنها معتدة ومستمرة .

وعن المسألة الثقافية فى عصر كل من أنور السادات وحسنى مبارك يقول دكتور فتحى عبد الفتاح فى البداية أسجل أن الثقافة تزدهر مع ازدهار الحريات فلفى



جورج أبىيوس

الفتاح رئيس تحرير مجلة المحيط الثقافي يرى عكس ذلك ويضيف أن ثورة يوليو هى امتداد لثورة عرابى وثورة ١٩١٩ ومزالت مستمرة حتى الآن إنها بسياطة امتداد لحرية التطور الإنسانى والسياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى تعيشه مصر بمعنى آخر ثورة يوليو حلقة فى سلسلة وليس معنى ذلك أن يوليو هى آخر الحلقات فمن الممكن حدوث حلقات أخرى سواء أخذت شكل حركة أو ثورة أو



أحمد لطفى السيد



نجيب محفوظ

غيرها من التسميات وكل ذلك استنادا إلى الثورة الفرنسية التى يعتبرها البعض أم الثورات فى العالم .. فهل اعتبر الفرنسيون ثورةهم فقط أربعين أو خمسين عاما فقط ؟ ، الماصل أنهم نظروا إليها باعتبارها حركة تطور مستمرة على امتداد قرن كامل أثرت فرنسا المتحضرة التى نشأها الآن .

ويضيف دكتور فتحى عبدالفتاح ، كون المجتمع يتحول من حكم

الصحفى الكبير محمد عبودة له وجهة نظر تحليلية فى هذه القضية فهو يقول العلاقة بين المثقفين والثورات سواء البرجوازية أو الاشتراكية علاقة جدلية عسيرة والمثقفون يحملون بالشووات ويبحثون بها يجهنون لها ويتصنون لحمايتها وحراسها وإذا لزم الأمر لتكوين مسيرتها ، ولهذا فهم فى تقاليد مستمر ومواجهة دائمة مع الثورة ، ولما كانت الثورات خلال تدبيرها الجذرى للواقع لتأسيس



د. محمد حسين هيكل



محمد عبودة

عادة فى طريق مفروش بالورود فإن كثيرا من المثقفين تخب آمالهم أو يؤثرو سخطهم هذا إن لم ينقلبوا على الثورة ذاتها ولهذا فإن الثورات تعيش دائما فى حوار جاد أو صدام مع المثقفين

مبارك والسادات

وإذا كان البعض يرى أن ثورة ٢٣ يوليو انتهت فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ برحيل زعيمها وقائدنا جمال عبد الناصر فإن الناقذ الألبى الكبير دكتور فتحى عبد

ثورة يوليو .. ذكرى تحرير الإنسان !!

بتخفيض الحد الأقصى لساعات العمل في الصناعة إلى ٤٢ ساعة أسبوعياً .

قراو رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء وزارة العمل .
- وقد اهتمت تشريعات الثورة بحقوق المرأة العاملة ، ووضعت الأحكام المتعلقة بتشغيلها ، متضمنة تحريم تشغيل النساء في بعض الأعمال ، وتحريم العمل الليلي ، وحماية الأمومة ، وتوفير الراحة للمرأة العاملة قبل وأثناء وبعد " الوضع " وحرصت الثورة على تمثيل المرأة في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، وفي النقابات ، وصارت المرأة لأول مرة في تاريخ مصر صاحبة حقية وزارية

واهتمت الثورة برفع المستوى الفكري للعمال ، فأنشأت في ١٨ ديسمبر ١٩٦٠ المؤسسة الثقافية العمالية ، ثم أنشأت المؤسسة الاجتماعية العمالية لمكافحة الرعاية الاجتماعية والرياضية والترفيهية للعمال .

ورعاية من الثورة لتنظيم العمل والدفاع عن حقوقهم ، فإنها أباحت لأول مرة تشكيل اتحاد عام للعمال ، وألغت التسجيل والحل الإداري للنقابات ، وأدخلت نظام التفرغ النقابي ، وحرمت وقف أو فصل القائد النقابي .

وسمحت للعمال بأن يكون لهم ٥٠٪ على الأقل في المجالس التشريعية .

ووضع من التشريعات المتعددة لرعاية العمال ، والإجراءات التي أصدرتها الثورة أن السلطة السياسية قد وضعت تحت المجتمع هدفًا استراتيجيًا لها ، وأن اتجاه هذه كانت السياسات والإجراءات موجبة أساسًا إلى غالبية الجماهير من العمال والموظفين والفلاحين ، واستطاعت السلطة بمؤازرتهم أن

نضال ثورة ٢٣ يوليو ، البيان الذي أصدره مجلس قيادة الثورة ، متضمنًا إعلانًا بأن " الثورة قامت لتلخّذ بأيدي العمال والفلاحين " ..
وبمدها ، بدأت في انتشار الفوضى العاملة من أوضاع الفوضى والتخلف والاستغلال ، ووصلت للإقطاع في الريف ، بقوانين الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ عام ١٩٥٢ ، الذي قضى على الإقطاع ، وكان من بين محاوره تحرير العمال الزراعيين من الرق والاستغلال ، ووضع حد أدنى لأجورهم بمعرفة لجان شكلت لهذا الغرض ، والسماح لهم بإنشاء نقابات لممايتهم من مقابلي الأثافي ، والسعي لرفع مستوى حياتهم المعيشية .

كما تصدت للرأسمالية المستقلة في المجال الصناعي ، فاصدرت تشريعات عديدة من بينها:

- القانون ٩٥٢/٣١٧ في شأن عقد العمل الزراعي لحماية العمال من الفصل التعسفي ، وتحديد ساعات العمل ، والمساواة بين الرجل والمرأة في العمل الواحد ..

- القانون ٩٥٢/٣١٨ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ، والذي تضمن إقامة محاكم خاصة للنظر في منازعات العمال بدلا من شياخ قضائهم في زحمة القضايا الأخرى ..

- القانون ٩٥٩/٩٦ بشأن العمل (بعد المدة مع سوريا) متضمنًا الضمانات والعقوبات التي احتوتها تشريعات العمل في البلدين .

- القوانين ٩٥٩/٩٢ التأمينات الاجتماعية ، وهي أحد مفاخر الثورة الاجتماعية .

- القانون ٩٦١/١١١ بشأن اشتراك العمال في الأرباح

- القانون ٩٦١/١١٤ بشأن اشتراك العمال في إدارة الشركات -

- القوانين ١٣٣ لسنة ١٩٦١

التقييم الأمين لها في ضوء ما تحقق منها من إنجازات مثالية في التحرير ، والتصنيع ، والتنمية ، وتغييرات إيجابية في بنية المجتمع المصري !

• مصر .. حين تحتفل بذكرى ثورة ٢٣ يوليو فإنها تذكر قيامها خلال فترة حظت بالتناقضات السياسية ، والمأسى الاجتماعية ، والقط الثقافي ، ولضعف مستوى القيم ، والاستهانة بالكرامات .
واستطاعت ثورة ٢٣ يوليو أن تنفذ عددا من الإجراءات دفاعا عن الأمان القومي ، بقيادة زعيمها جمال عبد الناصر " الذي كان رفيق سعي الجماهير ، وحادي قائلتها في رحلة البحث عن الخير والصورة ، والعدالة .. وهو قائد تميز بمزاجه لم يتحرك في مخبرات مخبوءة ، ولم يسهم الأجنبي أو العدو في صنعها ، وإنما كانت زعامته حاصل إبداع الشعب لصالحه أدراكا لا توبى فيه ولا إرغام ، فاستطاعت الثورة بزعامته أن تفرس في الصخر " منارة " التصديق للاحتلال والاستغلال ، وأن تشق طريقها لتتصنع من التمسك والبؤساء الحزن والشقاء ، وأن تطلق شعاراتها الحارة التي أريبت الفخافيش ، وسجلت يقظة الإنسان في مصر والعروبة وإفريقيا وآسيا والعالم الثالث كله ، مما جعل الاحتفال بثورة ٢٣ يوليو يبدو وكأنه ذكرى تحرير الإنسان ، الذي كانت الثورة بحثا جديدا لأمتيه ، بعد أن تعاونت على تزيقه ضغوط عديدة ، كانت أن تحوله من مواطن حي ، إلى كائن من ورق ، انتزعت منه أدميته ، وحاولت تركه شبحا بلا كرامة ، وبلا قدرات ، وبلا اهتمام بأفانغ عن أي قيمة من القيم .

ولم يكن غريبا أن يكون مستهل

• تليس " مصر " في الأيام الأخيرة من هذا الشهر الشديد الحرارة أثواب العيد الذهبي احتفاء بمرور خمسين عاما على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. وبوسط زحام الفرحة بالعيد تظهر بعض الأصوات متجربة من أصول الحبار ، طارحة وتائق إرادة لهذه الثورة . ولزيمها عبد الناصر ، وفكرها ، ولقائنها ، داخلين في مباراة لا هدف منها سوى إثارة الانتباه ، حتى يصل التجاوز بأحد الكتاب في الكويت إلى حد المطالبة في المصيفة التي يكتب فيها بإلغاء شارع " جمال عبد الناصر " في الكويت ، وهو موقف مريب ندب به الإعلامي اللامع " حمدي قنديل " في برامجه التلفزيونية رئيس التحرير " المذاع يوم ١٧ يونيو .. وهذا الكاتب الكويتي وأمثلة نسوا أو تناسوا أن كل مصري مهما كان موقفه من الثورة ، فإنه يرفض بشدة من يرش الحد على الشيطان الوريدة ، أو يطلق على تاريخنا النار بروح قبيلة ، أو يحاول أن يقتل في صدر " مصر " جوهرة يجهلها اسمها " العربية " ..

• ومن المؤكد أن كل موقف ، وكل إجراء ، له علباساته ، وله ضروراته ، وأن الحكم على فترة معينة أو إجراء معين ، لابد وأن يكون وفق الظروف والمناخات المحيطة وقتها ، وليس وفق ظروف وملابسات ومعلما الحاضر ..

ومن الإنصاف أن نقدر أن الثورة مثل أي كائن حي ، يعثرها فترات قوة ، وفترات ضعف وهزال ، ولكن العبرة في بالنتائج النهائية والإنجازات ..

كذلك ، فإن مسيرة أي شعب تمر بصعوبات ، وأيضا يعثرها كبسات ، ولكن العبرة تكون بالاستمرار ، وعدم التوقف .. وبهذا المنطق ، فإن ثورة ٢٣ يوليو يكون



محلات عرفة الكبرى

يسعدنا أن تقدم واهر التهنئة

لسيد اللواء

عثمان شاهين

محافظ المنوفية

وجميع القيادات الشعبية والتنفيذية

بمناسبة

العيد القومي للمحافظة

ويسرها أن توفّر لأهالي شبين الكوم الكرام

جميع احتياجاتهم من أرقى الأصواف

والأقمشة والملابس الجاهزة والخردوات

والأدوات المنزلية والأحذية والروايج

مع تحيات

إدارة محلات عرفة الكبرى

شبين الكوم - ت- ٢٢١٧١٤

الجمعية التعاونية لنقل البضائع بالسيارات

محافظة المنوفية

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام
وجميع العاملين والأعضاء يهتفون السيد اللواء

عثمان شاهين

محافظ المنوفية

وجميع القيادات الشعبية

والسياسية والتنفيذية بالمحافظة

بمناسبة

العيد القومي للمحافظة

ويعاهدون الله على بذل كل الجهود في

مجال نقل البضائع

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

محمد النقي ربيع

سامح فتح موسى

الرئيس مبارك حاسا في إنصاف
ثورة ٢٣ يوليو في خطابه السنوي
بعيد العمال في مايو ١٩٨٨ حيث
قال .

إن ثورة يوليو جاءت تعبيرا عن
إرادة شعبية عارمة في مواجهة
التفشيخ والسيطرة الأجنبية ،
وهي أكبر تحول اجتماعي عرفته
مصر ، وقد أعادت الحكم إلى أبناء
مصر ، وثبتت أفكار الاستقلال
والتححرر والدفاع عن حقوق
الإنتسان .

وما قاله الرئيس " مبارك " كان
إنصافا للثورة ، رغم ظروف
عصيبة مرت بها ، تمثلت في
طموح بعض قضاةها إلى تولي

المناصب السياسية والراؤكز
الاقتصادية ، وتشبيهم بممارسة
السلطة ، وتخوفهم من الاعتماد
على الجماهير ، والفاء منظمة
الشباب رغم أنها كانت أحد
أجنحة الثورة ، وظهر ما سمي
بمراكز القوى التي تمكّنت في

مناصب المستشارين .. فضلا عن
أخطاء في مجال بعض المشروعات
الاقتصادية لم يرتكبها قادة الثورة
، ولنا ورطهم فيها بعض من

٢- تحريم إلهوم من الانتهازين ..
وهذه الأخطاء لا تمنى التحويل
من شأن أكبر وأخطر انتفاضة في
تاريخ مصر ، لأن من شأن هذا
التحويل ، تولد احساس شبابنا
بالضياع والفريه ، وشمور
المواطنين العاديين بقهم أشبه

بديدان تحرف بين القبور !!
ولذلك ، فإن التصدي للتقبيم
السطحي وغير الآمن للثورة هو

مستوليتا جميعا على المستوى
الشعبي والرسمي ، حتى تنشط
قوانا للسعي للتطوير والتتوير ،
استمرارا لثورة خطت في مسار

التاريخ آلاف الأميال إلى الأمام ،
ثورة آراءت بوصمت وصمحت ،
ولم تنتشر تحت رمال التاريخ !

تخلص مصر من الاحتلال
البريطاني ، ومن النظام الملكي ،
وأن تضرب الإقطاع وتمعيد توزيع
لثورة الزراعية على الكادحين من
الفلاحين .. ورغم ذلك ، فسين
الحماية التي أضفتها الثورة على
التنظيم النقابي وحرياته ، قد جرى
إهدارها في مسالفات ثلاث
لاتفاقية دولية صادقت عليها مصر
، هي الاتفاقية رقم ٨٧ لسنة
١٩٤٨ بشأن الحريات النقابية
وحماية حق التنظيم ، تضمنت
حقوقا عديدة منها حق المنظمات
في إعداد لوائح النظام الأساسي
لها ، وانتخاب ممثلها في حرية
تامة .

وحق المنظمات في عدم حلها عن
طريق السلطة الإدارية ، وحققها في
ممارسة نشاطها بمجرد إيداع
أوراقها .

وقد تمثلت المخالفات للاتفاقية
الدولية بشأن الحريات النقابية في
محاور ثلاثة

١- حرمان من يصل إلى
وظيفة معينة (مدير عام مثلا) من
حق الترشيح لعضوية مجلس إدارة
للمنظمة النقابية

٢- حرمان من وجود أكثر من اتحاد
عام للعمال

٣- ضرورة عرض أسماء
المرشحين للانتخابات النقابية على
الدعى العام الاشتراكي .

وهكذا تتضح شعبية ثورة ٢٣
يوليو التي استطاعت أن تحقق
مجانبة التعليم ، وإلغاء الألقاب
والتأميم ، والنظام الجمهوري ،
وتأميم قناة السويس ، وتشديد
السد العالي ، وتستور جديد في
يناير ١٩٥٦ تضمنت الضقوق
الاقتصادية والاجتماعية للمواطن
بالإضافة إلى حرياته الأساسية ،
وحقوقه السياسية .
لذلك لم يكن غريبا أن يكون



بقلم :
عبد الحكيم القاضي

حول تعديل قانون التأمينات الاجتماعية

• ضرورة توحيد نظم التأمينات الاجتماعية في قانون واحد

• التأمينات الاجتماعية هي البقية الباقية للأهداف الستة لشورة يوليو

الأساسي بالنسبة الآتية :

١- ١٥ ٪ إذا كان سن المؤمن عليه أقل من ٤٥ سنة .

٢- ١٠ ٪ إذا كان سن المؤمن عليه أقل من ٥٠ سنة .

٣- ٥ ٪ إذا كان سن المؤمن عليه أقل من ٥٥ سنة

٤- لا يخفض المعاش إذا بلغ سن المؤمن عليه ٥٥ أو أكثر .

والتعديل المقترح يقرر تخفيض المعاش عن الأجر الأساسي حتى السنوات التي لا يخفض عنها المعاش حالياً (٥٥ سنة فائتر) ومعنى ذلك أن العامل الذي يطلب المعاش المبكر في سن ٤٥ سنة يخفض معاشه بنسبة ٧٥ ٪ من قيمة المعاش بدلا من ٥٠ ٪ حالياً .

وكذلك بالنسبة للأجر المتغير إذ لا يصرّف معاش هذا الأجر قبل بلوغ سن الخمسين في القانون الحالي ، ولكن المشروع أجاز صرف المعاش عن الأجر المتغير قبل هذه السن فإذا تقاعد المؤمن عليه في سن ٤٥ سنة فيصبح المعاش مخفّضاً بنسبة ٧٥ ٪ .

إن هذا التعديل لا يراعي البعد الاجتماعي للتأمينات الاجتماعية وللنور السياسي لها .

٥- أضيفت فقرة أخيرة للمادة ١٤٠ تقضي بسقوط دعوى المطالبة بكل معاش لم يتم صرفه قسماً يزيد على السنة السابقة على تاريخ المطالبة .

وهذا النص يتناقض مع مبدأ التقادم الخمس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة .

٦- ورد في تعديل المادة ١٥٠ إلغاء ميزة يتمتع بها المؤمن عليهم فعلاً أو حكماً وهو التزام جهاز التأمينات الاجتماعية بأداء الحقوق التأمينية كاملة ولو لم يتم صاحب العمل

أن يلهم أبعاده إلى التخصيصين والباحثين في مجال التأمينات الاجتماعية خصوصاً أن المشروع ليس مذكرة إيضاحية تبين أسباب التعديلات المقترحة .

لكن ماذا تضمن المشروع عن حقوق سلبت يحملها فيما يلي :

أولاً : إن هذا المشروع يسلب حقوقاً مكتسبة قانوناً للعمال مقررة منذ عشرات السنين منها :

١- زيادة المدة الموجبة لاستحقاق المعاش في التقاعد أو بلوغ سن الستين إلى ١٨٠ شهراً بدلا من ١٢٠ شهراً (١٨٠ بند ١) ، ويترتب على إعمال هذا التعديل أن كل من بلغ سن الستين ولم يستكمل مدة اشتراك ١٥ سنة أن يحصل على تعويض دفعة واحدة بدلا من المعاش ومعنى ذلك أن يلجأ إلى الضمان الاجتماعي وتتحمل خزينة الدولة بمبالغ كبيرة .

٢- زيادة المدة الموجبة لاستحقاق المعاش المبكر إلى ٣٠٠ شهر (٢٥ سنة) بدلا من ٢٤٠ شهراً (٢٠ سنة) وهذا يعيق نظام الخصخصة (١٨٠ بند ٥)

٣- استحقاق المعاش في حالتي الوفاة أو ثبوت عجز كامل بعد انقضاء ستة من تاريخ انتهاء خدمة أو بلوغ سن الستين بعد انتهاء خدمة يشترط أن تكون مدة اشتراكه ١٨٠ شهراً (١٥٠ بند ١) بدلا من ١٢٠ شهراً في القانون الحالي أي عشر سنوات (١٨٠ بند ٦) وبالتالي يؤدي له تعويض دفعة واحدة فإذا لم يكن له دخل يلجأ للضمان الاجتماعي .

٤- سلب المشروع حقاً آخر للمؤمن عليهم في حالة استحقاق المعاش المبكر إذ قرر تخفيض المعاش المستحق عن كل من الأجر الأساسي والأجر المتغير بنسبة ٥ ٪ (دون حدود) والقانون الحالي يقرر تخفيض معاش الأجر

فريقنا وجموع المؤمن عليهم بمشروع تعديل قوانين التأمينات الاجتماعية وبالإطلاع عليها تبين أن الهدف من هذا التعديل :

١- سلب حقوق يتمتع بها المؤمن عليهم منذ عشرات السنين .

٢- إلغاء نظام التأمين الشامل الذي ينتفع به أكثر من خمسة ملايين مؤمن عليه .

والسبب من وراء هذا التعديل :

أولاً : عدم تصحيح مناديق التأمينات الاجتماعية أعياء قد تؤدي إلى عجز أكثرى في المركز المالي لهذه الصناديق .

ثانياً : عجز إدارة صناديق التأمينات الاجتماعية عن تطبيق قوانين التأمين الاجتماعي وعجزها من حصر المؤمن عليهم الذين يخضعون لهذه القوانين .

لقد كان المشروع الذي قام بإعداده مشروع التعديل متأثراً بمقد (بوليمية) التأمين على الحياة الذي يعقد مع شركات التأمين فأخذ بقواعد تصفية بوليمية التأمين على الحياة وأعد التعديلات المقترحة دون أن يعرضها على مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي كما ينص على ذلك بند (٥) من المادة ١٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي ينص على أن من اختصاص مجلس الإدارة (دراسة التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعي)

وقد أغفلت وزارة التأمينات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كما أغفلت مجلس الإدارة فلن تعرض عليه مشروع التعديل كما وعد الدكتور رئيس الوزراء مجلس إدارة الاتحاد في لقائه مع قبل الاحتفال بعيد العمال .

إنه في تصوري أن الوزارة كانت تهدف إلى إصدار المشروع خاصة ، إذ إن المشروع لا يمكن

بالاشتراك عنهم في الهيئة المختصة ونظرا لعجز الهيئة عن تحصيل الاشتراكات المستحقة على بعض أصحاب الأعمال أو إلزامهم بالاشتراك عن معالهم فإن المشروع المقترح قرر أن يكون التزام الهيئة الناشئة عن ثبوت علاقة العمل إلا على أساس الحد الأدنى لأجر الاشتراك ثم المؤمن عليه الرجوع على صاح العمل فيما زاد على الحد الأدنى المشار إليه وعليه أن (يدوِخ) بين المحاكم للحصول على حقوقه من صاحب العمل بدلا من قيام الهيئة طبقا للقانون الحالي بالرجوع على صاحب العمل بمستحققاته التي ترتبت على أداء حقوق العامل .

ثانيا : بالنسبة للعقوبات المقترحة لاطلاع هائلي:

١- أن المشروع شدد العقوبة على من يحصل على أموال الهيئة .. الخ (١٧٩م) وذلك بعقوبة الحبس والغرامة على حين أن عقوبة التي لم يلم بالاشتراك في الهيئة عن أى من عماله بالضامن أحكام القانون بالغررامة فقط (١٨١م) .

٢- لم ينص مشروع تعديل القانون على عقوبة أصحاب الأعمال الذين يشتركون عن معالهم بأجور تقل عن أجورهم الفعلية (التهرب عن الاشتراك عن الأجر الفعلي) .

ثالثا : بالنسبة للتعديلات المقترحة على قانون التأمين على أصحاب الأعمال (١٠٨) لسنة ١٩٧٦ يلحظ ما يلي :

١- إضافة حائزى الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فداناً فاكتر إلى المنفعين بالتأمين على أصحاب الأعمال ويقترح أن تكون مساحة الحيازة ثلاثة أفنة فاكتر .

٢- زيادة مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش في حالتى انتهاء النشاط لثبوت عجز المؤمن عليه أو وفاته بعد سنة من تاريخ انتهاء نشاطه أو بولوغ السن بعد انتهاء النشاط إلى ١٨٠ شهرا بدلا من ١٢٠ شهرا في القانون الحالي .

٣- استحقاق المعاش عند بلوغه سن ٥٥ سنة لانتهاء النشاط على أن تكون مدة اشتراكه في التأمين ٢٠٠ شهر بدلا من ٢٤٠ شهرا في القانون الحالي وفي هذا سلب لحق مكتسب قانونا .

٤- قرر المشروع خفض المعاش الذى يستحق قبل بلوغ سن ٦٥ سنة بنسبة ٥٪ من كل سنة أقل من سن الخامسة والستين معنى ذلك أن من

يتقاعد في سن الخامسة والخمسين (بسبب انتهاء النشاط مثلا) يخفض المعاش بنسبة ٥٠٪ في حين أن التخفيض طبقا للقانون الحالي ٥٠٪ فقط ، وفي هذا سلب لحق مكتسب قانونا .

رابعا : ألفى المشروع نظام التأمين الضمان

رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الذى يسرى على عمال الزراعة المؤقتين وعمال الترحيل ومن في حكمهم ، معنى ذلك أنهم حرروا من حق المعاش ، ويخضعون بالتالى لنظام الضمان الاجتماعى وهذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في عيه الضمان الاجتماعى على الدولة .

ومرمان أكثر من خمسة ملايين من نظام التأمينات الاجتماعية يسرى عليهم منذ أكثر من عشرين عاما له أثر سلبي محليا ودليا .

ولأهمية هذا القانون المطلوب إلغاء نذكر فيما يلي النقاط المنتقاة به :

١- العاملون المؤقتون في الزراعة سواء في الحقول والحدائق والبساتين أو في مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات أو الواجى أو في المنال على أراضي الاستصلاح والاستزراع ويقصد بالعمالين المؤقتين من تقل مدة معالمتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة أو كان العمل الذى يزاولونه لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط .

٢- ملك الأراضي الزراعية غير المأثزين لها ممن تقل ملكيتهم عن عشرة أفنة .

٣- حائزوا الأراضي الزراعية الذين تقل مساحة حيازتهم عن عشرة أفنة سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو المزارعة .

٤- ملاك الماشية الذين يقل نصيب كل مالك في ريعها عن مائتين وخمسين جنيتها سنويا .

٥- العاملون في الصيد لدى أصحاب الأعمال في القطاع الخاص .

٦- عمال الترحيل

٧- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائين ، ومنادى السيارات وموزعى الصحف ومساوى الأجنحة المتجولين وغيرهم من الفئات المماثلة .

٨- خدم المنازل ومن في حكمهم ممن يعملون داخل المنازل سواء كانوا يحصلون على أجورهم بالظهر أو اليومية .

٩- أصحاب المراكب الشراعية في قطاعات الصيد ، والنقل النهري والبحرى وأصحاب وسائل النقل البسيطة ويشرط في هؤلاء جميعا ألا يستقدموا عمالا .

١٠- المكربون بمراكز التدريب المهنى لمرضى الجذام .

١١- المرتلون والقيمة وغيرهم من خدام الكنيسة غير الخاصصين لقانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال .

١٢- الناقهون من مرض الدرن الملحقون بمراكز التدريب التابعة للجمعيات المختلفة لمكافحة الدرن ويرجى إلى بطاقة الحالة المدنية الشخصية أو العائلية لتحديد مهنة المؤمن عليه .

كل هذه الفئات سوف تلجا للضمان الاجتماعى الممول من خزينة الدولة إذا ما حرما من حق المعاش المقرر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المقترح إلغاؤه صحيح أن هناك فئتين وهما ملاك وجائزون أقل من عشرة أفنة يمكن تعديل القانون بتقلهم إلى قانون أصحاب الأعمال والمشتغلين لمسابهم إذا كانت الملكية والحيازة ، تبلغ ثلاثة أفنة فاكتر .

إن زيادة القيود على استحقاق المعاش بزيادة المدد الموجبة لاستحقاق المعاش المبكر وخفض المعاش المبكر لامتير له طالما أن المركز المالى للتأمينات لا يوجد به أى عجز ، وكذلك فإن إلغاء نظام التأمين الاجتماعى (التأمين الشامل) على عمال الزراعة وعمال الترحيل ومن في حكمهم الذين يصل مجموعهم إلى أكثر من ٥ ملايين عامل يعتبر رده ونكسة للتأمين الاجتماعى محليا ودليا كما أشرنا سابقا ، ولا مبرر له طالما لا يوجد عجز في المركز المالى للتأمينات الاجتماعية طبقا لأخر تقرير مالى (٢٠٠٧/٣٠)

(راجع مقالنا في عدد مجلة العمل ٤٦٨ في مايو الماضى عن المركز المالى للتأمينات الاجتماعية) .

إن سلب هذه الحقوق المقررة للمؤمن عليهم من عشرات السنين وإلغاء التأمين على عمال الزراعة المؤقتين وعمال الترحيل ومن في حكمهم (التأمين الشامل) هو بداية للقضاء على الهدف السادس من أهداف ثورة يولية سنة ١٩٥٢ وهو الهدف الباقي من أهدافها الذى يس ١٧٠ مليون مؤمن عليهم وأسرهم ويتصل لمصلحة من يتم هذا التحديل ، لقد كان هناك كفاح منذ قيام الثورة لوضع نظم التأمينات الاجتماعية ، تحققت واستكملنا حلقاتها وأصبحت التأمينات الاجتماعية أكبر سرح اجتماعى واقتصادى في البلاد ينبغي حمايته لمصلحة اللادين .

سؤال يبحث عن إجابة:

إعداد: برين عبد الرحمن

كيف تحسب الزيادة في معاشاتك؟

● زيادة الأجور والمعاشات بنسبة ١٠٪ اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١



التاريخ فتحسب على المعاش مضافاً إليه الزيادة.

٢- إذا كان المستحق يجمع بين الأجر من العمل والمعاش فإن الزيادة تصاف إلى الجزء المستحق من المعاش.

٤- تدخل الزيادة في حدود الجمع بين المعاش والدخل بالنسبة للمستحقين.

٥- تصاف قيمة الزيادة إلى معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش بعد وفاته عند تحديد نصيب المستحق في حالات رد المعاشات أو إيلائها بين المستحقين.

٦- تصاف قيمة الزيادة لمعاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش بعد وفاته عند تحديد نصيب المستحق الذي يتقرر له الحق في المعاش دون المساس بحقوق باقي المستحقين كالأية التي تطلق أو

تترمل بعد وفاة أبيها، وقدنر لها نصيب في المعاش باقتراض أنها كانت مستقة في تاريخ وفاة أبيها دون أن يستقطع نصيبها من أنصبة المستحقين الآخرين نظراً لتوزيع المعاش بأكمل.

٧- تصاف قيمة الزيادة لمعاش صاحب المعاش عند تقدير منحة الوفاة ومصاريف الجازاة المستحقة للأسرة بعد وفاته.

٨- تصاف قيمة الزيادة لنصيب البنت أو الأخت عند تقدير قيمة المنحة التي تصرف لها بسبب

أما المعاش المبكر فإنه لا يستحق إلا بناء على رغبة المؤمن عليه وبذلك يكون طلب الصرف هو الواقعة المنشئة للحق في المعاش ويستحق المعاش في هذه الحالة من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف.

وعلى ذلك فإن تقديم طلب صرف المعاش، باستثناء المعاش المبكر، أو إتمام إجراءات صرف المعاش بعد ٢٠٠٢/٧/١ لا يسقط الحق في الزيادة إذا كانت الواقعة المنشئة للحق في المعاش تقع في تاريخ سابق على التاريخ المذكور.

● **تتمس الفقرة الثانية من المادة الأولى مسألة الذكر على أن تعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتصر في شقها جميع أحكامها فيما القصود بذلك؟**

● **يقصد بذلك أمواج الزيادة في المعاش واعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه في تحديد العقول الآتية:**

١- إضافة قيمة الزيادة لمعاش صاحب المعاش عند توزيعه على المستحقين عنه بعد وفاته أي لأيوالة الزيادة التي تقررت لصاحب المعاش إلى أفراد أسرته بعد وفاته.

٢- إضافة قيمة الزيادة لوعاء المعاش الذي تصب على أساسه إعانة العجز، بمعنى أن يعاد حساب إعانة العجز المستحقة قبل ٢٠٠٢/٧/١ بأواقع ٢٠٠٢/٧/١ من المعاش بعد إضافة قيمة الزيادة أما الإعانة التي تستحق بعد هذا

المنشئة للحق في المعاش حدثت بعد التاريخ المشار إليه فلا يستفيد المنتفع أو المستحقين عنه بأحكام الزيادة.

● **وماهي الواقعة المنشئة للحق في المعاش؟**

● **إذا كان المعاش المستحق بسبب بلوغ المؤمن عليه سن الستين فإن الواقعة المنشئة للحق في بلوغ السن، فإذا كان تاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الستين سابقاً على ٢٠٠٢/٧/١ استحق الزيادة المشار إليها حتى لو تم صرف المعاش في تاريخ لاحق على هذا التاريخ لأن المعاش في هذه الحالة يصصرف اعتباراً من أول الشهر الذي بلغ فيه سن الستين أي يكون للمؤمن عليه الحق في تقاضي المعاشات المستحقة له في الفترة السابقة على تاريخ الصرف.**

وإذا كان المعاش مستحق بسبب العجز المستديم استحق المؤمن عليه المعاش من أول الشهر الذي تنتهي فيه الضمة بالعجز أو من أول الشهر الذي ثبت فيه العجز إذا ثبت العجز خلال فترة التطعل باعتبار أن العجز هو الواقعة المنشئة للحق.

وإذا كان المعاش مستحق لأسرة المؤمن عليه بعد وفاته صرف المعاش للأسرة اعتباراً من أول الشهر الذي وقعت فيه الوفاة باعتبار أن الوفاة هي الواقعة المنشئة للحق، فالواقعة المنشئة للحق هي سبب استحقاقه.

نظراً للارتفاع المتزايد في الأسعار وتكاليف المعيشة وما يتبعه من مدم كفاية المخول من أجور ومعاشات في مواجهة الأعباء المعيشية، فقد درجت الدولة على زيادة أجور العاملين سنوياً بصفة استثنائية خلاف الزيادات الجورية والملاوات السنوية المقررة بنظم العمل والتوظيف، وذلك بموجب قوانين الصلوات الخاصة التي تصدرها الدولة ليعمل بها من أول يوليو في كل عام ويقابل هذه الزيادة في الأجور زيادة مماثلة بنفس النسبة لأصحاب المعاشات والمستحقين منهم من أفراد أسرهم.

● **كيف تحسب الزيادة في معاشاتك إن كنت من أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم؟**

● **تقضى أحكام المادة الأولى من قانون زيادة المعاشات بأن تزداد بنسبة ١٠٪ اعتباراً من ٢٠٠٢/٧/١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ**

● **فما القصود بالمعاشات المستحقة قبل ٢٠٠٢/٧/١**

● **يقصد بها المعاشات التي نشأ الحق فيها قبل ٢٠٠٢/٧/١، فالعبرة بالواقعة المنشئة للحق في المعاش، فإذا كانت هذه الواقعة نشأت قبل ٢٠٠٢/٧/١ استحق المنتفع أو المستحقين عنه من أحكام الزيادة، أما إذا كانت الواقعة**

منذ العام الماضي على أن تكون الزيادة بحد أقصى ٦٠ جنيها شهريا وبحد أدنى ١٠ جنيها شهريا.

● **بملى الميزة المقررة للمعاشات المستحقة اعتباراً من ٢٠٠٢/٧/١** مقابل الزيادة المقررة للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ والسابق بيانها؟

● **الفئة التى ستستأفى معاشاتها مستقبلاً اعتباراً من ٢٠٠٢/٧/١** هذه الفئة كان دخلها فى ٢٠٠٢/٧/١ ٢٠٠٢/٧/١ ٢٠٠٢/٧/١ ٢٠٠٢/٧/١ وقد زيد أجورها بمقدار العلاوة الخاصة وعند إحالتها للمعاش اعتبراً من ٢٠٠٢/٧/١ وحتى ٢٠٠٢/٧/١ سيضاف لمعاش الأجر المتغير لكل فرد من أفراد هذه الفئة زيادة بواقع ٨٠٪ من العلاوة الخاصة التى صرفت لها فى ٢٠٠٢/٧/١ ١٥٪ أيضاً من العلاوات الخاصة الأربعة السابقة والتى استقتت عن الأعمام ٢٠٠١، ٢٠٠٠، ١٩٩٩، ١٩٩٨ ولم تضم للأجر الأساسى.

عناصره من أساس ومتغيرات، قبل فصل مدة الاشتراك فى الأجر الأساسى عن مدة الاشتراك فى الأجر المتغير وحساب معاش مستقل عن كل منهما، تلاحظ أن المعاشات القيمة المشار إليها تجاوزت قيمتها الحد الأقصى لمعاش الأجر الأساسى فى ٢٠٠١/٧/٢٠ وقدره ٤٦٠ جنيها شهرياً إذ بلغ بعض هذه المعاشات ١٢٦٨، ٨٠٠ جنيهاً ومن مقتضى ذلك تصحيح الزيادة بنسبة ١٠٪/٢٦، ٨٨٠ جنيهاً بينما تكون الزيادة المستحقة عن المعاش المرتبط فى حدود الحد الأدنى ٤ جنيهاً فقط، لذلك رُئي وضع قواعد الزيادة يكون من مقتضاها إزالة التفاوت الصارخ بين قيمة الزيادة المستحقة عن المعاشات القديمة وتلك المستحقة عن المعاشات الحديثة وإيجاد نوع من التقارب بين الفئات محدودة الدخل والفئات ذات الدخل المرتفع مراعاة للبعد الاجتماعى، لذلك جرى العمل

كما سيرد بيانه.

٤- وتستحق الزيادة أيضاً بالإضافة للحد الأقصى المستحق معاش الأجر الأساسى المستحق وفقاً للقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبلغ أو تجاوز ٤٨٠ جنيهاً شهرياً يستفيد من هذه الزيادة، كما تضاف هذه الزيادة إلى المعاشات المستحقة وفقاً للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أو القانون ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وما أضيف إليها من زيادات وإعانات إذا كانت تتجاوز الحد الأقصى وقدره ٢٠٩ جنيهاً شهرياً.

٥- توزع الزيادة على المستحقين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش الذى توفي قبل ٢٠٠٢/٧/١ بالتساوى أنه تولى بتساوى ٢٠٠٢/٧/١ أى فى اليوم السابق على استحقاق الزيادة بمعنى أن الزيادة تصيب على نصيب المستحق وما آل إليه من أنصبة المستحقين الآخرين حتى التاريخ المشار إليه، فبالأمرلة التى استحققت ٢/٨ المعاش عند وفاة زوجها لوجود أولاد مستحقين معها، ثم أصبح نصيبها ٤/٣ المعاش بعد أولية أنصبة الأولاد إليها فى حدود النسبة المذكورة تستحق ٤/٣ الزيادة.

٦- لا يستفيد صاحب معاش العجز الجزئى المتخلف عن إصابة حصل من أحكام الزيادة إلا بعد انتهاء خدمته واستحقاق المعاش الآخر عن مدة اشتراكه فى التأمين أو إذا توافره سبب استحقاق هذا المعاش ولم يستكمل المدة المطلوبة لاستحقاقه لأن استمراره فى الخدمة كان يميز له الحق فى الجمع بين الأجر والمعاش كما يميز له صرف العلاوة الخاصة المستحقة على الأجر.

● **هل نص القانون على حد أقصى لزيادة أم أنها تصيب بنسبة ١٠٪ من قيمة المعاش بغير حدود؟**

● عند إعداد مشروع قانون زيادة المعاشات فى العام الماضى تلاحظ أن المعاشات القديمة التى استحققت قبل ١٩٨٤/٤/١ وكانت تصيب على أجر الاشتراك بجميع

الزواج والتي تحسب بواقع معاش ستة بحد أدنى ٢٠٠ جنيهاً، كما تضاف أيضاً لنصيب الابن والأخ عند حساب منحة قطع المعاش.

٩- تضاف قيمة الزيادة لمعاش المؤمن عليه عند تحديد جزء المعاش الجائز استبداله فى حالة طلب الاستبدال بضمان المعاش.

١٠- تضاف قيمة الزيادة للمعاش عند حساب نسبة الاشتراك فى تأمين المرض بالنسبة لأصحاب المعاش والمستحق للتأمين بأحكام العلاج والرعاية الطبية.

١٢- تضاف قيمة الزيادة للمعاش عند تحديد الجزء الجائز عليه سداد لدون النفقة أو لدون الصندوق المخصص الواجب على المستحق أو صاحب المعاش.

● **كيف تحسب الزيادة فى المعاش؟**

● **تصيب الزيادة بنسبة ١٠٪ من مجموع المعاش المستحق من المؤمن عليه أو صاحب المعاش وما أضيف إليه من زيادات وإعانات منذ استحقاق المعاش وحتى ٢٠٠٢/٧/١ اليوم السابق على استحقاق الزيادة المشار إليها.** ويراعى بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ما يأتى:

١- تدبر الزيادة على المعاش المستحق عن الأجر الأساسى ولا تدبر على شئ من المعاش المستحق عن الأجر المتغير.

٢- تستند إمانة العجز الكامل من الوفاء الذى تصيب عليه الزيادة فى حد حسابها على مجموع معاش الأجرين بعد إضافة الزيادة لمعاش الأجر الأساسى.

٣- تستحق الزيادة بالإضافة إلى الصندوق الدنيا للمعاشات فالمعاشات التى استحققت قبل ٢٠٠٢/٧/١ وكانت تقل عند الربط ٤٠ جنيهاً بالنسبة للمعاملين بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ أو كانت تقل عن ٢٥ جنيهاً بالنسبة للمعاملين بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أو القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وتم رفعها إلى الحد المشار إليه فزاد بنسبة ١٠٪ وبحد أدنى ١٠ جنيهاً

اللجنة النقابية بشركة

أدخنة النخلة

عادل أحمد الأبيارى وشركاه

تأسست سنة ١٩١٢



عادل أحمد الأبيارى

تقدم بخالص التهنئة إلى السيد اللواء عثمان شاهين محافظ المنوفية وإلى شعب المنوفية وجميع القيادات الشعبية والتنفيذية بمناسبة



اللواء عثمان شاهين

العيد القومى للمحافظة

الشركة تصدر منتجاتها إلى جميع أنحاء العالم

القطاع التجارى وإدارة المبيعات، ٢٢٤ شارع الجيش

القاهرة تليفون ٥٩٧٦٤٢٩ / ٥٩٧٤٥٩٧٤ / فاكس ٥٩٧٢١٦١ (٠٢)

القاهرة ٥٩٧٤٥٩٧٤ - الجزيرة، ٢٢٥١٣٥٠ بها ٢٢٢٨٥٨

شبين الكوم ٢٢٤٢٩٤ / إسكندرية ٤٩٣٥٢١٥

التصدير .. حقاً

شيء من الاقتصاد



بقلم:

عبد الوهيد عبد الكريم

مع كل الأبحاث المسمومة
والحرثية والمقرومة التي لاتكف عن
نمو الصادرات المصرية
وازدهارها، تبقى الحقائق وحدها
تأمرنا أن نكف عن الحديث حتى
تسبق الأعمال كل الأقوال فما زال
التصدير يعاني من مشكلات
بعضها يرجع إلى المنتجين أنفسهم
وبعضها يرجع إلى المنتجات ذاتها
وتأثيراتها سببه الصناعات والعمال
ورابعها تلك التصريحات الوردية
التي تقول إنه ليس في الإمكان
إدراج مما كان وما يكون وما سيكون
من صناعة مشروعات التصدير
وعملية خطط المصيريين وعودة
أساطيل الملكة حتشبسوت ليس
إلى بلاد بونت السومالية القديمة
وليس إلى بلاد أفريقية وأوروبا،
وأما وكل البلاد التي لاتستطيع
الحياة دون منتجات مصر
وصناعاتها الثقيلة والخسولة
والخفيفة

ضربت رأسى في الحائط غيظاً حين قرأت
تصريحاً بأن الصادرات المصرية قد أوغرت
مستوى اليابان لأنها احتكرت أسواق أفريقيا
 وأمريكا اللاتينية وتأثرت حق أسواق استراليا،
ولسوف أفرح بعيداً عن تلك الأفكار الهشة
واتركها في واد بينما أقف في واد آخر أنادى
بفتح الأبواب الموصدة أمام المصدريين المصريين
الذين سبق أن أفتحوا في شجاعة ميدان
مناقصات التصدير الأمريكية في أكثر من مرة
وستن مناقصة أفلت جميعها للأسف من مائة
أربعمائة .. لماذا؟ سأذكر مثالا واحداً من عدة
أمثلة سلبية غزيرة مثل ماء المطر، فذلك شركة
مصرية عرضت قمصانا مصرية سعر القميص
الواحد يساوى أربعة أضعاف سعر القميص
المصري فحسرت مناقصة التوريد، والدول
الغربية المتأخضة أصبح تضالول التصدير المصري
إليها أفسحوكة لأن الإنتاج العربي كله يكاد
يكون إنتاجاً متوازياً وليس إنتاجاً متوازناً أو
تكاملياً، كما أن عقدة الفجاجة مازالت تحكم
الاستهلاك العربي من المحيط إلى الخليج خاصة
لدى باعة البترول الذين هم في حاجة دائمة إلى
منسوجات وإلى ملابس جاهزة وإلى سجاد وإلى
سيراميك وإلى حضفيات وإلى مستلزمات منزلية
والى أثاث وموبيليا ديمقراطية كانت تصدر إلى
الاتحاد السوفيتى في الزمن الجميل وجميعها
توفقت فيها مصر على كثير من دول العالم ولكنه
استعذاب العذاب ونار الغريب ولا جنة عسى وأين
عسى!

تمالوا نفضكم معاً ساخرين ممن يصدرون
رؤسنا يصدريهم الملل المتكرر عن الركود
الاقتصادى وجمود السوق المحلى وانخفاض
سعر الجنيه المصرى وعجزه عن أداء وظيفته
وزيادة البطالة فالذين ينكرون ذلك هم أنفسهم
الذين يتحدثون عن ازدهار التصدير مع أنه أو
كان التصدير مزدهراً وكانوا صادقين لما وجدت
مشكلة واحدة من تلك المشكلات التي يتحدثون
عنها .. ثم كيف يكون التصدير مزدهراً بل كيف
يكون هناك تصدير حقيقى ونحن نستورد في
العام الواحد يكثر من ستين مليار من الجنيهات
بينما نقوم بتصدير ما قيمته ١٢ مليار جنيه
قطاً!

وأيضاً هي إذن استراتيجية التصدير .. وأين
هي خطط التصدير وأين برامجه الترويجية؟
ويبدو أن الذين يهولون الوقوف على رؤسهم

لا يذكرون الصلة الوثيقة بين التصدير والاستيراد
.. ولدينا كذلك من ينادون بضرورة أن تقوم
بالتصنيع حتى تقوم بالتصدير وآخرون ينادون
بأن تقوم بالاستيراد حتى تقوم بالتصنيع طاملاً
أن التصنيع المنشود يقوم في معظمه على
الخامات المستوردة .. ومن هنا عادت تتردد من
جديد حكاية البيضة والكتكوت.

وانتظر معى -ياصباح- حتى يأتى موسم
الحج الجديد ويعدو حجاج بيت الله الانقياء من
حجهم وقد حملوا ماحولاً من الجلابيب والسبع
والطواى والقفاطين والالكترونيات الخفيفة
صناعة الصين وتايوان وهونغ كونج وإسبانيا
ويلا أخرى تركب الأقبال .. ولست أدري كيف
أدركت بلد كالصين ولم تفرك نحن المسلمين أن
هناك تسبيحاً لله بغير الأصابع وبساجد غير
الحصير يسجد فوقها المسلمون .. إنه
الاستقصاء الذكى الذى تجهل أو تنقاس عنه
ولسوف أقفز قلزة سريعة إلى نقطة أخرى .. فمن
هناك تسبيحاً لله بغير الأصابع والأسباج هم ملوك
السيراميك ولكن صناعة السيراميك المصرية
سبقته في جودتها ومع ذلك بقي الإقبال عليها
ضئيلاً، لأن الفرق بيننا وبينهم أنهم يجهزون فن
التسويق ولهم ثون خلف متغيرات الأسواق العالمية
.. ولقد أدرك ذلك إلى عدة نتائج شعبة هي:

١- وجود شركات كبرى تنتمى إلى دول
صديقة تتعاقد على توكيلات لها في دول الجوار
بينما تمر على مصر من الكرام.
٢- هناك دول تستورد لأهداف التصنيع
وتطرح العديد من المناقصات بشمان حكوماتها
ولكن حكوماتها تشترط أن يتم التصنيع في
دولها محلياً ثم يعاد التصدير وهو المايلايت في
مصر ..

٣- الولايات المتحدة الأمريكية العملاقة
اقتصادياً لم تتركنا في حالنا ولم تتغلب عن
الإضرار بمصالحنا فذهبت إلى الأسواق التي
وجدت مصر فيها منافذ لتصريف المنتجات
الزراعية المصرية وعرضت منتجاتها الزراعية
الأمريكية بسعر أقل في إصرار وتعمد على
اغتيال صادراتنا بالضرورة التنافسية القاضية
غير التكافئة بينما أجهزة تجارتنا الخارجية قد
أضناها طول السهر.

٤- نحن نضرب التصدير في مصر بسهام
الاستيراد، فنحن نستورد السلع الأجنبية أى
الكأيلية والترفيهية والمستقرة والتي بلغت في عام
١٩٩٩ على سبيل المثال اثني عشر ملياراً من

حق وأباطيل وحلول

وأرجو أن تقوى ذكارتنا علماً، تترك أن يلائنا هي ظهر أوروبا وهي وجه أفريقيا وهي بلد الأرقام، يولد القطر وكل شيء يخرج منها يجب أن يحمل ماركات عالية وأن يكون له هوية؟

إذن .. كيف نتجح في التصدير وعشرات الشركات الأجنبية تتكالب على السوق الوطني كما تتكاثر الأكلة على قصبتها فتمسرق المواطن المصري من صناعته المحلية؟!

كيف نتجح في التصدير ونحن نهول أن قيمة الجنيه المصري من قبضة المواطن لأن الجنيه المصري انعكاس لقوة العرض والصدور في وجه المنافسة العالمية؟

كيف نتجح في التصدير ونحن نعالج السيرة بالاقتراض فنتساعد على انهيار الجنيه المصري أكثر وأكثر؟

كيف نتجح في التصدير وخططنا الاقتصادية عبارة عن ردود أفعال وأداء مناسبات

كيف نتجح في التصدير ونحن نحاول أن نطبخ دور الدولة تارة باسم الخصخصة وتارة باسم العولة وتارة باسم حرية التجارة واقتصاد السوق؟

كيف نتجح في التصدير وجميع أبواب مصر من كل النواحي الأصلية والفرعية مفتوحة أمام الاستيراد العشوائي؟

كيف نتجح في التصدير ونحن نمتنى أرجوحة تدفع مابين التشاؤم والقائل والتفاؤل الخارج؟

لا بد أن تتوقف كل الأباطيل علينا لأن الباطل لا يد إلا باطلا كما قال الملك لير قبلما لاينته كورديليا وهو يحرقها في أسطورة الشهيرة التي هي واقع يحيط بنا!!

الرأسمالية .. مطلوب إلغاء ضريبة المبيعات على وسائل الإنتاج .. مطلوب رفع نسبة المكونات المحلية في الصناعة المصرية ، فلي عار أن تقوم صناعة مثل صناعة السيارات في مصر منذ عام ١٩٦٠ ويعد أكثر من أربعين عاما لا يكون في السيارة من مصيرتها سوى البطارية والكاوتش وتيل الفرامل ولحام الشوكمان وتنتعج الفرش! مطلوب أن يقوم الإنتاج على المتفاسدة بدل الحماية لأن الحماية وهذا تهيب باليزان التجاري إلى أسفل سافلين وتيقنا عبيدا دأشمن للواردات ونجعلنا في مهب الريح أمام أية أزمات اقتصادية عالمية .. مطلوب إعادة التيجان والأكايل التي سقطت من فوق روسيا والخاصة بصناعات طالما تميزنا بها على غيرنا مثل صناعة النسيج ربحها الله وأحسن مثاها .

ولأن الذكرى تتفع المؤمنين أرجو أن نذكروا ماحدث عام ١٩٨٥ حين رفعنا شعار (التصدير هو المصير) وقتها كنا ندعو إلى التصدير ونحن نهول السوق ونحسب أن التصنيع هو مجرد منتجات بينما هو في حقيقته تسويق .. ثم نهول الآن نتجاهل حقا دستوري للمستهلك الداخلي فنكتب على بعض المنتجات المصرية أنها للتصدير أي ممتازة الصنع وكائنات نطن للعالم كله أن المواطن المصري هو إنسان درجة ثانية وإننا نتجج سلعا رديئة له وسلعا ممتازة للتصدير!!

إن التصدير هو الآن نوع من الصروب وهو حرب تحتاج إلى خوذات وبروق وأسلحة نارية . التصدير-ياسادة-حرب مركزة من أجل الحصول على موقع للقدم في أسواق الكون!! وهو حرب تبث عن ميزة تاريخية يتم تحويلها إلى ميزة نسبية يتم تحويلها إلى ميزة تنافسية.

الجنيتهات عبارة عن فواكه وجبن وشيكولاته وحلويات وروائح عطرية وملابس سيدات داخلية وأدوات تجميل ولبان وأطعمة كلاب ، ناهيك عن استيراد السيارات التي أصبحت تمسد عين الشمس وتغرق حركة النقل والانتقال وتزيدنا تعقيدا وثقلًا، ومازنا نستورد السلع المصنعة ونصف المصنعة لنستكمل صنعها محليا ومازنا نستورد المواد الخام اللازمة لمعظم الصناعات بما يزيد تكلفتها فلا نستطيع إعادة تصديرها فنصيب بها المواطن المصري في مقتل إذ يستهلكها وحده باعتبارها قدره المكتوب!!.

ولن ننسى أنه في الستينيات زاد زهونا وفخرنا حين بلغ حجم تجارتنا الخارجية نسبة ١/٨ من حجم التجارة العالمية ونحن ارتفعت النسبة في السبعينيات إلى ٢.٤٪ بينما أصبح ترتيبنا في هذه اللحظة التي أحشدكم فيها هو ١٩٤ من ٢٠٠ دولة وهو تدهور إلى الراء يعنى أننا لم نكتشف حتى الآن أهمية التجارة الخارجية وأنها الكون الرئيسي لكل النشاطات الاقتصادية، ولست أدري حاجة رجال الأعمال القائمين في مصر على أنشطة الإنتاج والتصدير والاستيراد وقد أصبح لهم شأن كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأصبح منهم أعضاء بارزون في مجلسي الطب والعلوم وأصبحت غريفتهم التجارية لها فعل وتأثير ومشاركة في صنع الأحداث وأصبح منهم أعضاء في المجالس القومية المتخصصة والوزاري الكبرى وإدارة الأحزاب السياسية لا يحظى به أمثالهم في أمتى الدول الرأسمالية وهي أمريكا التي أعلن رئيسها الحالي منذ عدة أسابيع (أن سياسة رجال المال جزء من سياسة أمريكا وليست أمريكا جزءا من سياسة رجال المال فليعلم أن يمتثلوا للمصلحة الأمريكية العليا وفي مقدمتهم الذين ساندوني في انتخابات الرئاسة وأيديهم التي طوقت عنقي بالجميل لا يجب أن تدفع ثمنها (أمريكا) فما بالنا دام فضلنا ونحن أبناء دولة مجاهدة مرهقة تتصارع حولها القنابل؟!

يجب إذن أن تتبع صحوة الضمائر وأن يواكبها أكثر من واجب وطني مقدس!!

مطلوب انطلاق صاروخي إلى الأسواق الدولية .. مطلوب جسيمات جديدة تراعى البعد الاقتصادي ولا تعتمد على أسلوب الجباية العمياء فقط . مطلوب ترشيد الضرائب على السلع

يثرِب للصناعات الكهربائية

كشافات إضاءة - لوحات توزيع

محاسب

محمد ياسر عبد العزيز حنفي

شبين الكوم ٢١٨٤١٣٧/١٠٢

المصنع ت: ٢٤٣٤٩٤٨ - ٢٤٣٤٩٣٤ / ٢٩٣٠٤٨

فاكس ٢٢٨٤١٨٠

موسوعة العاملين

إعداد:

عبد الوهاب محجوب

يبدأ من أول يوليو ٢٠٠٢ تنفيذ الميزانية الجديدة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وقد تضمنت أخباراً عامة لصالح العاملين بالدولة والتيسيرات اللازمة في التعيين والترقيات وتسوية حالات العاملين وتندرج تلك التيسيرات تحت عنوان التسهيلات العامة والخاصة ، وقد وردنا العديد من الأسئلة والاستفسارات في كثير من القضايا وتسوية الحالات وسنحاول من خلال استعراض أهم القواعد التي سيلتزم بها المسؤولون في مختلف الجهات الرد على تلك الاستفسارات

جواز زيادة الاعتمادات لتطوير الخدمات

أجازت القواعد التنفيذية للميزانية زيادة الاعتمادات اللازمة لتطوير الخدمات والآداء بالوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية مقابل الزيادة في إيرادات الخدمات بهذه الجهات عن تقديرها في السنة المالية الحالية وذلك بما لا يجاوز نسبة ٧٥٪ من الزيادة المحققة في إيرادات الخدمات بهذه الجهات في السنة المالية السابقة عن تقديرها.

تعيين المعاقين

وأكدت الميزانية مراعاة استكمال نسبة ٥ ٪ المحددة لتشغيل المعاقين طبقاً للقوانين المنظمة لذلك وعلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة احتجاز هذه النسبة من أعداد ومسميات الوظائف التي يصرح بالإعلان عن شغلها.

سلطة نقل درجات الوظائف

كما أجازت التسهيلات العامة للميزانية لوزير المالية بعد استطلاع رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة سلطة نقل درجات الوظائف والاعتمادات من موازنات النواوين العامة للوزارات إلى المحافظات وفروع الخدمات بها وبالمكس.

وكذلك نقل درجات الوظائف والاعتمادات من محافظة إلى أخرى أو فروع الخدمات فيما بينها سواء في نطاق المحافظة الواحدة أو المحافظات الأخرى.

الاحتفاظ بالدرجات الشاغرة

وتحتفظ الوحدات الإدارية بموازناتها بأعداد الوظائف الشاغرة والمولة أو التي تغل أثناء السنة على سبيل التذكار وتدرج للمخصصات المالية لتكاليف هذه الوظائف في اعتماد إجمالي خاص ومستقل ولا يتم الصرف من هذا الاعتماد إلا بموافقة وزارة المالية بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إلا لأغراض تمويل الوظائف الشاغرة المحتفظ بها على سبيل التذكار وتعزيز تمويل الأعباء المالية للوظائف العليا القيادية وتعزيز فروع تمويل الأعباء المالية الإضافية للترقيات التي تجربها السلطة المختصة على الوظائف المحتفظ بها على سبيل التذكار بناء على اقتراح السلطة المختصة وتعزيز الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري بما يتطلبه من تطوير لنظم الخدمة المدنية وتحريك العمالة الزائدة داخل الجهاز الإداري وتطوير مستوى الخدمات الحكومية المؤداة.

تخصيص اعتماد إجمالي للتعيينات

وخصصت الموازنة اعتماداً إجمالياً عاماً بالباب الأول (الأجور) للأغراض التالية:

أ- تكاليف تمويل الوظائف الجديدة لمواجهة احتياجات التشغيل الحقيقية.

ب- تكاليف تمويل أدنى وظائف التعيين التي يقر مجلس الوزراء شغلها من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية المتوسطة.

ج- تكاليف الاحتياجات الوظيفية لمواجهة المبالغ المطلوبة للمكافآت التشجيعية والموافق وفقاً للمطالبات الضمنية الملحة.

د- تكاليف تمويل الوظائف المعادلة لوظائف مساعدي المدرسين بالمؤسسات العلمية الحاصلين على درجة الماجستير وتمويل الوظائف المعادلة لوظائف المدرسين الحاصلين على درجة الدكتوراه مقابل إلغاء تمويل الوظائف التي كانوا يشغلونها.

ويحظر الصرف على الاعتمادات الإجمالية المخصصة للأجور والمدرجة بمختلف الموازنات إلا بعد توزيعها على مختلف المجموعات والبنود والأنواع وموافقة وزير المالية بعد استطلاع رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

حظر تمويل درجات الوظائف العليا

ويحظر تمويل درجات الوظائف العليا خصماً من الاعتماد الإجمالي المام المخرج بالموازنة العامة للدولة ولا يرفع هذا الحظر إلا بالموافقة رئيس الوزراء.

شغل الوظائف

وينبغي على جميع الوحدات المختلفة قبل التقدم للسلطة المختصة بمشروعات قرارات شغل الوظائف سواء عن طريق التعيين أو الترقية التأكد من ضرورة أن تكون الوظائف المطلوب شغلها وأردة بنفس المسمى والدرجة في جداول ترتيب الوظائف المعتمدة باستثناء القرارات والإجراءات الواردة بأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة ولاتسعة التنفيذية لشغل الوظائف.

حالات النقل بالدرجة المالية إلى وحدة أخرى

وأجازت تعليمات الموازنة لوزير المالية بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة نقل العامل من الدرجة الأولى لما دونها بدرجة وظيفته المالية من وحدة إلى أخرى في الحالات الآتية:

(أ) إذا لم يكن مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة التي يشغلها أو أي وظيفة أخرى خالية في الوحدات التي يعمل بها.

(ب) إذا كان زائداً عن حاجة العمل في الوحدة التي يعمل بها على أن يلغى تمويل وظيفته من موازنتها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها.

(ج) إذا كان العامل زائداً عن حاجة العمل في الوحدة التي يعمل بها وفق المقررات الوظيفية التي يقرها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وريسه في إحدى الوظائف الملغى منها بوحدة إدارية أخرى على أن يلغى تمويل وظيفته الأصلية من موازنة الجهة التي يعمل بها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها من حاجة إلى موافقة لجنة شؤون العاملين في الهيئة المنقول منها أو إليها العامل.

(د) العاملون بالوحدات الإدارية المختلفة الراغبين في النقل إلى جهات قريبة من مجال إقامتهم بالمحافظات المختلفة بعد موافقة لجان شؤون

العاملين بالجهة المنقول منها وإليها العامل وفق الضوابط التي يضعها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

(هـ) العاملين الذين تم تدريبهم على المهن الحرفية وذلك ببرامجهم المالية إلى خارج وحداتهم بناء على اقتراحها وذلك لسد احتياجات وحدات إدارية أخرى.

النقل من مجموعة الخدمات المعاونة إلى المجموعة الحرفية
• ويجوز خلال السنة المالية بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية نقل العاملين بالمجموعة التوعبية لوظائف الخدمات المعاونة ببرامجهم المالية إلى إحدى الوظائف بالمجموعة التوعبية للوظائف الحرفية بجدول ترتيب وظائف الوحدة المعتمدة على أن يصدر قرار هذا النقل من السلطة المختصة بالوحدة.

النقل إلى المجموعتين المكتبية والفنية لغير المؤهلين
• ويجوز خلال السنة المالية نقل تمويل درجات وظائف العاملين بالوحدات الإدارية الشاغلات لوظائف مكتبية من غير المؤهلين وكذلك الشاغلات لوظائف فنية من غير المؤهلين إلى المجموعة المستحقة لهذا الفرق بجدول وظائف الوحدة تحت مسمى "المجموعة التوعبية لوظائف المكتبية لغير المؤهلين أو المجموعة التوعبية لوظائف الفنية لغير المؤهلين".
وذلك بمراجعة اشتراطات الالتحاق بوظائفها وفقا للضوابط المقررة بمعرفة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

وقف شغل وظائف المعاري

ويوقف شغل درجات المعاري والمصالحين على إجازات خاصة بدون مرتب إلا في أدنى درجات التعيين بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

المكافآت التشجيعية والحوافز

ولاجاز خلال السنة المالية تجاوز اعتمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية والمكافآت التشجيعية وتكاليف حوافز العاملين إلا بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه وفي حدود اعتمادات الباب الأول.
ولا يجوز الصرف بناء على أي قرار يصدر من السلطة المختصة دون أن يقابله اعتماد قائم ومدرج وقابل للصرف في ذات القرض المطلوب خلال السنة المالية.

ومع ذلك يجوز بموافقة وزير المالية أو من يفوضه تجاوز اعتمادات المكافآت التشجيعية أو حوافز العاملين بنسبة لا تتجاوز 2٪ من الزيادة الحقيقية في الحصيلة الفعلية للإيرادات من التقييمات الخاصة بكل جهة أو من قيمة الوفورات الفعلية في اعتمادات النفقات العامة التي تتحقق نتيجة تنفيذ أنظمة خاصة لترشيد الإنفاق يتم الاتفاق عليها مع وزارة المالية بحيث يؤدي ذلك إلى رقى مستوى أداء الخدمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية ويتم صرف هذه النسبة بقرار من وزير المالية أو من يفوضه.
قواعد وإجراءات التعاقد مع الخبراء الوطنيين والعالة المؤقتة
ولا يتم التعاقد أو تجديده على بند مكافآت شاملة خبراء وطنيين أو تجديده التعاقد على أجور الموسمين إلا بعد مراجعة وموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

وتعتبر بصفة شخصية وتلقى لدى خلوها من شاغليها وظائف كبير برتبة مدير عام بالمجموعات التوعبية
التخصصية والفنية والمكتبية ولإيجوز شغل هذه الوظائف أو استخدام تكليفها في أي أفراس أخرى وعلى أن يوافق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية ببيان من يتضمن عدد الدرجات التي أقصيت وتكاليفها المالية وتاريخ إلغاء كل منها.



د. يوسف إلى



الرئيس محمد حني مبارك



د. محمد عبدالحاميد



د. أشرف شبلبي



د. سعيد الفواجة



عبدالحاميد عبد



حميدة عبدالحاميد

اللجنة التقييمية للعاملين بمستوى التأمين على المشاة

لتقديم بمخالص التهنئة إلى شعب
مصر وجميع القيادات الشعبية
والسياسية والتنفيذية
والى السيد الدكتور

يوسف والى

نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة
واستصلاح الأراضي
والى السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

أهل مصر والأمة العربية
بمناسبة

العيد الذهبى

لثورة ٢٣ يوليو

رئيس اللجنة

د. أشرف شبلبي

نائب الرئيس

أ/ عبد الحليم عبد فتح الله

الأمين العام

د. حميدة عبد الجواد

أمين الصندوق

د. سعيد الفواجة

مساعد الأمين العام

د. محمود الهامى

مساعد أمين الصندوق

د. خليل فريد / د. محسن زكى

د. فوزية حسن / كمال الطائى / د. مجدى الفزراوى

تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية



يسرني أن تلقى - عزيزي القارئ - في هذا الركن الصغير لاستعراض كتاباً أو بحثاً أو دراسة مما تضمنه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنساني .. ويسرني أن أقدم اليوم كتاب " تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية " الأستاذة الدكتور أماني قنديل ، وبشرته لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية . ويواكب عرضنا لهذه الدراسة صدور القانون الجديد للجمعيات وأعمال الرئيس مبارك له ويزجج أهمية هذا الكتاب إلى أنه يتضمن دراسة أوسع ومستقبل تدريب الجمعيات الأهلية - أو المنظمات غير الحكومية - في إطار مفهوم المشاركة القلائم على فكرة شركاء في التنمية " والشركاء هم : الحكومة والقطاع الأهلي المنظم (الجمعيات الأهلية) والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية .. والتدريب الذي يتصدى له الكتاب هو الآلية الرئيسية لتطوير وتحديث هذا القطاع من عدة نواحي كالتنظيم ومحتوى التدريب ، والجهة التي تقوم بالتدريب ، والمستفيدين منه ، وبكيفية التنسيق وترشيده وتطوير عملية بناء قدرات الجمعيات من خلال التدريب .

إلا أن هناك تطوراً كبيراً يشهده تدريب المنظمات غير الربحية في المجتمعات العربية الرأسمالية وتوجد علاقة وثيقة بين تطور القطاع غير الربحي وبين تطور مراكز ومؤسسات التدريب ، كما أن الاحتياجات المجتمعية هي التي عكست نفسها على تطور القطاع وفرضت تطوير محتوى ومنهجية التدريب .

الفصل الثالث : وتخصصه الباحثة لمناقشة ملامح تدريب وتنمية الموارد البشرية والتنظيمية للجمعيات الأهلية العربية ، وذلك من خلال طرح الموضوع في إطار أوسع لتوضيح واقع الجمعيات من تنمية والمشاركة بين التدريب والتسويق والبحث من ناحية أخرى وتوضيح الدكتور أماني قنديل أنه على الرغم من ظهور كثير من المؤشرات الإيجابية التي تبشر بالتطور والتغير إلى الأفضل في مساحة الجمعيات الأهلية العربية ، إلا أنها في الواقع لم تشهد نقلة نوعية جوهرية حتى الآن ، خاصة فيما يتعلق عليه ثلاثية تطوير المنظمات غير الحكومية " ، وهي التنسيق ، والتدريب ، والبحث ونظام الممولات .

أ- والتنسيق : بمعنى التعاون وتبادل المنافع والضربات يشهد عثرات كثيرة في معظم الأقطار العربية ويعد أن تعرض العثرات والمصاعب التي تواجه التنسيق ، تخرج بنتيجة واضحة ، وهي أن التنسيق يتسم بالضعف ونحباب

٢- التنسيق والتعاون والتفاعل على المستوى القطري والإقليمي العربي .

كما تناقش أيضاً أهمية دراسة الموضوع ونطاق الدراسة ومنهجياتها والمصعوبات التي واجهتها .

الفصل الثاني : وتخصصه الكاتبة لمناقشة موضوع تدريب المنظمات غير الربحية في المجتمعات العربية ، وتعرض علينا نماذج قامت بدراستها شخصيات في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الأهداف الثلاثة المترابطة والمناقشة للتدريب ، أولها : إكساب المتدربين مهارات مهنية معينة في الإدارة والتخطيط والقيادة وتدريب الموارد وفي العمل الجماعي وفي أسلوب تقديم الخدمة وفي تدريب غيرهم .

ثانيها : التأثير في المعرفة ، ثالثها : التأثير في سلوك واتجاهات المتدربين .

ثم تستعرض المؤلف ملامح وسمات عملية التدريب في المنظمات العربية غير الربحية في ظل علاقة التفاعل بين طبيعة المجتمعات الرأسمالية العربية وبين تمويل مثل هذه المنظمات وفي ظل التخصص القيق في الجمعيات الرأسمالية الغربية .

وتخلص الكاتبة من دراستها الشخصية للتدريب في بعض المؤسسات والمنظمات والجامعات والمعاهد التي تقوم بتدريب كواكب للمنظمات والجمعيات الغير حكومية

المنظمات غير الحكومية ، وما أرتبط بذلك في الوثائق والمؤتمرات الدولية من أدوار جديدة تلعبها هذه المنظمات ، ومن آليات تمويل مباشرة تتوجه نحوها ، وقد أسهمت المؤتمرات العالمية التابعة ووثائقها في إبراز هذه المستويات خاصة المؤتمر العالمي للبيئة في البرازيل عام ١٩٩٢ ، ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣ ، ومؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ ، وقمة العالم للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام ١٩٩٥ ، ومؤتمر المرأة العالمي في بكين عام ١٩٩٥ ، أيضاً وما تلاها من مؤتمرات ، والتي أسهمت كلها في توجيه أنظار العالم نحو محافل المنظمات غير الحكومية واجتماعاتها الموازية للمؤتمرات الحكومية الرسمية ، وفي نفس الوقت عززت من الشبكات العالمية للمنظمات غير الحكومية في ظاهرة لم نشهدها العلاقات الدولية من قبل .

ثم تناقش المؤلف كيف ساهم تساعد الاهتمام بالجمعيات الأهلية ، فكرة تنمية العنصر البشري بالجمعيات وبفكرة زيادة القدرات التنظيمية الذاتية للجمعيات بهدف تعظيم تأثير وفعالية هذه المنظمات غير الحكومية ، ولكنها تلاحظ غياب عاملين هامين :

١- الرؤية الواضحة لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية بالجمعيات والأولويات التي ينبغي أن تتوجه نحوها خطة التدريب .

تتميز الدراسة بشمولها سبعة أقطار عربية هي : مصر - لبنان - الأردن - تونس - المغرب - البحرين - اليمن ، ويتقسم الكتاب إلى خمسة فصول ، تحاول أن تلقى الضوء فيما يلي على أهم ما تتضمنه من نقاط :

الفصل الأول : وهو تمهيد للدراسة ، حيث يناقش الأهمية والأهداف والمنهجية المتعلقة بالدراسة ، حيث يجتذب القطاع الأهلي في غالبية الدول العربية اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة ، سواء من جانب المنظمات الدولية والإقليمية ، أو من جانب الرأي العام وصانعي السياسات ، وبالرغم من أن هذا القطاع التطوعي يمد في العالم العربي إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، إلا أن تصاعد مظاهر الإهتمام به قد ارتبط بالمشعر سنوات الأخيرة ، وعلى وجه الخصوص منذ عام ١٩٩٠ ، ويحتل ذلك في إنعقاد الندوات والمؤتمرات القطرية والإقليمية والعربية ، مع اهتمام إعلامي كبير بها ، وحرص بعض الحكومات العربية على تفعيل دور الجمعيات الأهلية ، ومناقشة مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية مع تفويضها إنجازاً جانب من الخطة الرسمية للدولة .

وتوضح المؤلف أن المتغيرات الدولية والمناخ العالمي كان لهما دوراً بارزاً في طرح مفهوم تعزيز

الفاعلية ، وهو ما يؤدي إلى ضعف مردود تدريب العاملين والمتطوعين بالجمعيات .

ب- أما البحوث ونظام المعلومات ، فالاعتماد به بالقطاع الأهلي العربي هو حديث جدا ، ويتناقض مع العمق التاريخي لهذا القطاع ، ومسيرته الحافلة بالعطاء ، فضعف حركة البحث العلمي ونظام المعلومات حول القطاع الأهلي ، تجعلنا لاندرك على وجه الدقة حجم إسهامه الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي عدم معرفة القسيمة الكلية لإنشاق قطاع الجمعيات الأهلية في الأقطار العربية ، وحجم التمويل المتاح له ، والثقل البديلة للخدمات التي يقوم بها خاصة في الصحة والتعليم .

وتلخص الباحثة إلى أن كلا من التنسيق والبحث العلمي وركن أساسيان لمنظومة تطوير الجمعيات الأهلية العربية ، والتدريب يستلزم بشكل مباشر منهما ، لذلك تنتقل الباحثة إلى مناقشة الملامح التي تحدد واقع التدريب للجمعيات الأهلية في العالم العربي ، حيث أن التدريب هو الركن الثالث في منظومة التطوير .

الفصل الرابع : وتتناول فيه المؤلفات طبيعة المؤسسات المعنية بتدريب الجمعيات الأهلية العربية من حيث نطاق عملها الجغرافي ، والمجالات التي تهتم بها ، ومصادر تمويلها ، والمنهجية المستخدمة في التدريب ، وكذلك ملامح الجمعيات المستفيدة من التدريب ، وصعوبات ومحددات التدريب .

وتشير الباحثة إلى الصعوبات العملية التي واجهت الدراسة من أجل تحديد مؤسسات التدريب ، لعل أهمها إغتراف أو اشتراك مؤسسات عديدة - أجنبية وعربية - في عملية التدريب ، إلا أنه قد اتفق على اختيار المؤسسات التي تقوم عملها بالاستمرارية والتواصل في مجال التدريب ، بالإضافة إلى مراعاة بعض المعايير

الأخرى منها : الاهتمام بالمؤسسات ذات الطبيعة العالمية مثل منظمات الأمم المتحدة ، والمؤسسات الدولية التي لها مكاتب أو فروع في الدول العربية ، بالإضافة إلى الاهتمام بالمؤسسات الإقليمية العربية ، والمؤسسات الأهلية غير الربحية ، والمؤسسات الحكومية ، ونشيطه الحكومية النشطة في هذا الميدان .

وقد شملت هذه الدراسة حوالي مائة مؤسسة معنية بالتدريب تنشط في سبعة أقطار عربية كانت محلا للدراسة (مصر - لبنان - الأردن - تونس - المغرب - البحرين - اليمن) .

وفي عملية جمع البيانات من مؤسسات التدريب برزت صعوبات أساسيتان تشكلت مؤشرات مهمة لأوضاع القطاع الأهلي عامة وتدريب الجمعيات الأهلية خاصة .

الصعوبة الأولى ، تمثلت في عدم إهتمام مؤسسات التدريب في أغلب الأقطار العربية بتوثيق البيانات ، وبالتالي يتوثق خبراتها .

الصعوبة الثانية : هو تحفظ الغالبية العظمى من المؤسسات إزاء التساؤل عن حجم الإنفاق في مجال التدريب كخطوة لتقييم وزن الإهتمام بتنمية القدرات البشرية والتنظيمية للجمعية .

وقد تضمن الفصل الرابع أيضا شكلا توضيحيا لمؤسسات تمويل وتدريب الجمعيات الأهلية ونوعياتها المختلفة .

٢- جدولاً بأسماء المنظمات العالمية والدولية التي تتولى تمويل أو تنظيم تدريب الجمعيات الأهلية .

٣- جدولاً يتضمن بيانات عن المؤسسات العربية المعنية بتدريب الجمعيات .

٤- جدولاً يوضح ملامح المنهجية المتبعة في التدريب وأساليب التنفيذ والتقييم .

٥- جدولاً يحدد مشكلات ومعوقات فاعلية تدريب الجمعيات

الأهلية .

الفصل الخامس : وتعرض فيه الكشورة أسألى قنديل بعض النماذج المختارة من المائة مؤسسة ومركز التدريب في الدول العربية السبع السابق الإشارة إليها التي شملتھا الدراسة الميدانية ، وقد أختارت الباحثة هذه النماذج لدراستها عن قرب والتعرف على خبراتها ، وذلك في ضوء عدة معايير من أهمها :

١- أن تكون بعض هذه المؤسسات والمراكز ذات سمة دولية في نشاطها ، والبعض الآخر له فاعليات على المستوى الإقليمي العربي ، وكذلك إختيار نماذج قطرية متنوعة .

٢- أن تتوفر بيانات عن طبيعة نشاطها ، وعن طبيعة المستفيدين من ذلك النشاط .

٣- تقديم خبرات متنوعة بعضها حديثة النشأة ، والبعض الآخر ذات سمة تقليدية في إمتداد نشاطه .

٤- أن يتسم عملها في التدريب نسبياً بالاستمرارية خلال فترة زمنية متصلة ويعد أن تتنوع الباحثة من عرض ومناقشة نماذجها المختارة تفصيلاً بالنسبة لأنشطتها وبرامجها التدريبية وتمويلها ومناهجها .. الخ ، تتوصل إلى عدة أمور مهمة تتعلق بالمؤسسات والمراكز المعنية ، بتدريب الجمعيات الأهلية في العالم العربي لعل أبرزها :

١- هناك أطراف دولية عديدة ومتنوعة تنشط في هذا المجال ، منها ما يقوم بالتمويل فقط ومنها ما يقدم التمويل والخبرة الفنية ، ومنها ما يقدم الخبرة الفنية فقط (التدريب) وهذه الأطراف بعضها له سمة عالمية مثل منظمات الأمم المتحدة ، وبعضها فروع لمنظمات دولية أو مكاتب إقليمية لها .

٢- محدودية المؤسسات العربية الإقليمية النشطة في مجال التمويل ، وبعضها يعمل برامج التدريب

مثل برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ، والبعض الآخر يقدم البرامج التدريبية فقط مثل لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية ومثل مركز المرأة العربية ومثل المعهد العربي لحقوق الإنسان .

٣- هناك تنوع في المنظمات الأهلية العربية المعنية بالتدريب وهي في أغلبها تعتمد أساساً على مصادر تمويل أجنبية ، فهناك جمعيات كبرى قد أسست مراكز تدريب متخصصة ، وأخرى تقوم بالتدريب دون توافر هذه المراكز المتخصصة .

٤- أعداد المستفيدين من التدريب مازالت محدودة على وجه العموم ، على الرغم من تعدد وتنوع المؤسسات والمراكز المعنية بالتدريب .

٥- هناك غياب للتنسيق والتعاون بين مؤسسات ومراكز التدريب ، وعدم وضوح رؤية بشأن أولويات الأهداف ، وأولويات الفئات المستفيدة من التدريب ، كما أن المعلومات والبيانات حول هذه المراكز والمؤسسات غير متوفرة ، وتحتاج إلى مزيد من الجهد لتطوير الوضع القائم .

وهذه النقطة الأخيرة تتناقضها المؤلفة طبيعة المؤسسات المعنية بتدريب الجمعيات الأهلية العربية من حيث نطاق عملها الجغرافي ، والمجالات التي تهتم بها ، ومصادر تمويلها ، والمنهجية المستخدمة في التدريب ، وكذلك ملامح الجمعيات المستفيدة من التدريب ، وصعوبات ومحددات التدريب .

وتنهي الأستاذة الدكتور أماني قنديل هذه الدراسة بقولها إن القطاع الأهلي في الدول العربية ، ونحن نعيش بدايات القرن الحادي والعشرين تواجه تحديات عديدة ، لعل أول هذه التحديات هو قدرته على تنمية موارده البشرية ، وعلى زيادة قدراته التنظيمية ، فذلك هو الطريق الوحيد الذي يثبت أقدام مؤسسات المجتمع المدني ، ويؤكد أن لدينا تقاليد مؤسسة راسخة يشارك من خلالها المواطن في الحياة الهامة .

ثورة يوليو في إنجازات

في عددها الثالث والصار في أغسطس ١٩٦٢ احتفلت المجلة بالإنجازات التي تحققت في ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ وجاء هذا الاحتفاء على عدة محاور امتدت في مجملها بالعمال كتمامة للاقتصاد القومي وبورغم في تدعيم بناء الثورة، ثم المكاسب التي تحققت للعمال على مدى ١١ عاما ، واهتمت المجلة بتأثير الثورة على الفن والأدب والتحول في فكر الكتاب بعد قيام الثورة ونحاول هنا إلقاء الضوء على ملامحه المجلة في أول ذكرى للثورة منذ صدور المجلة .

١٩٥٢ .

نشرت مقالا بقلم الأستاذ كمال رفعت عضو مجلس الرئاسة بعنوان العمال وثورة ٢٣ يوليو أكد فيه أن الحركة العمالية تلعب دوراً أساسياً وهاماً في بناء الاشتراكية وتمهيد الطريق للسير قدماً في تدعيم هذا البناء وتطويره طبقاً لمراحل التطور التي يجتازها المجتمع وقد كان للحركة العمالية في مصر دور طليعي في تحطيم الأنظمة الرجعية والبراسمية التي تحكمت في مصر شعبنا قبل عام

وكان تليد العمال لثورة ٢٣ يوليو دليلاً على وعي صديق لأهداف ومبادئ هذه الثورة . . فقد كانوا يؤمنون بأن الثورة إنما قامت من أجلهم ومن أجل مستقبلهم من الطبقات الكادحة في الأرض . واختمت كمال رفعت مقاله بقوله . إننا اليوم ونحن نتطلع إلى الطبقة العاملة التي أكدت ذاتيتها وأبرزت شخصيتها البائدة في كل مرحلة من مراحل تطور ، وأكدت

أخبار عمالية



وزير العمل يكرم الوفود العمالية العربية والأجنبية

أقام السيد أنور سلامة وزير العمل حفل غداء تكريماً للوفود العمالية التي تزور الجمهورية العربية المتحدة للمشاركة في احتفالات أعياد ثورة ٢٣ يوليو . . وقد ألقى سيادته كلمة رحب فيها بالوفود ، وأشاد بالمكاسب التي حصل عليها العمال في الجمهورية العربية المتحدة ، وتعنى لهم إقامة طيبة بين إخوانهم العمال العرب . . طوال مدة الزيارة .

مجلة العمل - أغسطس ١٩٦٢

التأمينات الاجتماعية لعمال التراحيل

انتهى مجلس الدولة من إعداد مشروع تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية على عمال التراحيل . وسريان التأمينات الاجتماعية على عمال التراحيل يتحقق لهم الاستقرار والمطمئنة ، وبذلك يتيح للوطن فرصة طيبة لعدد من أبنائه كانوا يبعدون عن موكب الحياة ، فأعادتهم إلى ربكها بثقة وعزم وإيمان .

العمال الذي حكم عليه قبل التحاقه بالشركة

• صاحب العمل الذي قضى مدة الحبس لحادث ارتكبه قبل التحاقه بالعمل

• استفسرت إحدى الشركات عن حالة عامل لديها حكم عليه الحبس لمدة شهرين لحادث ارتكبه قبل التحاقه بالعمل ونفذت العقوبة عليه أثناء خدمته بالشركة . . فهل تضم مدة العقوبة إلى مدة خدمته بالشركة أم تخضع منها؟ وقد أفادت إدارة بحوث التشريعات العمالية بأن الحكم بالحبس على العامل المذكور يعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يستحيل معها تنفيذ العمل المنوط به . . ويترتب على ذلك وقف عقد العمل في مدة الحبس، والعودة إلى استئناف تنفيذ التزامه بمجرد زوال هذه الاستحالة، أي انتهاء مدة الحبس المحكوم بها عليه . وعلى ذلك فإن مدة الوقت التي قضاها العامل في الحبس لاتضم مدة خدمته بالشركة .

تشريعات
رقابة

من زمان

عبد الحميد بلال

سي عقد مؤتمر العمل الدولي دورته السابعة والأربعين بجنيف يوم ٥ يونيو ١٩٦٢ ومن الموضوعات التي سيجريها المؤتمر التقارير الخاصة بالاتفاقيات والتوصيات وتحريم بيع أو استئجار أو استعمال الآلات والمعدات غير المستوفاة لوسائل الحماية والوقاية وسجري انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولي وانتخابات اللجنة الاستشارية لآسيا، واللجنة الاستشارية لأفريقيا.

الجزائر

لأول مرة تصدر جريدة الثورة والعمل الجزائرية الناطقة بلسان حال الاتحاد العام للعمال الجزائريين قسما باللغة العربية، وقد ذكرت الصحيفة في افتتاحيتها أنها تقدم العدد الأول من الثورة والعمل العربي لسان عن منظمة عربية الإيمان والكبرياء، ملتزمة بذلك فيما تلتزم تحقيق بعض الرغبة الطبيعية في توليد التعامل بلغة الشعب القومية سجل الدين والثراء، ومساهمين في تنمية التجارب العمالي بيننا وبين عمال البلاد الشقيقة الناطقة بالضاد

لويبولد فيل (الكونغو) :

شاركت منظمة العمل الدولية في أعمال الأمم المتحدة في الكونغو في ١٧ الماضي ١٩٦٢ فازرست العام خبيرا عماليا قاموا بتنفيذ برامج عدة في نطاق العمل

في الأدب والفن

ولم تكف المجلة بالاهتمام بأثر الثورة على العمل والعمال بل امتد اهتمامها إلى إلقاء الضوء على تأثير الثورة على مجالي الأدب والفن باعتبارهما مرآة الحياة، وصبرت عن انفعال الأدباء والفنانين بالقيمة الجديدة، وذلك في المقال الذي كتبه الدكتور محمد مفكر أستاذ النقد الأدبي بجامعة القاهرة حيث أكد أن الثورة غيرت المنهج الأدبي لبعض الأدباء مثل توفيق الحكيم الذي انصرف عن كتابة المسرحيات الذهنية واتجه إلى كتابة المسرحيات التي تجسد مفاهيم حياتنا الثورية الاشتراكية الجديدة مثل مسرحية "الصقل" الجديدة تجسد صراعا عنيلا بين فلاحين إحدى القرى وماك إقطاعي حول مساحة من الأرض الزراعية في القرية، ثم مسرحية "الأبدى الخامسة" التي يصور فيها "الحكيم" أحد الأبراء السابيين وقد انتزعت منه ضياعه الواسعة فلم يعد يستطيع أن يستمر في الحياة متعللا بالوثة.

وصار على درب الحكيم بعض الأدباء الجدد أمثال عبد الرحمن الشراقي وعثمان عاشور ويوسف ابريس وغيرهم من الأدباء والفنانين.

ويوضح المقال في نهايته أن لصبر العمل أخذ ينكسر على

يوليو .

ففي مجال قوانين العمل، الثورة على تكافؤ فرص العمل، وإنشاء أجهزة ديمقراطية للمشاركة في المسؤولية بين أصحاب الأعمال والعمال، وانقصت ساعات العمل بمقدار ساعة في اليوم وصدر قانون توزيع الأرباح، والعمل على تنظيم النقابات العمالية.

وفي مجال التأمينات الاجتماعية: صدر قانون التأمينات الاجتماعية ثم قانون المعاشات وأصدرت الثورة قرارات اشتراكية ملكت بها الشعب جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج وفي ظل القطاع العام صدرت لائحة العاملین بالشركات لوضع قواعد عادلة للمرتبات والعمولات والزيادات.

ثم كانت قمة هذا التطور تعيين عامل وزيرا للعمل . فاضطى هذا القرار للعمل الشريف كدناسته وقيمه.

حدث عمالي

والكاسب السابقة كانت أيضا هي محور التحقيق الذي قدمه محمد محمد علي عن أهم حدث خلال ١١ عاما من الثورة . حيث أكد الاتصال على أن تعيين وزير للعمل من العمال وإشراك العمال في مجلس الإدارة ، وتفضيخ ساعات العمل . وقوانين التأمينات الاجتماعية واللجان الاستشارية وعدم فصل العمال وقوانين النقابات والمشاركة في الأرباح وإنشاء المؤسسة الثقافية هي أهم الأحداث العمالية خلال الفترة التي أعقبت الثورة والتي قفزت بعمال مصر إلى مصاف عمال أرقى دول العالم.

مقدرتها على تحمل مسئولياتها كاملة تجاه المجتمع في صنع التقدم ، نشعر بحق أن قوى شعبنا العاملة التي ولقت صامدة لأحداث التاريخ ستكتب صفحة مشرقة في مستقبل الحضارة الإنسانية لأنها تستمد قوتها من أصول تاريخية عميقة رسمت طريقنا منذ آلاف السنين

الوزير يتحدث

كما نظرت المجلة الحديث الذي ألقاه السيد أنور سلامة وزير العمل إلى المواطنين في تليسدون الجمهورية العربية المتحدة يوم ١٨ يوليو ١٩٦٢ والذي أكد فيه أن القوى البشرية من أهم البعوامل التي يقوم عليها الاقتصاد القومي في مختلف الدول ، ولكما تقدمت اقتصاديات البلاد ، زادت الحاجة الملحة إلى رعاية وحماية القوى البشرية للدولة، ومن ثم كان إنشاء وزارة العمل إثر إعلان القرارات الاشتراكية الخالدة في يوليو ١٩٦٢ عملا ثوريا كبيرا أراد به الرئيس جمال عبد الناصر أن تكون هناك وزارة متخصصة في شؤون العمل والعمال لتقوم على دراسة ورسم السياسة التي ترمي إلى الاستخدام الأمثل للقوى البشرية وضمان شروط وظروف العمل العادلة ، وتأمين العمال وأسرهم على حاضهم ومستقبلهم.

مكاسب عمالية

وفي مقال كتبه الأستاذ عبد الحليف بلطية عضو مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال مصر في ذلك الوقت، والذي أصبح بعد ذلك وزيرا للعمل مرتين ، استعرض فيه المكاسب العمالية التي حققتها ثورة



العدوان الصهيوني المستمر ضد أبناء الشعب الفلسطيني والذي امتد منذ ما قبل قيام الكيان العنصري على أرض فلسطين في مايو عام ١٩٤٨ . هو اغتصاب بكل المقاييس لحقوق شعب جنوده تمتد في أرضه إلى أعماق أعمق التاريخ .. وهو اقتلاع هجعي عنصري لتلك الجذور في محاولة مستتمة لتزوير التاريخ وتزييف حقائقه .. وتصوير الباطل الصهيوني .. كحقيقة يتم تسريبها بكل الوسائل الصهيونية الدينية إلى الرأي العام العالمي وادعاء أن فلسطين العربية هي أرض إسرائيل التاريخية.

إن العدوان الصهيوني الذي استطاع في غيبة من الوعي العربي والدولي أن يقتصب أرض فلسطين .. وأن يفسد الملايين من أهلها إلى النزوح هرباً من المذابح المسيحية ابتداء من مذابح قبية ودير ياسين .. ومروراً بمذابح صبرا وشاتيلا ومجازر قانا .. ووصلاً إلى المحبسة الكبرى التي شجدت أخيراً في جنين .. بالإضافة إلى المحاولات الشارونية النازية لتقطيع أوصال الضفة الغربية وتحويلها إلى «كائنتات» مزمنة بالبداهة في إقامة تلك السور الذي يعزل أراضي الضفة عن امتداداتها بمدينة القدس وخاصة القدس الشرقية تحت دعاوى الأمن وحماية الجزء المحتل من أرضنا الفلسطينية والذي يطلق عليه اسم «إسرائيل» وإعلان شارون أن هذا السور غير قابل للاختراق.

وإننا هنا نقول لك .. خست ياسفاح وخابت ظنونك .. مثمناً خابت من قبل كل أمالك في خط بارليف .. لأن حكمك المهزوز .. لن يكون بأي حال أقوى من المأسوف عليه خط بارليف .. وإننا لمنتظون! لأن ما بيننا .. حتمية التاريخ .. وإرادة الصمود والحرية والحياة ..

ثورة يوليو .. ونصف قرن ..

شمازات العزة والكرامة .. وأنه أول من تمتع بما حققته الثورة في كل المجالات .. إلا أنه - وهذا كان قد نأشكوا .. دون أن ينتظر إلى أية مكاسب شخصية لأننا كنا ننظر إلى الهدف الأسمى .. وهو مصر .. مصر أولاً وقبل كل شيء ..

ومن خلال هذا المفهوم قاومنا العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ - نحن - مازلتنا صفاراً - مستطوعين في الحرس الوطني والقاومة الشعبية .. وحاربنا العدو الصهيوني في العدوان الغادر في يونيو ١٩٦٧ .. ثم كمنجنيين في جيش مصر .. ثم انتصروا في السادس من أكتوبر ١٩٧٣ وطمعنا أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر .. بعد أن بعثنا له خط بارليف الأسطوري

أن نحص .. وأنها «تسرعيت» من بين أيدينا .. كما يتسرع ماء الحياة من صنبور أعمارنا .. فلا ندري إلا ونحن ننظر في مرآة ذاتنا .. فنرى أنفسنا غيبنا بالأمس ويتسائل كل منا .. هل هذا هو الصغير الذي كان يوم قيام الثورة مازال يصبو في أولى مراحل التعلّم .. هل هذا هو التلميذ الابتدائي الذي كان يرتدى الطربوش والبطنطون القصير ويقوم ناظر المدرسة بطرده وتكليفه بإحضار ولي أمره لأن شعره طويل ومده غير لامع؟

تلك كانت أيامنا مع مولد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ فكيف الصورة الآن؟ إنها صورة مغايرة تماماً ..

كركب ديور .. وسنتين تمر .. وشهور تترك وراءها شهوراً .. وأياماً متشابهاً وغير متشابهات تلعب بنا وتغتر بها .. أحياناً ندري بها .. أحياناً أخرى لا ندري بها .. تلك كانت الأفكار التي دارت برأسي بعد أن نهضني السيد العزيز الأستاذ السيد الطاهرى - وكنت أناقشه حول مأسوف أكتبه في هذا العدد - إلى أن عدت هذا الشهر سوف يتناول إنجازات ثورة يوليو في خمسين عاماً .. وفي الحقيقة كنت غير منتبه إلى أن هذا الشهر سوف يشهد العيد الخمسين لثورة هذا الشعب على الفساد والاستعمار والظلم .. وكنت غير منتبه إلى أن تلك السنوات الطويلة مرت هكذا دون

قصيدة في رسالة

رسالة وردت إلينا من الأخ
عبدالرحمن رجب عباس .. عضو
اللجنة النقابية بمديرية القوى
العاملة بأسبوط .. ضمنها محاولة
شعرية لانتخلو من موهبة واحدة ..
وقد استوحى موضوعها من تلك
الأحداث الدامية والجرائم البشعة
التي يرتكبها السفاح النعوى
شارون وجيشه المكون من القتل
والمجرمين ضد أبناء الشعب
اللسطيني الأعرل إلا من إرادة
الصمود والحياء.

ويقول الأخ عبد الرحمن في
رسالته:

إن أستسلم
عزرا يا سيدي .. إن أستسلم
للسراب
فالسلم الذي يريدونه .. سراب
مستوطناتهم قضت على الأخضر
واليابس
حطمت الشباب
أبى وأخى وابني
شهداء .. من أجل التراب
أختي .. عروس ..
اغتصب ليلتها الثائب
تخضب ثوب زيجتي
بدم الأبرار
الزيتون في أيدينا سراب
عزرا يا سيدي
إن أستسلم للسراب

■ شكرا للأخ عبد الرحمن رجب
عباس بمديرية القوى العاملة
بأسبوط .. وأهلا بك صديقا ..
ومراسلا

مسابقة العدد

حامي أم المبادئ التي قامت عليها ثورة ٢٢ يوليو ١٩٦٢؟
من هم أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين أعلنت أسماؤهم عند
قيامها؟

سمتى أعلنت الجمهورية في مصر؟ .. ومن هو أول رئيس
لجمهورية؟

من هو آخر ملوك مصر قبل إعلان الجمهورية؟
-السيد العالي .. من أهم إنجازات ثورة ٢٢ يوليو .. غمهاى المدة
التي استغرقها بناؤه وماهو تاريخ افتتاحه؟ ومن هم الزعماء الذين
شاركوا الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في حفل الافتتاح؟

الجوائز:

-اشتراك في مجلة العمل لمدة ستة أشهر ..
-مجموعة من الكتب الثقافية للفائزين الثلاثة الأوائل.

نتيجة المسابقة الأخيرة

١- محمد رقيب

إدارة البحوث بالفرقة التجارية بميدان اللكى بالقاهرة

٢- أسامة مختار

الشرق للتمتين -شارع طلعت حرب بالقاهرة

٣- الدكتور محمد المسلمي

كلية الآداب بجامعة الزقازيق

اختيار موفق!!

جاء اختيار الصديق الشاعر
حيدر محمود وزيراً للثقافة في
التشكيل الوزاري الجديد في
الأزمنة لاختياراً موفقاً .. وهو
اختيار بحق .. صانف أهله ..
فالصديق الشاعر حيدر محمود
من المثقفين المعهودين والمرموقين
في الأزمنة .. وهو إذاعي لامع
.. له تاريخه الطويل في المجال
الإذاعي والتلفزيوني حيث يعتبر
من ألمع المثقفين الأذنيين الذين
أثروا الخط الإذاعي في الأزمنة ..
وفي منطقة الخليج العربية ..
كما أنه عمل لفترة طويلة سفيراً
للأزمنة في تونس الشقيقة ..
بالإضافة إلى إسهاماته الموسعة
في الحقل الثقافي والأدبي في
الأزمنة الشقيق.
توهنت الصديق الشاعر الوزير
حيدر محمود على ثقة العامل
الأزمني الملك عبد الله الثاني.

من النضال

ورأته التي تقهر المستحيل.
إن جيلنا رغم انشغاله بتلك
الأحداث الجسام نجح -كأول جيل
تربى على مبادئ الثورة- في إقامة
حركة عمالية وأوعية .. حيث أقيم
أول اتحاد عام لعمال مصر في عام
١٩٥٧ يضم نقابات متعددة تضم
عمال مصر الأوفياء .. لتصبح قوة
ضاربة تتحدى لكل محاولات
الهيمنة الأجنبية والاعتداءات
الاستعمارية.
إن جيلنا -وهذا هو قدرنا-
أعطى من نفسه ومن جهده وبمه
دون أن ينتظر المقابل.
نحن جيل فزحش الطريق بكل
رضي .. وزرعه بوورد الأمل أمام
الأجيال التالية .. لتحصد ماغانينا
في زرع ولتعمد بخيراته .. ولتعمل
ببورها على تطويره .. وتنميته ..
وهذا هو تواصل الأجيال.

في ست ساعات وطهرنا أرضنا
المقسمة من أقدام النجسة.
ومن خلال كل هذا العناء
التواصل .. كان جيلنا أول من
شهد تقهر القومية العربية ، وقيام
أولى وحدة حقيقية بين مصر
وسوريا ، كما كنا أول من رفع
شعار "أفريقيا للأفريقيين" فقامت
على أكتافنا منظمة الوحدة
الأفريقية .. وامتد إشعاع الثورة
المصرية إلى كل الأقطار الأفريقية
التي كانت واقعة تحت نير الاحتلال
.. فانقضت وقاومت حتى استقلت
بعد أن تسلمت بكل مفاهيم ثورتنا
المباركة.

ومن خلال ذلك أيضا .. نهجنا
في بناء السيد العالي .. أسطورة
القرن العشرين .. والشاهد الخالد
على إصرار هذا الشعب العظيم

مسابقة العدد

■ إلى فضيلة العرفان والوفاء ..
عقوا .. فقد ذهبت بغير رجعة
.. ولاعزاء للأوفياء ..

■ إلى شعبان عبد الرحيم
مبروك عليا .. فقد أصبحت
رمزا من رموز الفن والثقافة
.. عقبال الفنانين .. نخلة
وزعيلله .. وأبو رجل
مسلوخة!!

■ إلى اللغة العربية على ألسنة
مذيعينا ومذيعاتنا .. هنثيا لك
.. فقد أصبحت حرة طليقة ..
بعد أن تخلصت من قيود
النص والصراف .. ووجع
القلب !!

مسابقة العدد

ناخذها من أسوأ المواطنين
والخبير والحرامي حيث لايفرق
الفيلم بينهم .. هكذا يقولها
الحكيم مؤلف ومخرج الفيلم ..
داود عبد السيد.
ودائما هنا لتلقى



أخبار النقابات

يقدما : محمد محمد علي

انتخابات مصر برئاسة الجمعية الأفريقية لعمل الزراعة

طريقة العمالة الأصلية للبلد
المضيف وأن النقابات العمالية
عليها دورا كبيرا تلعب في هذا
الشان.

وقد شارك الوفد المصري
بفاعلية كبيرة خلال المناقشات ،
وفي كلمة النقابي محمد نجيب
مهنى رئيس نقابة الصناعات
الغذائية أداً بشدة الهجمات
الإرهابية التي تستهدف الأبرياء ،
في أي مكان على سطح الأرض
وقد ركز المهندس محمد عبد الطليم
أحمد بقوة على المشاكل التي
تتعرض عمال الزراعة في الأراضي
الفلسطينية المحتلة وتشريد
الفلاحين وحرق الأراضي الزراعية
وتجريفها مما أدى إلى ارتفاع
البطالة إلى ٩٢٪ من القوى العاملة
الفلسطينية .

وقال النقابي محمد هلال
الشرقاوي في كلمته على أن دائرة
العنف والعنف المضاد سوف تكون
لها تداعيات خطيرة على المنطقة بل
على العالم بأسره وطالب الجميع
بممارسة ضغوط على الحكومة
الإسرائيلية للائتمام باقرارات
الشرعية الدولية .

وقد أداً المؤتمر الذي يمثل
١٥٠ مليون عامل العدوان
الإسرائيلي على فلسطين وطالب
بالتدخل لوقف هذه الأعمال
الوحشية والأعمال العسكرية ضد
المدنيين الفلسطينيين.



محمد هلال الشرقاوي

محمد نجيب مهنى

م. محمد عبد الطليم

الاتفاقية في إطار تصديقها
للاتفاقيات الدولية الثمانية
الأساسية.
وفي نهاية المؤتمر أجريت
انتخابات المجموعة العالمية لنقابات
عمال الزراعة ووافقت المجموعة
الأفريقية بالإجماع على انتخاب
النقابي محمد عبد الطليم أحمد
رئيس النقابة العامة للزراعة وإلى
بجمهورية مصر العربية رئيساً
للمجموعة الأفريقية للزراعة وبذلك
أصبحت مصر تشغل مقعداً
أساسياً من بين تسعة مقاعد هي
مجموع المقاعد الأساسية
المخصصة للمجلس النقابي العالمى
للزراعة، خلال الفترة من عام
٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦ وهذا المجلس
هو السلطة الوحيدة المعنية بوضع
السياسة النقابية في قطاع الزراعة
على مستوى العالم وقد وافق
مؤتمر الزراعة على عدد من
القرارات بعد مناقشتها للتصديق
عليها من قبل المؤتمر العام.
وقد أوصى المؤتمر بضرورة
معاملة العمالة المهاجرة بنفس

بنشر معلومات مستحدثة حول أهم
المستجدات التي تقع على صعيد
منظمة التجارة العالمية ومنهم
تأثيرها على الغذاء والزراعة وحث
الحكومات على تبني مواقف موحدة
داخل المنظمة وقد ركز المؤتمر
بصفة خاصة على ضرورة تطبيق
معايير العمل الدولية الخاصة
بالصحة والسلامة والبيئة وضرورة
العودة مرة أخرى إلى الطرق
التقليدية في الزراعة بدلا من
التدخل في الطبيعة.
كما ناقش المؤتمر قضية عمل
الأطفال في قطاع الزراعة لاسيما
وأنهم يمثلون شريحة كبيرة حول
العالم لاسيما في أفريقيا وآسيا
 وأمريكا اللاتينية ، وناقش المؤتمر
كافة الحكومات ضرورة التصديق
على الاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن
القضاء على أسوأ أشكال عمل
الأطفال وحث على ضرورة العمل
والتعاون مع البرنامج الدولي
لمكافحة عمل الأطفال .
تجدر الإشارة أن مصر من
الدول القليلة التي صدقت على هذه

شارك وفد نقابي مصري في
أعمال المؤتمر الرابع والعشرين
للاتحاد الدولي لنقابات عمال
الأطعمة والزراعة والسياحة
والغداق والتسويق والأنشطة
المشابهة ، الذي عقد بقاعة
المؤتمرات الدولية بمدينة جنيف ،
وكان الوفد المصري يتكون من
ثلاث نقابات عامة مصرية هي
النقابة العامة للزراعة برئاسة
للهنس محمد عبد الطليم
والنقابة العامة للصناعات الغذائية
برئاسة النقابي محمد نجيب
مهنى والنقابة العامة للسياسة
والغداق برئاسة النقابي محمد
هلال الشرقاوي.

وقد حضر المؤتمر عشرات من
القيادات النقابية البارزة حول
العالم بلغ عددهم ٣٦٤ نقابي
يمثلون ١٧١ منظمة نقابية ينتسبون
لـ ٨٧ دولة ، وقد ركز المؤتمر على
المشكلات التي تواجه عمال
الزراعة من جراء استخدام
المبيدات الحشرية السامة فضلا
عن ضرورة العمل بكل قوة
لواجهة التحديات التي أفرزتها
العولمة والشركات العابرة القوميات
والتنمطة في الأغذية المعالجة
جينية وانتشار ظاهرة نقل
الجينات وضرورة التركيز على
حملات التوعية حول العالم بأهمية
الغذاء الأمن وضرورة إنشاء
شبكة عمل إلكترونية خاصة



سليمان محمد سليمان هريدى
رئيس اللجنة النقابية

لعمال النقل البرى بطما

• بدأ حياته النقابية عام ١٩٨٣

بمنصب نائب رئيس اللجنة
النقابية بطما

عام ١٩٨٧ انتخب أمين صندوق
اللجنة النقابية

عام ١٩٩١ انتخب رئيسا للجنة
وأعيد انتخابه لدورتين تاليتين

(عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠١)

قام بإنشاء صندوق الزمالة

• تعاقد مع المائدة الأطباء لمعالجة

الأشوة المساكين وأسهرهم
باسعار مخفضة

• إنشاء مقر جديد للجنة النقابية
بطما

• يقوم حاليا بتعميد لائحة
الصرف لصندوق الزمالة لكى

يتماشى مع ظروف الحياة
العالية



وزير الصحة يفتتح أعضاء نقابة الخدمات الصحية

السيد الوزير وهى مطالب بسيطة
تأمل تحقيقها .

وأشار النقابى السيد راشد
رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل
مجلس الشعب أن هذا اللقاء يأتى
فى إطار اتفاقنا مع رئيس الوزراء
بعقد لقاءات مع السادة الوزراء
ونقاباتهم من أجل العمل وصالح
العمال والمواطنين .

وطالب النقابى عبد الحميد عبد
الجواد رئيس النقابة العامة
بتخصيص ٨١ ٪ من حصة
صنابق الخدمة بالمستشفيات
للأنشطة النقابية التى تساهم
النقابة العامة وإيمانها النقابية
لأعضائها، وتمثيل العمال فى
مجالس إدارات الوحدات العلاجية
والعمل على تثبيت ٢٦ ألف عامل
مؤقت يعملون فى الوظائف المختلفة
بتكلفة ١١٠ ملايين جنيه سنويا ،
وفى حالة التثبيت سوف تنخفض
هذه التكلفة إلى ٦٥ مليون جنيه
سنويا فقط .

متميزة وقال إن أفضل نظام لتمويل
صنابق التأمين الصحى حاليا هو
علاج تلاميذ المدارس الذين
يساهمون بثك التكلفة على عكس
أصحاب الماشات الذى يؤدى
علاجهم إلى عجز سنوى قدره ١٢
مليون جنيه وأن هناك ٩.٤ مليون
طفل أقل من سن الدراسة يشملهم
التأمين الصحى ولا يدفعون شيئا .
وأشار الوزير بدور العاملين فى
توفير الخدمة وتحسين الأداء ، وقال
لا فرق عندى بين فئة وأخرى وأنا
جميعا نعمل من أجل توفير رعاية
صحية متكاملة ، وأن جميع مايراه
التنظيم النقابى من مطالب
ومقترحات ستكون محل اهتمام
الوزارة وأجهزتها .

وقال النقابى أحمد العماوى وزير
القوى العاملة والهجرة إن الهدف
من هذا اللقاء هو التقاء النقابة
وقياداتها مع الإدارة من أجل توفير
الرعاية الصحية لكل مواطن، وإن
مذكرات النقابة العامة محل اهتمام

أعلن الدكتور محمد عوض تاج
الدين وزير الصحة والسكان أن
مشاكل تطبيق التأمين الصحى
سببها تعدد القوانين والقرارات
المنظمة له وأن الحل هو توحيد هذه
الأنظمة فى قانون واحد وتوفير
الموارد المالية اللازمة لمواجهة
الارتفاع المتزايد فى أسعار العلاج
عالميا . جاء ذلك فى الكلمة التى
ألقاها السيد وزير الصحة فى
اللقاء الذى تم مع أعضاء مجلس
إدارة النقابة العامة للخدمات
الصحية وشهد النقابى أحمد
العماوى وزير القوى العاملة
والهجرة والنقابى السيد راشد
رئيس الاتحاد العام للعمال
والدكتور مصطفى عبد العماوى
رئيس هيئة التأمين الصحى
والنقابى عبد الحميد عبد الجواد
رئيس النقابة العامة .

وأضاف الوزير أنه إن الأوان
بأن يتحمل المجتمع جزءا من قيمة
العلاج للحصول على رعاية صحية

رئيس نقابة البريد يشهد مؤتمر البريد الأسباني

عاد إلى القاهرة النقابى حسنى زهران رئيس النقابة العامة للبريد بعد تلبية دعوة نقابة البريد الأسبانية لحضور العيد
العمريين لإنشاء نقابات الخدمات والمؤتمر الانتخابى العام لاتحاد الخدمات الأسبانية ونقابة البريد .
وصرح النقابى حسنى زهران بعد عودته أن الاتحاد يتكون من ٩ نقابات خدمية تضم ٥٠٠ ألف عضو يمثل البريد
فيها ٢٥ ٪ من حجم العضوية ، وقد انتمجت النقابات الخدمية فى أسبانيا منذ عامين وأعلنت استمرارية عضويتها فى
الاتحاد العام لنقابات صال أسبانيا .

شارك فى المؤتمر وفود ممثلة عن إنجلترا ،فرنسا ،إيطاليا ،اليونان ،روسيا ،النمسا ،أمريكا ،المجر .
وقام الوفد المصرى بعقد لقاءات ثنائية مع ممثلى صال إنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليونان والنمسا وأمريكا وروسيا وقد
ركزت هذه اللقاءات على أهمية العمل الثنائى وتبادل المعلومات ، وتم الاتفاق على تبادل الزيارات النقابية بين كل من عمال
مصر وعمال كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليونان والنمسا وأمريكا .



حسنى زهران



إلقاء الضوء على هؤلاء ليحددوا مكانهم الحقيقي على خريطة المسرح المصرى بشكل يليق بمواهبهم ومستواهم الفنى ويجب إيجاد صيغة أو صيغ متعددة لوضع هؤلاء فى بؤرة الاهتمام الفنى والنقدى على مستوى الصفحات الفنية فى الجرائد القومية والمجلات المتخصصة وأنا لا أجد ندرة فى المواهب الفنية وأرى بعض الأعلام تشاركنى هذا الرأى ولكن تبقى المشكلة كامنة فى جهاز يدير كيفية تقديم هذه المواهب على الساحة الفنية ويجعلها فى بؤرة الضوء ويكفى الهيئة العامة لقصور الثقافة فخرا أنها ترضى هذا المهرجان من اثني عشر عاما وأدعو جهات فنية أخرى وإعلامية أيضا أن تؤازر وتتشارك الهيئة العامة لقصور الثقافة فى تبني هذه المواهب بشكل جيد واتمنى أن يبقى مكان مهرجان نوادى المسرح كل عام على خشبة مركز الهناجر للفنون لأكثر من سبب أدى إلى نجاح هذا المهرجان أولا: لموقع مركز الهناجر للفنون المتميزة .. وثانيا لأن خشبة المسرح برحمتها تستطيع أن تستوعب أى عرض مسرحى.. وثالثا قرب المسرح من الملحق.. وأخيرا التواجد الإعلاني الحقيقي الذى يدعم المهرجان ويلقى الضوء على هؤلاء الفنانين الموهوبين ومركز الهناجر للفنون مثلا فى شخص .. دى. دى وصفى.

وأخيرا أقدم تقديري للقائمين على إدارة هذا المهرجان بالشكل اللائق لهذا الحدث الفنى الكبير ونتمنى للمهرجان الثالث عشر لنوادى المسرح أن يكون أكثر تقدما وقاطعة من النواحي التقنية لعناصر العرض المسرحى وأن يواكب الأحداث المحلية والعالمية فى طرح رؤيائهم الفنية والإبداعية وزيادة مساهمة أكثر لهذا الجمهور الذى أكد عشقه للعبة المسرحية من خلال تواجده بشكل مشرف داخل أروقة المهرجان والذي كان البطل الحقيقي لهذا المهرجان الذى يعد من أنجح عروض المهرجان على كافة المستويات الفنية

ظاهرة غريبة لم تحدث من فترة طويلة حتى على مستوى العروض المسرحية الكبيرة على مسارحنا العريقة.. هذه الظاهرة هى إقبال الجمهور على عروض نوادى المسرح وبخاصة هذه الدورة التى استضافها مركز الهناجر للفنون ، فالجمهور كل ليلة تملأ به صالة المسرح بشكل مفرح حقق شكلا جديدا لتأصيل الحركة المسرحية والتميز فى وجهة نظرى فشلت فيها مسارحنا الكبيرة ، فهناك بعض المسارح الجمهور فيها لا يتعدى أصابع اليد الواحدة ، هذه الظاهرة الجديرة بالدراسة يجب أن توضع فى اعتبار المسؤولين عن الحركة المسرحية لدى مسارح الدولة ، وأيضا لدى مسارح الثقافة الجماهيرية ، وكيف نعيد هذه الصلة الوثيقة بين المتلقى وخشبة المسرح لعدة اعتبارات يجب أن نضعها تحت المجهر حتى نرى ما تخفيه الستارة المسرحية من عناصر فنية تؤثر على هذا الواقع الفنى التردى وانفصام الجمهور عن هذا الواقع بشكل مخز .

هذا النجاح الحقيقي للتمسك على أرضية واقع المهرجان الثانى عشر لنوادى المسرح من مستوى عال فى الطرح الفنى الجيد لأكثر أو غالبية العروض المسرحية على مستوى مجموعة العناصر الفنية فى اللعبة المسرحية من كلمة أو نص ومن ممثلين عاشوا ببراعة أدوارهم أو تلمص شخصياتهم بصندوق داخل الرواية المسرحية ومن الحان أو موسيقى صاحبت العروض معبرة عن الأحداث داخل النص أو العرض المسرحى .

ومن ديكور جيد ترك رؤية دلالية على خشبة المسرح ومن انطباع قوى لدى الجمهور أيضا من إضاءة فنية تبحث عن مستويات النور والظلام داخل المناطق الزمنية للعرض المسرحى .. ومن رؤية إخراجية تقنية لأغلب عروض المهرجان . حقيقة يوجد بعض الهفوات التى تزلزل هذه العروض ولكن يجعل هذه العروض المسرحية التى قدمت على مدار المهرجان كانت تستحق الإشادة بالمستوى الفنى الجيد الذى أسهمت به هذه العروض وقدمت مجموعة من الممثلين لا يقلون موهبة وحضورا عن فنانين كبار ويجب



اللواء عثمان شاهين



الرئيس محمد حسني مبارك

مصنع أذخنة الورد

بشبين الكوم

فتحي أحمد التلاوي

وأخوته طاهر ومحمد التلاوي

يتقدمون بأسمى آيات الحب والتقدير

للسيد اللواء

عثمان شاهين

محافظ المنوفية

والى جميع القيادات الشعبية

والتنفيذية

والسياسية بالمحافظة ولشعب

المنوفية العظيم

بالعيد القومى للمحافظة

ت: ٢٢٠٦١١

Energizer.

إنرجايزر مصر ش.م.م

Energizer Egypt S.A.E

تتقدم إنرجايزر مصر

بأخلص التهانى إلى شعب

مصر العظيم وإلى السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

اليوبيل الذهبى

لثورة يوليو المجيدة

متمنية للسيد الرئيس دوام التوفيق

لرفعة مصر والأمة العربية ولشعب

مصر مزيد من التنمية والرخاء

٢١ طريق مصر حلوان الزراعى - المعادى

صندوق بريد ٥٦٧ المعادى - بريد ١١٢٢٨ القاهرة - مصر



اللواء عثمان شاهين

الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة حاضنة أعمال تلاً

المهندس **حاتم صبري هتير**

مدير الحاضنة والعاملون وأصحاب المشروعات

يهنئون اللواء **عثمان شاهين** محافظ المنوفية

بالعيد القومي للمحافظة

شركة الاخلاص للصناعات الغذائية

إدارة مهندس

عبد الحميد شبل

- إنتاج أجود أنواع الحلاوة

الطحينية (شروق)

- إنتاج أجود أنواع

الطحينية (شروق)

• المذاق الفاخر مع جودة

المنتج وإتقان الصناعة

ت محمول، ٠١٢٣٤٨٥٤٤٩



شركة المبيض للإنتاج والتسويق

إدارة مهندس

محمود فتحى المبيض

• رقائق الألومنيوم • لوف سلك

• كبس وتشكيل المعادن

• الصناعات الغذائية

للمشروعات

ت: ٠٤٨/٣٣٩٠٦١

فاكس: ٠٤٨/٧٩٣٣٢١



شركة ترينيتى جروب لإنتاج

البدائل الصناعية للرخام

إدارة مهندس

إميل يوسف عوض

مميزات المنتج

- خفيف الوزن - عدد غير محدود من الألوان -

عدم وجود أى فواصل أو لحومات

- قابلية غير محدود للتشكيل

- مقاوم للكهرباء والإستاتيكية

ت محمول، ٠١٠١٨٤٨٠

مهندس **جورج عريان**



شركة أبل فارما A.P.C

إدارة مهندس **إلياس اسكندر**

مهندس **جورج غطاس**

إنتاج أفضل جهاز طارد للناموس "تضاحه"

تقنية عالية وذوق وفعالية

• ضمان الأمان الكامل

تصميم النماذج وإنتاج جميع المنتجات البلاستيكية

• خبرات تصنيعية عالية

ت محمول، ٠١٢٣٠١٨٣٥٠

تليفون: ٠٤٨/٧٩٣٣٢٢ - ٠٤٨/٧٩٣٣٢٣ - فاكس: ٠٤٨/٧٩٣٣٢٢ - ٠٤٨/٧٩٣٣٢٣

٨٤ طريق بابل - تلاً - المنوفية ٠٤٨/٧٩٣٣٧٤

فندق مرامى



MIAMI HOTEL

يتقدم رئيس مجلس الإدارة
بأخلص التهاني إلى شعب مصر العظيم
والى السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك
بمناسبة

اليوبيل الذهبى
لثورة يوليو المجيدة
تمنية للسيد الرئيس دوام التوفيق
لرفعة مصر والأمة العربية وشعب
مصر مزيد من التنمية والرخاء

فندق وسط المدينة يطل على البحر مباشرة

Restaurant - Disco- Cafeteria

Coffee Shop

All rooms with private

Bath/tel & T.V

Direct INT . TEL & FAX

٣ مطاعم متخصصة على أعلى مستوى

ديسكو- كافيتريا- كوفى شوب

جميع الغرف بحمامات وتليفونات وتلفزيون

أجنحة خاصة

مركز خدمة رجال أعمال- تليفون دولى

مع تقيات

الأستاذ: مصطفى أحمد الرطب

طريق الكورنيش- مرسى مطروح ت: ٤٩٣٥٨٩١ - ٤٩٣٤٨١٠ فاكس: ٤٩٣٢٠٨٣ - ٤٦

Cornich - Mersa Matrouh Tel : 4935891-4934810 - Fax: 4932083



100% Natural Fruit Juice